المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت–

معهد العلوم القانونية والإدارية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا 2002م–2016م

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

في تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية.

إعداد الطالب:

– مصطفى بوقاسم

إشراف الأستاذ:

– سمير قلاع الضروس

لجنة المناقشة

د. رضا محمد سلطاني.....رئيسا

د. سمير قلاع الضروس.....مشرفا ومقررا

د. أيوب دهقاني.....عضوا مناقشا

2017م/2018م

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة

بعون الله تعالى وتوفيقه تمت كتابة هذه المذكرة، فأسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في عملي المتواضع هذا، كما آما أن أكون عند حسن ظن الأستاذ المشرف.

أتقدم له بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى نبع العون إلى من وجهني دون وهن إلى من زودني بكل شحن ومعرفة، إلى أستاذي الفاضل الدكتور سمير قلاع الضروس المشرف على هذه المذكرة، لك مني الشكر الخالص.

وكذلك الشكر موصول إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي تيسمسيلت الذين أشرفوا على تكويننا طيلة هذه المسيرة

أخص بالذكر الدكتور بتة الطيب، والدكتور حمزة نش، والدكتور سلطاني محمد رضا ودعمهم لي في إتمام هذه المذكرة.

كما أشكر كافة الأساتذة الذين درسوني من الابتدائي إلى مرحلة الماستر وبالخصوص الأستاذ قايس محمد أستاذ التعليم الابتدائي، وكذا الأستاذ زغاري عبد القادر والأستاذ زيدور شريف والأستاذة الكريمة بن زمور مريم أساتذة التعليم الثانوي.

وفي الأخير أشكر عمال مكتبة قسم العلوم السياسية بالمركز الجامعي تيسمسيلت بالإضافة إلى عمال

مكتبة جامعة الجزائر3 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،و كذا عمال مكتبة المدرسة

الوطنية العليا للعلوم السياسية في تسهيل مهمة البحث.

وكل من ساهم في مساعدتي من قريب وبعيد.

الإهداء

أتقدم بإهداء عملي المتواضع إلى:

الدرع الواقي والكنز الباقي إلى من جعل العلم منبع اشتياقي لك أقدم وسام الاستحقاق أنت أبي العزيز محمد أطال الله في عمرك.

رمز العطاء إلى ذروة العطف والوفاء أنت أمي الغالية أطال الله في عمرك.

أهدي هذا العمل إلى إخوتي خليل و أبوبكر وفاطمة الزهراء وأرجو التوفيق من الله القادر لإخواني الأعزاء

أهدي هذا العمل إلى أخوالي وأعمامي وأخص بالذكر هدير حمزة وعبد القادر ومحمد وعائشة ولا أنسى الجدة والأم الغالية زرقة منبع المحبة أطال الله في عمرها.

إلى الجدة فاطمة قمور "الباصة" اللهم ارحمها ونوّر قبرها.

رمز الصداقة وحسن العلاقة زملاء الدراسة دفعة العلوم السياسية دراسات إستراتيجية دفعة 2018 إلى من هم انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل، أصدقائي وأحبابي وأخص بالذكر سلمى، محمد عنتري، أحمد ناضر، سنوسي علي، نوني أحمد، بوشنافة إسماعيل، درويش حمي العيد، عموش محمد أمين، مكيد يوسف، لخضر عنتري وكريم عنتري، عولمي شعيب، حبيب كريم وإلى كافة زملائي .

وكل من ساهم وقد لي العون في إنجاز هذه المذكرة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية:

تناولت هذه الرسالة دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا في مرحلة ما بعد 2002م بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم حتى 2016م، وأبرز التحولات والتغيرات التي طرأت على السياسة التركية بعد مجيء هذا الحزب، وما يقف وراء تلك التحولات، وما تسعى إليه للوصول إليه من نتائج.

تبحث الدراسة بشكل معمّق في أهمية الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تحقيق وتكريس الديمقراطية في تركيا وقدرته على التغيير السياسي أكثر من الأحزاب الأخرى لما يملكه من قوة في خطابه السياسي وإتباعه سياسية مرنة في طرح أفكاره، كما تركز الدراسة على منهجية الحزب وإدارته للتحولات الداخلية .

اقتضت الدراسة أن تكون في مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة، فقد تناول الفصل الأول التأصيل التاريخي للجمهورية التركية وأهم الأسباب والدوافع التي عجلت بسقوط الدولة العثمانية وظهور الجمهورية التركية على يد مصطفى كمال أتاتورك، والحياة السياسية والحزبية عنده، كما تم التطرق أيضا إلى النظام السياسي التركي مع نهاية مرحلة كمال اتاتورك الأحادية والصعود الإسلامي المتعدد.

أما الفصل الثاني فتطرقت للحديث فيه عن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وموقف المؤسسة العسكرية منه، بالإضافة إلى أهم أهداف وإنجازات هذا الحزب بقيادة رجب طيب أردوغان، والوقوف على التحديات التي واجهت هذا الأخير، ودوره في رسم السياسة التركية.

أما الفصل الثالث فقد تطرقت إلى دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي في تركيا، ورسم الإصلاحات في الداخل التركي ودعمه للتحول الديمقراطي في تركيا، كما تم في نهاية الفصل الوقوف على مستقبل السياسية التركية في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية، والوصول إلى خلاصة للدراسة.

ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية:

This thesis aim to study the role of the Justice and Development Party in achieving democratic transformation in Turkey in the by-2002 period after the arrival of the Justice and Development Party to power until 2016, and highlighted the changes and changes in the Turkish policy after the coming of this party, and what is behind these transformations.

this study examines the importance of the AKP 's role in achieving and consolidating democracy in Turkey and its ability to make political change more than other parties because of the strength of his political speech and his flexible political approach in presenting his ideas. The study also focuses on the party's and its management of internal transformations.

The first chapter deals with the historical rooting of the Turkish Republic and the main reasons and motives that precipitated the fall of the Ottoman Empire and the emergence of the Turkish Republic by Mustafa Kemal Ataturk, political and partisan life. The end of Ataturk's stage of monotheism and the rise of Islam.

The second chapter focused on the AKP's access to power and the position of the military establishment, as well as the most important goals and achievements of this party led by Recep Tayyip Erdogan, and the challenges facing the latter and his role in shaping Turkish politics.

The third chapter dealt with the AKP's role in democratization in Turkey, drawing up internal reforms in Turkey and supporting Turkey's democratic transition. At the end of the chapter ure discussed the future of Turkish politics under the leadership of the Justice and Development Party was discussed.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم في أواخر القرن العشرين تحولات سياسية كبيرة عرفت بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي حسب تعبير صامويل هنتنغتون والتي انتشرت في مختلف دول العالم، ومن منطلق أن العالم أصبح معولما فقد كان من الطبيعي أن تمتد هذه الموجة إلى أي دولة، ومنها على الخصوص الجمهورية التركية.

بعد مرور نحو أكثر من 75 عاما دخلت تركيا مرحلة جديدة لم تشهدها من قبل، لما حققه الإسلام السياسي التركي من تقدم في وصوله لسدة الحكم بالجمهورية، ويعتبر أمرا جديرا بالاهتمام لأنه دفع الساسة للاطلاع على هذا النموذج التركي، ولمعرفة كيف استطاعت الأحزاب الإسلامية إحراز هذا التقدم ولكن مع حلول العام 2002م بدأت المعطيات تتغير كليا باستلام حزب العدالة والتنمية زمام الحكم في تركيا بقيادة طيب رجب أردوغان، حيث عمل هذا الحزب على إحداث تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية من أجل تحقيق تحول ديمقراطي داخل وخارج تركيا.

- **الدراسات السابقة:**

حظي موضوع التحول الديمقراطي بأهمية بالغة في الدراسات والأبحاث السياسية، كما حظيت أيضا تجربة تركيا وتجربة حزب العدالة والتنمية خاصة بالاهتمام من طرف الباحثين ولذلك فأغلب الدراسات السابقة تركز على جزء من الموضوع، وسنعرض فيما يلي أهم الأبحاث والدراسات الأكاديمية وما قدمته من نتائج مقارنة بالإضافة التي سيقدمها موضوع دراستي.

1-الإسلام السياسي :دور حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، وهي عبارة عن مذكرة ماجستير للباحثة رواء جاسم لطيف السعدي، بجامعة الشرق الأوسط سنة 2010م حيث استهدفت الدراسة بيان مدى دور حزب العدالة والتنمية في تركيا كمثال عن الإسلام السياسي في التغيير السياسي على الصعيد الداخلي والخارجي، ويتجلى الدور من خلال الإنجازات التي حققها الحزب من خلال متغير التغيير السياسي.

2-**دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسية العامة في تركيا(2002-2014)**، مذكرة ماجستير للباحثة هجيرة بن زيطة، بجامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية والعلاقات، وتناولت دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة سواء الأحزاب المعارضة أو الحاكمة، كما تكتسب دراسة دور حزب العدالة

والتنمية في صناعة السياسة العامة التركية أهميتها من كونه أهم القوى السياسية المؤثرة في عملية بناء السياسة منذ تقلده الحكم سنة 2002م.

3- **التجربة السياسية للحركات الإسلامية**، دراسة مقارنة في المشاركة السياسية للحركات الإسلامية بين الجزائر وتركيا والأردن من خلال الانتخابات، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري بجامعة الجزائر 3 2010-2011م للباحثة سالمي العيفة، والذي يتحدث عن سعي الحركات الإسلامية السياسية إلى التجاوب والتفاعل مع مطلب المشاركة السياسية بأوجه متعددة، وخاصة العملية الانتخابية التي أصبحت في نظرها من أبرز المؤشرات الدالة على الانفتاح السياسي وتعميق المشاركة السياسية.

4- **المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة جيجل سنة 2013/2012م، للباحث رضا كشان والذي يعرض فيه أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية كان بحجة إنقاذ البلاد من الفساد السياسي والاقتصادي غير أن الواقع كان عكس ذلك وبالتالي كانت هذه المؤسسة تأخر عملية التحول الديمقراطي في تركيا حتى ظهور حزب العدالة والتنمية الذي استطاع أن يقلص من هيمنة تلك المؤسسة.

أهم ما جاءت به هذه الدراسة على غرار الدراسات السابقة:

تأثير ودور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي الذي أحدثه خاصة على الصعيد الداخلي.

- **أهمية الموضوع:**

تنبع أهمية الدراسة من عدة اعتبارات علمية وعملية، وتتمثل هذه الاعتبارات فيما يلي:

✓ **الأهمية العلمية:**

يمثل هذا الموضوع أحد أهم مواضيع الساعة باعتباره موضوعا يتطلب دراسة أكاديمية، لذلك فهو يحتل أهمية كبيرة في الساحة السياسية والأكاديمية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول فترة زمنية معاصرة لم تخضع للدراسة إلا في ضوء عدد محدد من الدراسات والتي يمكن أن تساهم في الإثراء المعرفي والأكاديمي في مجال العلاقات الدولية وكذلك الدراسات الإستراتيجية.

✓ **الأهمية العملية:**

- تعمل هذه الدراسة على تتبع وتفسير دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي في الفترة 2002م-2016م.
- كذلك في التقرب أكثر من الواقع التركي الجديد منذ 2002م والاستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق الأحداث والتطورات داخل هذا البلد ودور حزب العدالة والتنمية في تحقيق تحول ديمقراطي في كافة المجالات الذي يعد من أبرز النماذج الجاذبة للدراسة.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

✓ بيان المسيرة السياسية للدولة التركية.

✓ التعرف على حزب العدالة والتنمية وأهم أهدافه.

✓ أهمية ومدى دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي.

✓ إبراز التغيرات السياسية التي أحدثها حزب العدالة والتنمية على الصعيدين والداخلي.

- **حدود الدراسة:**

✓ **الحدود الزمانية:** هي الفترة الممتدة من عام 2002م إلى تاريخ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا وإلى غاية العام 2016م.

✓ **الحدود المكانية:** تكمن الحدود المكانية لهذه الدراسة بتواجد حزب العدالة والتنمية في أقطار الجمهورية التركية والتطرق إلى دوره في عملية التحول منذ وصوله إلى سدة الحكم .

- **الإشكالية:**

يعتبر موضوع حزب العدالة والتنمية ودوره في عملية التحول الديمقراطي في تركيا، من بين أهم المواضيع التي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة من طرف الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، وذلك بوجود أدبيات علمية اهتمت بمسيرة هذا الحزب، إضافة إلى الإنجازات التي قام بها واهتمام الأنظمة سواء الإقليمية أو الدولية منها، بنموذج حزب العدالة والتنمية التركي وهو ما يدل على مكانة وأهمية الحزب، وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالي:

- **كيف أثر حزب العدالة والتنمية على عملية التحول الديمقراطي في تركيا ؟**

✓ **تساؤلات الدراسة:**

- ما هو حزب العدالة والتنمية وما هي أهم أهدافها وانجازاتها ؟
- ما هي الأساليب التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية من أجل تكريس الديمقراطية داخل تركيا؟
- ما هو دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي الداخلي في تركيا؟

- **فرضيات الدراسة:**

وفي محاولة للإجابة على إشكالية الدراسة وضعنا الفرضيات التالية:

- أن حزب العدالة والتنمية في تركيا له القدرة على التغيير السياسي أكثر من غيره من الأحزاب العلمانية الأخرى، نظرا لقوة خطابه السياسي وإتباعه مرونة سياسية في طرح أفكاره.
- اعتمد حزب العدالة والتنمية على عدة أساليب أهمها التعبئة الحزبية الداخلية و تفعيل التنمية والديمقراطية في تركيا.
- كلما زاد نشاط العدالة والتنمية كلما زاد مستوى التحول الديمقراطي الداخلي في تركيا.

- **المناهج المستعملة:**

من أجل الوصول إلى إجابة على إشكالية البحث لابد من بناء تحليل موضوعي ولذلك استخدمنا مجموعة المناهج التي تساعدنا في تفسير دور الأحزاب في عملية التحول الديمقراطي من خلال دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا.

✓ **المنهج التاريخي:**

تكمن أهمية المنهج التاريخي من خلال معرفة المراحل التاريخية بالعودة إلى ماضي التطور السياسي في تركيا منذ الدولة العثمانية إلى ميلاد الجمهورية التركية، ثم ميلاد حزب العدالة والتنمية وذلك بجمع الأدلة ثم تقويمها ومن ثم عرض الوقائع والحقائق التي ساعدت في تطور السياسة التركية وتطور الظاهرة الحزبية التي أفرزت حزب العدالة والتنمية.

✓ **منهج دراسة الحالة:**

يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات المتعلقة بأي وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا حيث يقوم هذا الأخير على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة المدروسة وعلاقتها بالوحدات المتشابهة لها، وذلك من خلال التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة فيها، وبالتالي عند ربط هذا المنهج بالموضوع المدروس حيث نستهدف دراسة دور الأحزاب في صنع العملية الديمقراطية من خلال دراسة حالة حزب العدالة والتنمية ودوره في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذا الحزب والبيئة التي سيتحرك فيها وتحليلها وبالتالي نبين الدور الذي لعبه.

- **مفاهيم الدراسة:**

✓ **الحزب السياسي:** هناك عدة تعريفات تناولت الحزب السياسي نستعرض بعضا منها حيث عرف بعضهم الحزب بأنه "قناة اتصال بين الحكومة والجماهير وكذلك العكس، وتتميز الأحزاب السياسية بوجود تنظيم وبرنامج سياسي والرغبة للوصول إلى الحكم ".

يرى آخرون بأنه: مجموعة من الناس تؤمن بمبادئ مشتركة تحاول تحقيق الأهداف التي تؤمن بها وهذه المجموعة يرتبط بعضها ببعض وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل.[1]

✓ **التحول الديمقراطي:** نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية بمثل توافرها المعيار الحقيقي لقياس مستوى هذا التحول وهي:

مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية، كمفهوم أساسي للحياة السياسية والاجتماعية ويشمل ذلك حق التنظيم الحزبي والمعرضة السياسية السلمية وحرية التعبير والتعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، طبقا لقواعد قانونية معروفة ومحددة، بما في ذلك حق الأغلبية في تسلم مسؤولية الحكم من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيهة والمباشرة.[2]

[1]- رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي– حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2010)، ص. 04.

[2]- هايل ودعان الدعجة، **مفهوم التحول الديمقراطي**، على الرابط:

http://alrai.com/article/27564.html (12/04/2018)

تبرير الخطة:

من أجل معالجة موضوع بحثنا وفق دراسة علمية أكاديمية من خلال منهجية البحث العلمي اعتمدت خطة دراسية تراعي أهمية الإلمام بأبعاد ومتغيرات الإشكالية بغية التوصل إلى دراسة شاملة للموضوع ولأجل ذلك قمت بصياغة الخطة على النحو الموالي:

اعتمدنا في بداية هذه الدراسة بمقدمة لموضوع الدراسة وتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث في الفصل الأول التأصيل التاريخي للجمهورية التركية، ويحتوي على أربع مباحث، في المبحث الأول نشأة الدولة العثمانية وأسباب سقوطها، والمبحث الثاني نهاية العثمانية وإعلان الجمهورية التركية، والمبحث الثالث فتناول النظام السياسي التركي والحياة الحزبية في فترة أتاتورك ،أما المبحث الرابع فكان حول نهاية مرحلة كمال أتاتورك الأحادية والصعود الإسلامي المتعدد الأحزاب.

بالنسبة للفصل الثاني حزب العدالة والتنمية والصعود إلى السلطة تطلبت أربع مباحث ، المبحث الأول حول وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، والمبحث الثاني أهداف وإنجازات حزب العدالة والتنمية في تركيا، أما المبحث الثالث حول التحديات التي واجهها حزب العدالة والتنمية، والمبحث الرابع فكان حول تغيير الخارطة السياسية لتركيا.

أما الفصل الثالث والأخير دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا فاقتضى كذلك أربع مباحث الأول العدالة والتنمية والتحول الديمقراطي في تركيا، والمبحث الثاني دور حزب العدالة والتنمية في رسم الإصلاحات السياسية في الداخل التركي، وكذلك المبحث الثالث فتمحور حول جهود حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا، والمبحث الثالث فكان حول مستقبل السياسة التركية في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية.

الفصل الأول:

التأصيل التاريخي للجمهورية التركية

تمهيد:

ما نود بيانه في هذا الفصل هو الوقوف على نشأة الدولة العثمانية وأهم أسباب سقوطها، كما نتطرق إلى أهم الظروف التي سبقت قيام الدولة التركية، ودفعت القائمين بالشأن السياسي والعسكري في تركيا للقيام بما أملت عليهم تلك الظروف تجاه وطنهم وحتى إعلان الجمهورية التركية من قبل مصطفى كمال أتاتورك والقيام بمجموعة من التغييرات على غرار إلغاء الخلافة وما تلاها من تحولات في الجمهورية التركية والتحول في النظام السياسي آنذاك، أضف إلى ذلك تناول اللاعب الأساسي في الحياة السياسية التركية ألا وهي الأحزاب والتي انطلقت من حكم الحزب الواحد إلى ظهور التعددية الحزبية التي فرضتها التغيرات الدولية، الأمر الذي فتح الفرصة أمام التيارات الإسلامية بالظهور على الساحة السياسية التركية مما ولد صراعات بين المؤسسة العسكرية والأحزاب الإسلامية بزعامة نجم الدين أربكان وكثر الانقلابات العسكرية على مجموعة من الأحزاب من جهة والفراغ السياسي من جهة إلى أن ظهر حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول: تأسيس الدولة العثمانية.

استطاع الأتراك بناء إمبراطورية كبيرة عرفت باسم الإمبراطورية العثمانية والتي نسبت إلى عثمان بن أرطغرل وبعده ابنه أورخان الذي هاجم أملاك الدولة البيزنطية في آسيا الصغرى، حيث بدأت تزداد في التوسع نحو العالم من خلال فتوحاتها وتوجهاتها، مما جعلها إمبراطورية عالمية.

وبالرغم من كل ذلك إلا أن الدولة العثمانية بدأت تشهد فترة من التراجع والانحطاط على مختلف الأصعدة، من خلال مرورها بجملة من الظروف أدت إلى سقوطها ونهاية الخلافة العثمانية.

المطلب الأول: نشأة الدولة العثمانية.

توفي ارطغرل خلفه من بعده في الحكم ابنه عثمان الذي سار على سياسة أبيه السابقة في أراضي الروم والذي إليه تنسب الدولة العثمانية فهو مؤسسها وأول حكامها فكان يتميز بالشجاعة والحكمة والعدل وحبه للعلم والعلماء.

كانت حياة عثمان الأول جهادا ودعوة في سبيل الله، وكان علماء الدين يحيطون به، ويشرفون عن التخطيط الإداري والتنفيذ الشرعي في الإمامة.

تولى السلطان اورخان الحكم بعد وفاة والده وسار على نفس سياسة والده في الحكم والفتوحات إذ أن من أهم الأعمال التي ترتبط بأورخان تأسيسه للجيش الإسلامي، وجعله جيشا دائما وإنشائه مراكز خاصة للتدريب، كما اهتم بتوطيد أركان دولته، فوالى الأعمال الإصلاحية والعمرانية ونظم الإدارة، وتم بناء المساجد وإنشاء المعاهد العلمية.

ليتولى بعدها زمام الحكم السلطان مراد الأول 1359م-1389م، واستطاع أن يفتح أدرنة في عام 726هـ واتخذ من المدينة عاصمة للدولة العثمانية وأصبحت أدرنة عاصمة إسلامية، حيث قاد الشعب العثماني ثلاثين سنة بكل حكمة ومهارة واستشهد في معركة ضد الصرب سنة 1389م.[1]

[1]- علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (ليبيا: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط. 1، 2001)، ص ص. 538، 539.

تولى بايزيد الحكم بعد أبيه السلطان مراد سنة1402م وكان متحمسا للفتوحات الإسلامية، كما اهتم بالشؤون العسكرية واستهدف الإمارات المسيحية في الأناضول وخلال عام أصبحت تابعة للدولة العثمانية غير أن الدولة تعرضت لخطر داخلي، ونشبت الحرب الأهلية بين أبناء بايزيد على العرش واستمرت هذه الحرب عشر سنوات إلى أن استطاع محمد الأول أن يقضي على الحرب، وتغلب على إخوته وتفرد بالسلطان عام 1421م وقضى حكمه العثماني في إعادة بناء الدولة وتوطيد أركانها، ويعتبره بعض المؤرخين المؤسس الثاني للدولة العثمانية، بعدها تولى أمر السلطنة مراد الثاني سنة 1421م إلى غاية 1451م، وكان محبا للإسلام والجهاد إلى أن توفي. [1]

تولّى محمد الفاتح حكم الدولة العثمانية بعد وفاة والده، وكان عمره أن ذاك 22 سنة، وقد تميز بشخصية فضة جمعت بين القوة والعدل، من أهم أعمال محمد الثاني فتحه للقسطنطينية، وكان لذلك الفتح أثر عظيم على العالم الإسلامي حيث حرص العثمانيون على تحكيم شرع الله وظهرت آثاره الدنيوية والآخرة على المجتمع العثماني منها الأمن و الاستقرار النصر والفتح.

كذلك من أعماله الحضارية بناؤه للمدارس والمعاهد والعمران والمستشفيات واهتمامه بالتجارة والصناعة والتنظيمات الإدارية، والجيش والبحرية والعد.

بعد وفاة السلطان محمد الفاتح 1481م تولى ابنه بايزيد الثاني الحكم 1481م إلى غاية 1512 م غير أنه دخل في صراع مع أخيه واشتبك مع المماليك في معارك على الحدود الشامية، وحاول أن يساعد مسلمي الأندلس في محنتهم الشديدة.

تولى الحكم السلطان سليم الأول بعد بايزيد الثاني حيث كان للسلطان سليم الفضل بعد الله في إضعاف النفوذ الشيعي في العراق وبلاد فارس.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 539.

[2]- المرجع نفسه، ص ص. 541، 542.

ليااليه بعد ذلك في الحكم السلطان سليمان القانوني1520م-. 1566م، حيث فتحت رودس واستطاع سليمان القانوني أن يحاصر فيينا ودخل في سياسة تقارب مع فرنسا، كذلك اهتمت الدولة العثمانية بالشمال الإفريقي ،ووقفت مع حركة الجهاد البحري ،وقدمت لهم جميع المساعدات المادية والمعنوية.

خلال عهد السلطان سليمان الأول تحولت الدولة العثمانية إلى قوة عالمية، وذلك بفضل النجاحات المتتابعة في الآفاق الواسعة التي تمتد من أوروبا الوسطى إلى المحيط الهندي، ففي بداية القرن الرابع عشر حين تأسست الدولة العثمانية كانت مجرد إمارة صغيرة داخل حدود العالم الإسلامي تعتمد على فكرة الغزو ضد الكفار المسحيين وقد أخذت هذه الدولة الحدودية الصغيرة، التي بدت غير مهمة حينئذ في التوسع بشكل تدريجي، وذلك بإخضاع وضم الأراضي التابعة لبيزنطة في الأناضول والبلقان، وبالتالي أصبحت الدولة العثمانية منذ1517م، حين ضمّت إليها المنطقة العربية أقوى دولة في عالم الإسلام.[1]

تولى الحكم بعد سليمان القانوني سليم الثاني الذي لم يكن مؤهلا لحفظ فتوحات والده، ولو لا وجود الوزير محمد باشا الصوقلي لا انهارت الدولة، بحيث انهزم العثمانيون في معركة ليبانتيو في 1571م.

تولى الحكم بعد وفاة سليم الثاني ابنه مراد الثالث، حاول من خلالها منع الخمور إلا أن الانكشاريين اضطروه إلى رفع أمره وهذا يدل على ضعف الدولة.

تولى الحكم بعد مراد الثالث محمد الثالث ورغم حالة الضعف والتدهور إلا أن راية الجهاد ظلت مرفوعة ،وتولى الحكم بعد ذلك احمد الأول ابن محمد الثالث، وكانت أحوال الدولة مرتبكة لانشغالها بحروب النمسا وحرب إيران والثورات الداخلية، وبعد وفاته تولى الحكم سلاطين ضعاف منهم مصطفى الأول وعثمان الثاني ومراد الرابع وإبراهيم بن احمد ومحمد الرابع وسليمان الثاني واحمد الثاني ومصطفى الثاني واحمد الثالث ومحمود الأول وعثمان الثالث ومصطفى الثالث وعبد الحميد الأول.[2]

[1]-ا لمرجع نفسه، ص. 545.

[2]- المرجع نفسه، ص. 546.

تولى السلطان سليم الثالث بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الحرب بين الدولة العثمانية وأعدائها فبعد هدوء القتال انصرف سليم الثالث للإصلاحات الداخلية فبدأ بتنظيم الجيش للتخلص من الانكشارية الذين أصبحوا سبب كل فتنة إلاّ انه عزل من السلطنة.

انتهز الفرنسيون تدهور الدولة العثمانية، فأرسلت حملتها المشهورة بقيادة نابليون بونابرت سعى من خلالها الفرنسيون إلى زعزعة الدين في نفوس الشيوخ، والعلماء وعوام المسلمين بعرض نماذج من الحضارة الغربية عليهم.

تولى الحكم السلطان محمود الثاني واستطاع أن يتخلص من الانكشارية، وأصبح بعد ذلك حرا في تطوير جيشه، في تلك الفترة الحرجة من التاريخ العثماني انتشرت المحافل الماسونية في مصر والشام وتركيا من اجل إضعاف الدولة العثمانية وتوفي بعدها في سنة 1839م.[1]

تولى الحكم بعد وفاة السلطان محمود الثاني ابنه عبد المجيد الأول إلى غاية1861م فقد كان خاضعا لتأثير وزيره رشيد باشا حيث كانت حركة الإصلاح والتجديد العثماني تدور حول الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليمه في نظم الحكم والإدارة، كذلك الاتجاه بالمجتمع العثماني نحو التشكيل العلماني والاتجاه نحو مركزية السلطة في اسطنبول والولايات، ووُضعت حركة التنظيمات العثمانية رسميا عن طريق نهايتها كدولة إسلامية فعلمنت القوانين والابتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة.[2]

تولى بعدها السلطان عبد العزيز بن محمود الثاني الحكم في 1861م إلى 1876م، وكانت الدول الأوروبية عازمة على الضغط على الحكومة العثمانية للاستمرار في خطوات الإصلاح و النهوض المزعوم على النهج الغربي والمبادئ العلمانية، وكان السلطان عبد العزيز يرفض الدساتير الغربية والعادات البعيدة عن البيئة الإسلامية، وحاول النهوض بالمجتمع الإسلامي العثماني فدبرت مؤامرة على قتله، ليتولّى بعده الحكم ابن أخيه مراد الخامس الذي كان منخرطا في سلك الماسونية وكان ميالا إلى العلمانية، بعدها تولى الحكم

[1]-المرجع نفسه،ص.548.

[2]-المرجع نفسه،ص.549.

السلطان عبد الحميد الثاني إلى غاية 1909م وضغط عليه من قبل مدحت باشا ومارس الوزراء استبدادهم بعدها ألغى السلطان عبد الحميد الدستور وشرع في إصلاح الدولة وفق التعاليم الإسلامية، وحرص على تطبيق الشريعة الإسلامية وعمل على تأسيس جهاز استخباراتي قوي لحماية الدولة، فتحركت الحركة الصهيونية العالمية لتدعيم أعداء السلطان عبد الحميد والوقوف مع أي حركة انفصالية عن الدولة العثمانية استطاعت من خلالها جمعية الاتحاد والترقي أن تعزل السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم و تحصلت على دعم من الدول الأوربية ،واليهود والمحافل الماسونية للوصول إلى الهدف حتى سقوط الحكم.

تولى بعدها الحكم محمد الخامس من1909م إلى1918مويليه محمد السادس إلى 1922م وكذلك السلطان عبد المجيد الثاني حتى إلغاء الخلافة في1924م.[1]

المطلب الثاني : أسباب ودوافع سقوط الدولة العثمانية

لقد مرت الدولة العثمانية بعدة مراحل، والمتعلقة منها بالنشأة والتطور ثم مرحلة الضعف التي يمكن اعتبار بدايتها منذ وفاة أعظم سلاطينها سليمان القانوني، وهو ما يجمع عليه المؤرخين، غير أن بداية الضعف الحقيقي كانت في 1908 م، ولقد تسببت عدة عوامل داخلية وخارجية في سقوط الدولة العثمانية ويمكن رصدها كالآتي:

- **عوامل داخلية:**

✓ **اتساع رقعة الدولة:**

فالدولة العثمانية منذ ظهورها برزت في شكل إمارة صغيرة في الأناضول امتدت حدودها إلى أملاك الدولة البيزنطية، وهذا الاتساع أدى بالسلاطين إلى تطبيق الحكم المركزي فقسمت إلى ولايات وهذا ما أحدث مشاكل داخل الدولة، حيث أصبح الولاة يطمحون إلى الانفراد بالسلطة وهذا بدوره أفقد الدولة هيبتها، وانتشرت مظاهر العنف والفوضى والفساد والرشوة والصراع بين رجال الإدارة المركزية في الداخل وكذا عناصر الإدارة الحاكمة في الولايات .[2]

[1]- المرجع نفسه،ص.550 ، 551.

[2]- نسيبة جريبي، عائشة مانع ، **مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية**، مذكرة شهادة الماستر في التاريخ العام (جامعة 8ماي1945، قالمة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017/2016)، ص.02.

✓ **تأثير الاتحاديون الأتراك على الدولة العثمانية:**

وهم من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي والتي تعتبر أول حزب سياسي في الدولة العثمانية ظهرت سنة 1989م، بحيث يشغل الاتحاديون مواقع القرار في الدولة العثمانية قاموا بإجراءات جائرة وظالمة في حق الشعب باسم الدولة، فقد عرفت الدولة العثمانية في عهد الاتحاديون العديد من النكبات والمصائب نتيجة لحكمهم الجائر وعدم خبرتهم في تسيير شؤون الدولة ولم يكتفوا الاتحاديون بهذا القدر بل عمدوا إلى تفريق و تشتيت الأمة الإسلامية كذلك من نتائج سياسة الاتحاديون ظهور الفتن والصراعات الداخلية.[1]

ومن الأسباب التي عجلت بإسقاط الخلافة نذكر منها:

- أن السلطان عبد الحميد رفض بيع أرض فلسطين إلى اليهود، فقام كل من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي بالتشكيك به ويتضح ذلك بوضوح من خلال القيام بحركة انقلاب ضده، وهنا نلتمس صلة الاتحاديون الأتراك باليهود.[2]
- كذلك من بين العوامل التي أثرت سلبا على مصير الدولة العثمانية هي نفي العلماء الدين وتهجيرهم إلى أماكن بعيدة.
- كما عمد الاتحاديون في عهدهم إلى حكم الدولة العثمانية على أساس الجنسية للعنصر التركي أي أنهم لم يطبقوا مبدأ المساواة، وبالتالي فإن سياسة الاتحاديون أثرت تأثيرا كبيرا على مصير الدولة العثمانية.

✓ **تمرد الانكشارية وعصيانهم:**

سعت الدولة العثمانية بكل ما تملك إلى تكوين جيش قوي، ومنظم حيث لعب الجيش الانكشاري أدوار مهمة خاصة في الدفاع عن الدولة العثمانية لكن سرعان ما بدأت تظهر علامات الضعف والتدهور بالإضافة إلى انضمام العديد من الأجناس في سلك الانكشارية طمعا منهم في الحصول على امتيازات، وهذا ما أدى بهم إلى خدمة مصالحهم بدلا من مصالح الدولة العثمانية.[3]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 4، 5.

[2]- مصطفى حلمي، **الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية** (لبنان: دار الكتب العلمية، ط.1، 2004)، ص. 33.

[3]- نسيبة جريبي، عائشة مانع ، المرجع السابق، ص ص.09-11.

- كذلك تمرد الجيش الانكشاري الدائم على سلاطين الدولة العثمانية وتدخله في الشؤون الخاصة بالحكم بل وصل الأمر إلى عزل وقتل بعض السلاطين، والعمل على إثارة روح التمرد والمؤامرات والفتن و إضعاف الدولة.[1]

- **العوامل الخارجية :**

✓ **الامتيازات الأجنبية ودورها في سقوط الدولة العثمانية:**

أثرت سلبا على مسار الدولة العثمانية وأنها كانت من أهم الدوافع التي أدت إلى إضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها وذلك من خلال التدخل في الشؤون الداخلية.

شهدت الدولة العثمانية ازدهارا كبيرا وهذا الازدهار والقوة لم يتأثر في البداية بهذه الامتيازات ومع مرور الوقت خاصة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر تغير طابع تلك الامتيازات وأصبحت تهدد كيان الدولة العثمانية، وقد سمحت هذه الامتيازات الأجنبية للدول الأوروبية من التدخل في شؤون الدولة العثمانية وتغيير ميزان القوى لصالحها أي لصالح الدول الأوروبية.[2]

شكل التنافس الأوروبي على حماية الأقليات بين كل من فرنسا وروسيا وحتى انجلترا، أخطاء كبيرة على الدولة العثمانية حيث أدت سياسة التسامح الديني التي انتهجتها الدولة العثمانية إلى آثار وخيمة إذ كانت بمثابة المنقذ الذي سهل للدول الأوروبية الولوج إلى الدولة العثمانية ومن ثم التدخل في شؤونها بذريعة حماية مصالح الأقليات.

التنازلات المتعاقبة والتعديلات التي درأت على الامتيازات ساهمت بشكل كبير في زيادة النفوذ الأجنبي بين الأقليات الدينية المذهبية في حين عرفت الدولة العثمانية منعرجا خطيرا من الضعف والتدهور بسبب التسهيلات القائمة في ظل نظام الامتيازات التي أساء الأجانب استخدامها، بالإضافة إلى عجز الحكام وأمراء الدولة العثمانية عن إدارة شؤون بلادهم، وهذا ما أدى إلى فسح المجال للتدخل الأجنبي في شؤون الأقليات وفصلها عن الدولة العثمانية وضعفها.[3]

[1]- بدون كاتب، "**ما هي أسباب سقوط الدولة العثمانية؟**" على الرابط:

www .almrsal.com /post/401132 (03-04-2018)

[2]- نسيبة جريبي، عائشة مانع، المرجع السابق، ص ص.12، 13.

[3]- المرجع نفسه، ص. 14.

✓ **الحركة الصليبية واليهودية:**

السبب الجوهري الذي كان وراء الهجمات الصليبية على العالم الإسلامي يرتكز بدرجة كبيرة على الدين الإسلامي، ولهذا رأت أن الدولة العثمانية هي السبيل الوحيد لتحقيق أهدافها بحكم أن الدولة العثمانية عرفت عصرا من الضعف والتأخر عن ركب الحضارة المدنية.

لكي تحقق هذا الانتصار كان لا بد لها من التحالف مع اليهود الذين كانت أهدافهم وطموحاتهم واحدة، وهي القضاء على الخلافة العثمانية، وهكذا اجتمعت مطامع اليهود والنصارى لإسقاط الدولة العثمانية فلقد تصدى السلطان عبد الحميد الثاني للمؤامرات الأوروبية التي كانت تنشط باسم الصليب.

✓ **يهود الدونمة:**

وتعني من الجانب السياسي اليهود الذين لهم كيانهم السياسي ويعتبر أول مؤسس لهذه الأخيرة أو فرقة الدونمة هو " تيساي زيغي " الذي كان يدعي بأنه المسيح المنتظر وأنه سوف يحكم العالم عن فلسطين بجعل من القدس عاصمة لليهود، فبعد وصول اليهود إلى الدولة العثمانية استولوا على كافة المرافق والأملاك الموجودة، خاصة في أزمير و سلانيك وهذا رغبة في تحقيق هدفهم المنشود.[1]

فقد أجبر المجلس الأعلى لليهود أتباعه باعتناق الإسلام وهذا لكسب ثقة ود الأتراك من جهة ومن جهة أخرى لغرض الحماية على أبنائهم اليهود واتخذوا لهم أسماء إسلامية وسمي هؤلاء يهود الدونمة الذين كانوا يعملون في السر وكانوا يتحدثون بلغتين التركية والإسبانية، ولهم ازدواجية الأسماء الإسلامية واليهودية، حيث شهدت الدولة العثمانية في عهدهم الفتن والصراعات، فمنذ دخولهم بدءوا بنشر الأفكار التي تشوه سمعة الدولة والسلاطين و الإسلام بهدف تضليل المسلمين.[2]

ابتليت الدولة العثمانية خصوصا في أواخر عهدها بالاختلاف والتفريق بين الزعماء والسلاطين فقد حاول بعض الحكام المحليين الاستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية بإطالة فترة حكمهم ومحاولة تأسيس

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 15، 16.

[2]- المرجع نفسه، ص. 17.

أسر محلية (المماليك في العراق، آل العظم في سوريا، المعنيون والشهابيون في لبنان، ومحمد علي في مصر ظاهر العمر في فلسطين، علي بك الكبير في مصر، القراملیون في ليبيا) وهذا الصراع بين الحكام المحليين والدولة العثمانية ساهم في إضعافها ثم زوالها وسقوطها.

كما أن الضعف السياسي والحربي والاقتصادي والعلمي والأخلاقي والاجتماعي وكيفية القضاء على هذا الضعف والحديث عن الاستعمار والغزو الفكري والتنصير وكيفية مقاومتها لا يزيد عن محاولة القضاء عن تلك الأعراض المزعجة ولكن لا يمكنه أبدا أن ينهض بالأمة التي أصيبت بالخواء العقدي وما لم يتم محاربة الأسباب الحقيقة والقضاء عليها فإنه لا يمكن بحال من الأحوال القضاء على تلك الآثار الخطيرة.

إن الآثار كانت متشابكة ومتداخلة يؤثر كل منها في الآخر تأثيرا عكسيا فالضعف السياسي مثلا يؤثر في الضعف الاقتصادي ويتأثر به وهكذا.[1]

[1]- إبراهيم حسنين، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ط. 1، 2014)، ص.631.

المبحث الثاني: نهاية العثمانية وإعلان الجمهورية التركية.

كان انهيار الدولة العثمانية أمرا منتظرا من قبل العديد من الدول الغربية، ولاسيما أن الأيام التي شهدتها هذه الإمبراطورية قبل إسقاط نظام الخلافة بها، كانت مليئة بالأحداث التي ساعدت على النيل منها والانقضاض عليها من قبل الغرب.

الأمر الذي ساعد الجنرال مصطفى كمال أتاتورك بظهوره كبطل قومي للأتراك بسبب تصديه للقوات الأجنبية المغتصبة للأراضي التركية.[1]

المطلب الأوّل: إعلان الجمهورية التركية.

وصلت الإمبراطورية العثمانية إلى أوج قدرتها العسكرية وثرائها الاقتصادي ومداها الجغرافي في القرن السادس عشر لكنها بدأت تواجه مشاكل خطيرة وعلى مختلف الأصعدة بعد عام 1638م إثر فشل حصارها الثاني على الإمبراطورية النمساوية فتراكمت تناقضاتها وتعقيداتها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

واجهت الدولة العثمانية مشاكل عديدة في جهازها الإداري السياسي والاقتصادي وحتى العسكري فابتعدت عن التطورات العلمية والتكنولوجية التي شملت أوروبا في هذه الفترة ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على استيعاب المتغيرات الحديثة وبدأت تواجه سلسة العديد من الهزائم العسكرية، إذ اضطرت إلى توقيع العديد من المعاهدات المختلفة وصولا إلى مرحلة السلطان عبد الحميد الثاني.[2]

انتهج السلطان عبد الحميد الثاني سياسة التضييق على يهود الدونمة أصحاب مشروع الاستيطان في فلسطين لما وصله من أنباء عن قوتهم ومؤامرتهم ضد الإسلام، بدأ اليهود على إضعاف الخلافة الإسلامية فتحركوا شعبيا وحرضوا الرأي العام والجيش ضده ودعموا المحافل الماسونية، ورفعوا شعارات الحرية والديمقراطية فدعمت الصهيونية والأوروبيون المعارضين للسلطان كالقوميين وجمعية الاتحاد والترقي التي استطاعت عزل السلطان عن الحكم.[3]

---

[1]- فادي محمود صبري صيدم، **المعارضة السياسية في تركيا –الإسلاميون نموذجا–في فترة:1996–2008**،أطروحة ماجستير (جامعة الأزهر،غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص.02.

[2]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، **دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي – حزب العدالة والتنمية في تركيا نموذجا –**، مذكرة ماستر (جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص. 21.

[3]- فادي محمود صبري صيدم، المرجع السابق، ص. 37.

ظهرت بعد ذلك الجمعية الوطنية الكبرى بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بن علي رضا الذي ولد عام 1881م بمدينة سالونيك اليونانية التي كانت تابعة للدولة العثمانية وكان أبوه موظفا بسيطا، انخرط في البدء في مدرسة دينية تقليدية ثم دخل مدرسة حديثة فالمدرسة العسكرية العليا في عام 1893م.

تخرج برتبة نقيب في العام 1905م ثم خاض حروبا عدة ضمن الجيش العثماني في ألبانيا وطرابلس وذلك قبل أن تشارك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور، حيث برز نجم الضابط مصطفى كمال كقائد عسكري من طراز رفيع ليرقى إلى رتبة جنرال في عام 1916م.

تزعم مصطفى كمال ما سمي بحرب الاستقلال لتحرير الأناضول المحتل، استقال من الجيش ونظم منذ ماي عام 1919م قوات التحرير التي قاتلت اليونانيين والبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين تحت قيادته.

خلال معارك التحرير وتحديدا في ربيع عام 1920م أسس مصطفى كمال المجلس الوطني العظيم في أنقرة من ممثلي القوى الشعبية المشاركة في حرب التحرير ليتحول إلى حكومة موازية لسلطة الخليفة العثماني في إسطنبول وفي عام 1921 أصدر المجلس ما سماه القانون الأساسي الذي تزامن صدوره مع إعلان النصر وتحرير الأراضي التركية في عام 1922م.[1]

في ظل هذه الأوضاع، جاء كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية الحديثة محمولا على أكتاف حركات تغريبية كانت لها جذورها الممتدة إلى أواخر عهود سلاطين بني عثمان مستفيدا من الظروف السياسية لما بعد الحرب العالمية الأولى، ليفعل ما فعله في مجال علمنة الدولة ومحاولة تغيير هوية المجتمع والدولة التركية الإسلامية المشرقية في عشرينيات القرن الماضي.[2]

[1]– بدون كاتب، "**مصطفى كمال أتاتورك**"على الرابط:

www.aljazeera.net »specialfils »pages.(01/02/2018)

[2]– علي الزيقم، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002–2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص. 32.

بحيث راهن مصطفى كمال على عدم العودة إلى نظام الخلافة العثمانية، و أعلنت الجمهورية التركية في عام 1923معقب اتفاقية لوزان بعد أن خاض مصطفى كمال حرب الاستقلال والتي وصلت فيها تركيا إلى مرحلة النضج السياسي.[1]

أعطت المرحلة التي تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية، إذ طبق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على كافة مجالات الحياة في تركيا.[2]

ووضع المبادئ الستة للثورة التي قادها وهي:

- ✓ **النظام الجمهوري:** إذ لا عودة أبدا إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم ويعني الانتقال من نظام السلطنة إلى النظام الجمهوري وأنه خير ما يضمن سلطة الشعب الذي يجب إقراره والدفاع عنه وصيانته لأن أنظمة الحكم السابقة التي جربتها تركيا وبخاصة نظام السلطنة الوراثية قد جلبت الويلات على الدولة العثمانية.
- ✓ **الملية أو الوطنية:** وتعني العمل والاستعداد للنضال والكفاح من أجل الاحتفاظ بطابع الأمة الخاص وهويتها المتميزة المستقلة أساسا جوهريا لوصول الأمة إلى أرقى درجات التقدم الإنساني، كذلك اعتبار كل من يتكلم اللغة التركية وينشأ نشأة تركية ويعتنق الوطنية التركية ممن يعيش ضمن الحدود التركية مواطنا تركيا مهما كان عنصره ودينه.[3]
- ✓ **العلمانية:** ويقصد بها العلمنة الأتاتوركية المستبدة القائمة على الديكتاتورية والنظام السياسي والشمولي وهي تختلف عن العلمانية الغربية المعروفة.[4]

---

[1]- خالد كمال هنية، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002-2015**، أطروحة ماجستير(جامعة الأقصى: 2015)، ص.28.

[2]- مصطفى محمد صلاح،"**تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان**"، المركز الديمقراطي العربي، 2017، على الرابط:
http://democraticac.de/%3fp :488886samp : (10/02/2018)

[3]- هزبر حسن شالوخ، "**انقلاب 27آيار1960 العسكري في تركيا "دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها**"، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، م.1، ع.4، (2008)، ص ص. 196، 197.

[4]- منصور عبد الحكيم، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة-تركيا من أتاتورك إلى أردوغان**- (دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط.1، 2013)، ص ص. 43، 44.

تعني إقامة دولة دنيوية وعدم استخدام الدين لأغراض سياسية واعتبار الدين أمرا وجدانيا له حق الصون من كل تجاوز أو مداخلة، وعدم فسح المجال لرجال الدين بالتدخل في شؤون الدولة والمجتمع وأن دستور1927م أكد مبدأ العلمانية انسجاما مع إلغاء الرموز الدينية والفصل بين الدين والسياسة.

- ✓ **الشعبية**: وهي مرادفة لمفهوم الديمقراطية لدى الكماليين وتعني أن الشعب مصدر السلطة وأن جميع الأفراد متساوون، كما أن هذا المفهوم لا يعترف بوجود طبقات مختلفة في المجتمع التركي، ويعد العمال والفلاحين والموظفين أناس يعملون على وفق مبدأ تقسيم العمل.
- ✓ **الدولتية و نظام الحرية**: تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي بيد الدولة والغرض من ذلك تطوير الاقتصاد القومي عن طريق تشجيع الصناعة الخاصة بواسطة الدولة، وبناءا على ذلك قامت الدولة في عام 1924م بتأسيس بنك العمل حيث أكد على الرأسمال المحلي في الصناعة وفي عام 1925مأسس بنك المعادن والصناعة وأعطيت له صلاحيات واسعة لتطوير الصناعة في تركيا.[1]
- ✓ **الثورية والتطوير في التكنولوجيا**: وميادين الحياة للقضاء على الجهل والفقر و التخلف وتعد هذه المبادئ النموذج الرئيسي التي سارت عليه الحياة السياسية في مسار تطورها التاريخي في تركيا، وتفسر الأتاتوركية بوصفها مجموعة من الأفكار والمبادئ الواقعية التي تتعلق بالدولة والاقتصاد والحياة الفكرية وبالمؤسسات الاجتماعية الأصولية ويتم التركيز على مبادئ الاستقلال والسلام ورفاهية الأمة التركية وعلى تطوير مستوى الثقافة التركية إلى مستوى الثقافات الحديثة طبقا للمبادئ العقلانية والعلمية.[2]

في مستهل الخطوات العملية لكمال أتاتورك لأجل علمنة الدولة والمجتمع اتخذ أسلوبا تدريجيا ففي أول الأمر اكتفى بالتفريق بين السلطتين الدينية والسياسية التي كان يتمتع بها الخليفة، حيث أبقاه خليفة دون سلطة سياسية وحين فقدت الخليفة أهميتها قام بإعلان إلغائها باتجاه تثبيت دعائم الدولة القومية العلمانية .

فقد قال مخاطبا الأتراك في المجلس الوطني التركي في ذلك الوقت:*" أليس من أجل الخلافة، والإسلام قاتل الأتراك وماتوا طيلة خمسة قرون، لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها القومية* ".[3]

[1]- هزير حسن شالوخ، المرجع السابق، ص ص. 196، 197.

[2]- سعد تامر الحميدي، **الصراع بين القومية العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في القرن** العشرين (قطر: دار الكتب القطرية، 2011)، ص ص. 328، 329.

[3]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص. 32.

بعدما تدافعت أفكار مرحلة النضوج القومي العلماني والسيطرة الكمالية على الدولة العثمانية قرر المجلس الوطني الكبير في عام 1924م الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة ونفي جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الأراضي التركية بموجب ما نصت عليه اتفاقية لوزان وتقررت العديد من الإجراءات والقوانين.[1]

كما أن جهده لم ينصب على التأسيس لتركيا القومية فقط بل بقومية علمانية تحاكي النمط الغربي بكل تفاصيله ورغم أنه في البداية لم يبد أي معادات للدين في خطة ذكية حتى لا يصطدم بردات فعل النسيج الاجتماعي، الذي يأخذ أصالته من الإسلام.

تبنى دستورا جديدا ليحل محل الدستور العثماني لتبدأ حملة تغريب شاملة على المجتمع التقليدي في تركيا بمظاهره الدينية، وقمع رموزه، وهكذا بدأ أتاتورك يكشف عن حقده الدفين ليس على نظام الخلافة فقط بل تعداه إلى الإسلام والمسلمين ليقيم الدولة التركية الحديثة، وفي مستهل حربه على الإسلام راح يضيق على المساجد فأغلق أشهر مسجدين في اسطنبول حيث ألغى المحاكم الشرعية.

منذ العام 1925م بدأ في تغريب تركيا ثقافة وحضارة وممارسات يومية مكرسا دور الجيش كحارس للنظام العلماني الجديد، وتجسيدا لذلك أصدر مراسيم تضمنت إغلاق الزوايا ودور القرآن الكريم وإلغاء ألقاب الخلافة والسيد والأمير وإغلاق مزارات قبور العلماء والسلاطين مع تشريع عقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر لمن يخالف هذه المراسيم، وفي تكريس أكبر ألغى كمال أتاتورك عام 1926م القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية مستمدا قوانين جمهوريته من العلمانية من القوانين السويسرية.

في نهاية ذلك العام راح أتاتورك يمنع على النساء التركيات ارتداء الجلباب بإلزامهم ارتداء الفساتين على الشاكلة الغربية مهددا بتقديم أزواجهم وأقاربهن للمحاكمة.[2]

كما تمثلت مظاهر محاولات كمال أتاتورك سلخ المجتمع التركي وتدمير نسيج بنيته الفكرية والاجتماعية بالعمل على تغريب التعليم من خلال توحيده للمدارس وفق النمط الغربي واستبدال الحروب العربية باللاتينية ثم استكمل مشوار العلمنة والتغريب عام 1937م، وقبل وفاته بصدور الدستور الجديد الذي نص على أن تركيا دولة علمانية حيث تم إلغاء المادة التي الدستورية التي كانت تنص على أن الإسلام دين الدولة وللإشارة فقد أعقبت فترة النظام العلماني حملة ملاحقات وإعدام الكثير من علماء الدين المناهضين للطابع العلماني.[3]

[1]- خالد كمال هنية، المرجع السابق، ص. 29.

[2]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص.32.

[3]- المرجع نفسه، ص.33.

راح كمال أتاتورك يحاول اقتلاع تركيا من جذورها الإسلامية بالعمل على تغريبها في محاكاة رهيبة للطابع الأوروبي، حيث كان يرى أن التشبث بالإسلام، والحضارة الإسلامية هو سبب انحطاط الدولة العثمانية بل يرى أن كل دولة أو أمة تطمح إلى التقدم لابد أن تتخلى عن الإسلام، وتلتحق بالركب الحضاري الغربي العلماني.[1]

هنا يتضح بأن الدافع لعلمنة تركيا لم يكن يتعلق بقضايا التقدم والتخلف بقدر ما كان يتعلق بأفكار غربية تأثرت بها النخب التركية ،وفي مقدمتها مؤسس الجمهورية العلمانية كمال أتاتورك الذي أوغل في تجريد تركيا من بعدها الإسلامي المشرقي.

من أجل ذلك سن العديد من القوانين ومنها ما تعلق بمساواة المرأة بالرجل وبخاصة في مجالات الإرث وإجراءات الطلاق والانتخابات البرلمانية وإلغاء تعدد الزوجات، كما استبدل الأحد بالجمعة كعطلة رسمية و ألغى التقويم الهجري واعتمد الميلادي، واستعاض عن الأحرف العربية، التي كانت تتشكل منها اللغة التركية بالأحرف اللاتينية.[2]

فضلا عن ذلك فقد نقل العاصمة إلى أنقرة بدلا من اسطنبول عاصمة العثمانيين والخلافة الإسلامية وقد دل هذا على تصميمه على نقل تركيا إلى محيط مختلف و إبعادها عن محيطها الثقافي الإسلامي.

ومنه فإن كل تلك الإجراءات والممارسات العلمانية التي قام بها مصطفى كمال أتاتورك كان للإعلام اليهودي الدور الكبير والبارز للترويج لأفكارها بحيث تحققت أهدافها المتمثلة في قطع صلة تركيا بماضيها ومحيطها الإسلامي وهكذا وبأقل من خمس سنوات استطاع مصطفى كمال أتاتورك أن يحقق كل ما سعى إليه من أجل بناء تركيا الحديثة.[3]

المطلب الثاني: الحياة السياسية عند أتاتورك(1923م–1938م).

بدأ مصطفى كمال نشاطه السياسي أثناء دراسته في كلية أركان الحرب بالعاصمة في الوقت الذي بدا فيه الطلاب ينشطون سرا دون أن يظهروا في شكل حركة منظمة قاموا من خلالها بتأسيس جمعية عرفت باسم

[1]– إلهام صفرة، **تركيا بين الإسلام والعلمانية**، أطروحة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص علاقات دولية، 2007)، ص. 21.

[2]– علي الزيقم، المرجع السابق، ص ص. 34، 35.

[3]– فايزة علوش، **مصطفى كمال أتاتورك وموقفه من الخلافة العثمانية 1881–1938**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2015/2014)، ص. 89.

الوطن والتي كانت قائمة على الفكر الثوري بحيث برزت هذه الجمعية عندما انظم إليها مصطفى كمال وتغير اسمها إلى جمعية الحرية والوطن، وقد بدأ نشاطه بها من خلال عقد اجتماعات وتحديد مقالات التي كانت تهاجم وتحارب السلطان عبد الحميد الثاني ونظامه وأصبح بعدها رئيسا للجمعية بعد أن طغت شخصيته وأفكاره على الآخرين لكن سرعان ما أعتقل أعضائها وعلى رأسهم مصطفى كمال.[1]

بعدما برزت جمعية الاتحاد والترقي وتوسع نطاقها الجغرافي فقد احتوت جمعية الوطن التي أسسها مصطفى كمال ليتم ضمه إلى جمعية الاتحاد والترقي.[2]

في الفترة التي تم فيها إلغاء الخلافة وقبل قيام الجمهورية استعان السلطان محمد السادس بمصطفى كمال واشتعلت بلاد الأناضول بالحرية القومية بسرعة وتم انتخاب مصطفى كمال رئيسا لمؤتمر أرضروم الذي عقد في عام 1919م وبعدها رئيسا لمؤتمر سيواس في نفس السنة، وتتابعت الأحداث إلى غاية تأسيس المجلس الوطني الكبير من عام 1920م وتم اختيار مصطفى كمال رئيسا له.[3]

كان مصطفى كمال قد استعد للمراحل المقبلة من الصراع السياسي وكانت أولى احتياجاته إلى آلية سياسية كانت جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول قد أدت خلال النضال من أجل التحرر الوطني خدمات جليلة ولكنها مع ذلك لم تكن كافية، وفي ذلك الحين انطلق مصطفى كمال في العمل إلى تحويلها إلى حزب سياسي حقيقي، ففي 6 ديسمبر 1922م دعا في أول بيان له في الصحف إلى تشكيل حزب جديد يطلق عليه اسم حزب الشعب ودعا الطبقات المثقفة في البلاد للإدلاء بآرائهم بشأنه مباشرة.[4]

[1]- الهاشمي عبد المنعم، **الخلافة العثمانية** (بيروت: دار ابن حزم ، 2004)، ص. 10.

[2]- نسيبة جريبي، عائشة مانع، المرجع السابق، ص. 42.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 55، 56.

[4]- برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة: قاسم عبده قاسم، سامية محمد (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط. 1، 2016)، ص. 315.

توالت الأحداث ليقوم مصطفى كمال وأتباعه بتحقيق الشروط التي جاءت في معاهدة لوزان من طرف الوفد الإنجليزي، وتم بذلك الإعلان عن الجمهورية التركية في 30اكتوبر1923م جرى انتخاب مصطفى كمال رئيسا للجمهورية حتى غاية وفاته في عام 1938م.[1]

ما لبث المجلس أن اطلع على قرار من رئيس الجمهورية بتعيين عصمت إينونو رئيسا للوزراء وكانت أول وزارة في العهد الجمهوري، وبهذا الانتخاب صار مصطفى كمال الحاكم الشرعي للبلاد فقد أصبح إلى جانب كونه رئيس للجمهورية رئيس الوزراء الفعلي ورئيس المجلس الوطني ورئيس حزب الشعب الذي أسسه عام 1922م والقائد العسكري العام.

تحققت لمصطفى كمال السلطة المطلقة ففي كل بلدة وقرية صار حزب الشعب سلاحها لسياسي هو القوة المسيطرة على الأمور وكان الجيش خاضعا لإشرافه المباشر.[2]

خلال الخمسة عشر سنة التي أمضاها رئيسا للجمهورية أورد نظاما سياسيا وقضائيا جديدا منع الخلافة وأنهاها وجعل كلا من الحكومة والتعليم علمانيا وحل برلمان اسطنبول المعارض له واستبدله ببرلمان أنقرة في عام 1934م.[3]

تم في عهده1923م-1938م تحقيق تقارب بين تركيا والغرب على مختلف الأصعدة واتخذت خطوات هامة لتطوير العلاقات السياسية بين تركيا وأوروبا، ونلاحظ أن تركيا قامت خلال هذه الفترة بتعيين 26 سفيرا لدى الدول الأجنبية.[4]

[1]- نسيبة جريبي، عائشة مانع، المرجع السابق، ص. 57.

[2]- رضا هلال، **السيف والهلال –تركيا من أتاتورك إلى أربكان** (القاهرة: دار الشروق، 1990)، ص. 65.

[3]- نسيبة جريبي، عائشة مانع، المرجع السابق، ص.64.

[4]- سمير ذياب اسبيتان، **تركيا في عهد اردوغان** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2012)، ص. 98.

المبحث الثالث:النظام السياسي التركي، و الحياة الحزبية في فترة كمال أتاتورك.

عرفت الجمهورية التركية بأنها نشأت على يد كمال أتاتورك بنظام سياسي يحكم ويدير الأمور الداخلية والخارجية لها ،ويضبط الهيكل التنظيمي للمؤسسات الجمهورية والدستورية، وبالتالي دخلت تركيا مرحلة إقامة المؤسسات السيادية للجمهورية وتم إنشاء حزب سياسي يعتبر هو الأول منذ تأسيس الجمهورية التركية.[1]

المطلب الأول:النظام السياسي التركي

يصنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظرا لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء ،لكن دارسي أنظمة الحكم يحتارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية وخصوصا بعد قرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب وهنا لا بد من توضيح فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاما خليطا من النظام البرلماني والرئاسي.[2]

أعطت المرحلة التي تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية، الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية من مبادئه النظام الجمهوري إذ لا عودة أبدا إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

حيث بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية، بإعلان دستور دولة تركيا عام 1924م والذي أسس الدولة القومية.

ينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط ويدير الدولة بنفسه وذاته ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقًا للقانون 364 الصادر عام 1923م والذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها وأعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة، فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني، كما يتولى رئاسة الوزراء وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيسًا للوزراء.[3]

على الرغم من أن دستور 1921م شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن مفصلًا شارحًا للنظام السياسي، وكذلك بنية هذا النظام والسلطات الممنوحة واختصاصها.

---

[1]- مصطفى محمد صلاح، المرجع السابق.

[2]- عبد الله جلال، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات التركية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1998)، ص. 15.

[3]- فادي محمود صبري صيدم، المرجع السابق، ص. 37.

شكل مجلس الشعب التركي لجنة أعدّت مسودة دستور جديد مستفيدة من دستوري دولة بولندا والجمهورية الفرنسية الثانية، وتمت الموافقة عليها في عام 1924م وحافظ دستور عام 1924م على نظام حكومة المجلس وفقًا لمبدأ الحكم القومي و وضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويمكن للمجلس أن يراقب هذه الهيئة وأن يعزلها والسلطة التشريعية تقع في يد هيئة تتشكل من مجلس الشعب التركي.[1]

وضع دستور 1924م تشكيلات النظام الدستوري والسياسي وجرى عليه تعديلات سنة 1937م و وضع دستور جديد عام 1961م والآخر سنة 1982م، وقد اخذ دستور 1982م بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة وبموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة.

- **الهيكل التنظيمي للمؤسسات الجمهورية والدستورية:**

✓ **الجمعية الوطنية:** وتتمثل في السلطة التشريعية وعدد أعضائها 550 عضوا ينتخبون كل خمس سنوات بإقتراع نسبي ويحق للنائب أن يترشح أكثر من مرة.[2]

✓ **رئاسة الجمهورية** :ينتخب رئيس الجمهورية كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها ويشترط أن يكون فوق الأربعين من عمره وحاصلا على شهادة جامعية، وإذا كان خارج أعضاء الجمعية الوطنية فإضافة إلى الشروط السابقة يجب أن يتصف بمؤهلات الترشح للجمعية الوطنية على أن يقدم اقتراح ترشيحه خُمس أعضاء البرلمان.

يمنع الدستور رئيس الجمهورية أن ينتخب مرة ثانية ويجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته أن يقطع علاقته بحزبه وأعطاه الدستور حق دعوة الجمعية الوطنية للاجتماع إذا دعت الحاجة، وله أن يدعو الحكومة للاجتماع وأن يرأس جلساتها ودعوة مجلس الأمن القومي للاجتماع و أن يرأس جلساته ومن صلاحياته تعيين رئيس الأركان، وهو أيضا المرجع لإعلان القوانين والمراسيم أو فرض القوانين العسكرية أو قانون الطوارئ وله حق إعادة القوانين للبرلمان كي يعيد النظر فيها و إذا أعادها البرلمان مجددا فإن الرئيس ملزم بها ولو لم يغير البرلمان فيها شيئا.[3]

[1]– مصطفى محمد صلاح، المرجع السابق.

[2]– محمد زاهد جلول، **التجربة النهضوية التركية** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط. 1، 2013)، ص. 37.

[3]– عبد المنعم ممدوح، **تركيا والبحث عن الذات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، 2012)، ص ص.17، 18.

- ✓ **رئاسة الوزراء:** ورئيس الوزراء يعينه رئيس الجمهورية من بين الفائزين في الإنتخابات التشريعية و يختار رئيس الحكومة حكومته بالتشاور مع رئيس الجمهورية وبتصديق الجمعية الوطنية على أعضائها، ويقال الوزراء من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من رئيس الحكومة إذا وجد ضرورة لذلك.
- ✓ **المحكمة الدستورية:** و تحض بأهمية خاصة ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية وهي الهيئة القضائية الأعلى في البلاد ومكلفة بحماية الدستور والدفاع عنه وظهرت هذه المحكمة في عام 1961م للتأكد من عدم مخالفة القوانين التي تسنها الحكومة لمواد الدستور و أعيد تشكيلها في عام 1982م.

وبحسب دستور عام 1982م تتألف المحكمة من 11 عضوا منتظما و أربعة أعضاء غير منتظمين يختارهم رئيس الجمهورية من الجهاز القضائي المدني والعسكري التركي وتعتبر أحكامها نهائية.

- ✓ **مجلس الأمن القومي:** أُنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان، والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما، إلى جانب رئيس الوزراء، و وزير الدفاع، والخارجية والداخلية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع، وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة و وظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن و وحدة تركيا وسلامة أراضيها ويمارس هذا المجلس نفوذا واسعا في الحياة السياسية.[1]

المطلب الثاني : الحياة الحزبية في مرحلة كمال أتاتورك.

بعد أن تمكن كمال أتاتورك من خلع السلطان محمد السادس ظهرت حاجته إلى حزب سياسي كي يكون إدارة الحكم ودعا إلى ذلك عددا من المثقفين لتبادل الآراء حول هذا الموضوع وقد توصل إلى أن جمعية الدفاع عن الحقوق التي تشكلت من مجموعة من جماعات وطنية شعبية للمقاومة أغلب أعضاؤها من أعضاء لجنة الاتحاد والترقي إلى جانب بعض ضباط الجيش، وشخصيات بارزة من المثقفين بما لها من خبرة في العمل الوطني تمثل أساسا مناسبا لبناء حزب سياسي.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 18، 19.

[2] – أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011) ، ص. 210.

أصدر من خلالها كمال أتاتورك بيانا في جريدة "حاكميت ملية ديكي كون" قال فيه:***"انه سيكون حزبا باسم حزب الشعب الجمهوري، وأن هذا الحزب سينشأ على مبادئ جمعية الدفاع***) وعلى هذا الأساس، فقد وجه مصطفى كمال ندائه للمثقفين في البلاد، بأن يدلوا بما يرونه مفيدا في هذا الموضوع.[1]

حيث قال أيضا:***" حزبكم هذا هو حزب الشعب والسيادة فيه للشعب أي مقام غير مقام المجلس الوطني الكبير لا سلطان له على الشعب "***[2]

نشأ حزب الشعب في عام 1922م ليحل محل جمعية الدفاع عن الحقوق وأعلن مصطفى كمال نصوص مبادئه الستة، إذ أرست هذه المبادئ البرنامج الانتخابي العام والذي خطط لإنتخاب المجلس الوطني التركي الكبير من قبل حزب الشعب وتعد هذه المبادئ انعكاسا لشعار القومية الشعبية والالتزام الأساسي لإعادة تنظيم السياسة الداخلية وأساسا لممارسة التشريع والإصلاحات الإدارية.

كما أن المبادئ الستة أصبحت بمثابة شعار حزب مصطفى كمال حيث وصف الأخير هذا الحزب أي حزب الشعب بأنه ممثلا لطبقات الشعب على اختلاف طوائفه ونزعاته والتي لزم عليها الوحدة بغية خدمة مصلحة الوطن، والمصلحة العامة وعلى هذا الأساس لا يمكن الحديث عن تقسيم فئات الشعب إلى طبقات والحق أن حزب الشعب أخذ اسما جديدا تحت اسم حزب الشعب الجمهوري في عام 1924م.[3]

حكم في المرحلة الأولى حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه وترأسه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس النظام الجمهوري في تركيا ورئيس الجيش بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة التركية فجمع أتاتورك بين رئاسة الحزب السياسي الحاكم ورئاسة المؤسسة العسكرية الحاكمة معاً، فأصبحت الجمهورية التركية محكومة من المؤسسة السياسية والعسكرية باجتماع الرئاستين في شخص رئيس الجمهورية ومؤسسها الجديد.

كما أن الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات في العالم الرأسمالي أزمة عام 1929م أعطت مجالا واسعا في تدخل الدولة في تركيا و أن هذه الأزمة هي التي قادت إلى تقوية وتطوير نظام الحزب الواحد في تركيا وقد بدأت الحكومة التركية منذ عام 1930م تؤدي وظيفة مهمة في الفعالية الاقتصادية الكبيرة ومن هناك نشأت فكرة الدولتية والتي تعد من المبادئ الست لحزب الشعب الجمهوري.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 210.

[2]- محمد محمد توفيق، **كمال أتاتورك** (مصر: دار الهلال، ط. 1، 1936) ، ص. 134.

[3]- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص. 212.

[4]- المرجع نفسه، ص. 213.

كما أن التوجه نحو نظام الحزب الواحد في تركيا قد تبلور منذ مرحلة تأسيس الجمهورية وخلال مؤتمر حزب الشعب الجمهوري عام 1935م، في الحقيقة كان هناك تزاوج بين الحزب والدولة لتقرير ذلك، وخلال هذا المؤتمر أعلن "رجب بكر" الأمين العام للحزب المبادئ الأساسية له وقد اخذ الحزب بمد الدولة الإيديولوجية، حيث تولى الأمين العام للحزب موقع وزير الداخلية في مجلس الوزراء وبإمكاننا أن نقول أن التجربة التركية في نظام الحزب الواحد أكدت انعدام الانفصال بين حزب الشعب الجمهوري والحكومة وفي الحقيقة أن الحزب كان هو الحكومة و أن غالبية موظفي الدولة أصبحوا أعضاء في حزب الشعب الجمهوري.

ضرورة عدم تعدد الأحزاب السياسية قد أكد عليها مصطفى كمال منذ البداية جاء في إحدى أحاديثه :" ***إن الأمة قد احترقت ونالها اكبر الأضرار من تعدد الأحزاب، وفي البلاد الأخرى تتعدد الأحزاب حسب اختلاف المذاهب الاقتصادية التي هي من مظاهر تعدد الطبقات وتفاوتها فيتألف حزب لصيانة حقوق طبقة أخرى ما هو طبيعي، أما عندنا فقد تعددت الأحزاب ونالت أمتنا ضررها العظيم، في حين امتنا ليست متفاوتة أو متعددة الطبقات ونحن نقول حزب الشعب نعني أن حزب الأمة كلها وليس حزب طبقة منها***".[1]

بالتالي حزب الشعب هو تجسيم مادي لفلسفة مصطفى كمال ودستوره في الحياة بحيث جعل حزبه هو الناخب وجعل المجلس الوطني هو المنتخب ولما كانت هيئة الوزارة تنتخب من المجلس الوطني الكبير وكان المجلس ينتخب من حزب الشعب الجمهوري، فقد أصبح هذا الحزب مشرفا على هيئة الوزارة وعلى شؤون الدولة.[2]

قد جاء في برنامج حزب الشعب الجمهوري منذ عام 1927م على أن العلمانية التي تمثل الفكرة هي ركن من أركان مبادئ الحزب، وقد نص على هذا الركن في صلب الدستور في عام 1937م فأصبح ركن من الأركان التي يقوم عليها نظام الدولة، أما فيما يخص تنظيم حزب الشعب الجمهوري فإنه لم يكن ليرتكز على الخلايا والشعب الحقيقية.

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 214، 215.

[2]- محمد محمد توفيق، المرجع السابق، ص. 152.

في الحقيقة أن تنظيم الحزب يعد حزب لجان وقد بدأ الحزب في زيادة اجتماعاته الشعبية ومؤتمراته بغية تثقيف الجماهير سياسيا، ولكن هذه الجماهير بالذات لم تكن محبذة مباشرة من قبل الحزب الذي كان بدائيا في تنظيمه وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن باب الإنتساب إلى حزب الشعب الجمهوري كان مفتوحا وهكذا يمكن توافق الحزب الواحد مع نوع من الديمقراطية السياسية وفي الحقيقة تركيا قبل 1946م لم تكن كذلك وإذا لم يكن العهد الكمالي فاشستيا (وهذا ينطبق على النظام البرتغالي فهو لم يكن أيضا ديمقراطيا فالانتخابات كانت تجري في الواقع من اجل تزكية المرشح الوحيد كما كانت الحريات الأساسية محدودة تماما).[1]

استمرت مرحلة الحزب الواحد مدة بحيث سيطر حزب الشعب الجمهوري على تشكيل المجلس الوطني التركي الذي جعله دستور عام 1924م مركزا للسلطتين التشريعية والتنفيذية، فالقرار السياسي ينبع من الحزب ويناقش داخل اجتماعاته قبل عرضه على المجلس، وعلى ضوء مبادئه التي أعلنها مؤتمر الحزب في 1931م وهي الجمهورية والقومية والشعبية و الدولتية والعلمانية والإصلاحية يتحدد الاتجاه السياسي للدولة.

ساعد على ذلك وجود تنظيمات سياسية منافسة له لارتباطه من جانب بشخصية مصطفى كمال الذي منحه المجلس الوطني التركي الكبير في 1934م لقب أتاتورك أو أبو الأتراك.[2]

نظرا لتمتعه من جانب آخر بدرجة كبيرة من التنظيم ونتيجة لسيطرة كمال أتاتورك على حزب الشعب الجمهوري أدرك بعض النواب في المجلس الوطني التركي خطورة الموقف حيث عقد هؤلاء الاجتماعات خارج المجلس وأرسلوا وفدا طلبوا منه التخلي عن رئاسة لمجلس الوطني الكبير على اعتبار أنه لا يمكن الجمع بين رئاسة حزب سياسي ورئاسة المجلس المذكور وقد رد عليهم أتاتورك قائلا : ***"أية أحزاب ،هناك حزب واحد فقط في البلاد، وهو حزب الشعب ، الذي لي شرف رئاسته فإياكم وتكرار هذه النغمة مرة أخرى"*** .

نتيجة لذلك فقد أصدر مصطفى كمال قرارا أعلن فيه حل المجلس الوطني التركي الكبير وإجراء انتخابات جديدة وردّ مصطفى كمال على المعارضة السياسية في المجلس قائلا : ***(احتفظوا بمنظماتكم الشعبية سوف تكونون جميعا حزب الشعب، وعلى الأتراك المخلصين أن ينظموا إلى صفوف هذا الحزب، الذي من حقه وحده أن يحكم البلاد)***.[3]

[1]- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص ص،216، 217.

[2]- المرجع نفسه، 219.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 220- 225.

حصلت التجربة الأولى في عام 1924م عندما قام الجناح الأول في المجلس على إيجاد الحزب الجمهوري التقدمي مع 28 نائبا، وترجع فكرة إيجاد الحزب الجمهوري التقدمي إلى انه بعد مناقشات في المجلس الوطني التركي الكبير قدم عدة أشخاص استقالتهم من عضوية حزب الشعب الجمهوري وذلك في 1924م والتحق بصفوف الحزب مجموعة كبيرة من الرأي العام المحلي وعدد كبير من الضباط بعد أن تخلوا عن رتبهم العسكرية.

تبنى مصطفى كمال بعض الخطط لإضعاف هذا الحزب وقد حدد الحزب الجمهوري التقدمي أهدافه والتي تضمنت الحفاظ على الحريات الفردية وحماية الدين من تدخل حكومة أصبحت اتجاهاتها العلمانية واضحة، كما أكد الحزب على الديمقراطية الليبرالية واحترم الحريات العامة واحترام الدين ناهيك عن مراقبة تصرفات الحكومة والتأكيد على الاندماج القومي.[1]

تؤكد وثائق الحزب التقدمي معارضة الاستبداد والطغيان ومحاولة فرض السيطرة القوية على الإدارة وتقترح شرط وجوب فقدان النائب لصلاحياته كنائب إذا ما انتخب لرئاسة الجمهورية فضلا عن تأكيده على التقاليد التركية ونتيجة لقوة الحزب التقدمي شن مصطفى كمال حملة خطابية واستطاع أن ينهي عهد الحزب عن طريق أغلبية نواب حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني التركي الكبير.[2]

كان الصراع على السلطة في الجمهورية الفتية قد حسم لصالح مصطفى كمال و أتباعه فمع حلول سنة 1927م، كانت جميع أشكال المعارضة العسكرية والدينية والسياسة للنظام، قد تم إسكاتها وحين أُجريت الانتخابات في سبتمبر1927م لانتخاب مجلس ثالث للجمهورية التركية لم يكن هناك سوى حزب واحد و هو حزب الشعب الجمهوري بزعامة مصطفى كمال ليشارك فيها.[3]

ظهر الحزب الجمهوري الحر في 1930م بقيادة أوكيار ويشتق الحزب برنامجه من مبدأ الحرية والتقدم مؤكدا المشروع الخاص وهاجم سياسة حزب الشعب الجمهوري المؤيدة لدور الدولة في السياسة الاقتصادية كما أكد مبدأ العلمانية والحق ركز الحزب على برنامج حزب الشعب الجمهوري، وأن الحزب الجمهوري الحر كان له أربعة عشر عضوا فقط في المجلس الوطني التركي الكبير، ولم يتصف هؤلاء بالفعالية في المناقشات ونتيجة لذلك فقد حل أوكيار هذا الحزب في 1930م مؤكدا عدم معارضته لكمال أتاتورك وأن الظروف هي التي دفعته لتأسيس الحزب.[4]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص. 230، 231.

[2]- المرجع نفسه، ص. 235.

[3]- هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان، ط. 1، 2001)، ص. 25.

[4]- أحمد نوري النعيمي، المرجع السابق، ص ص. 240- 242.

على الرغم من عدم نجاح التجربتين السابقتين، نرى أن أتاتورك لم يترك فكرة الباب المفتوح للحوار الواسع، و يمكن القول أنه تم حظر تأسيس أي حزب آخر في ذلك العهد وفرض على جميع السياسيين الانضمام إلى حزب الشعب الجمهوري لممارسة دورهم السياسي.

في ذلك السياق لم تنقطع الانتخابات الدورية بل كانت تُعقد كل 4 سنوات وكان يُطبق للانتخابات نظام الصوت الواحد بمعنى كان يمنح الناخب الحق في انتخاب أحد المرشحين بشكل شخصي، ولكن كانت الخيارات أمام الناخب محدودة إذ أن الشخصيات المرشحة للانتخاب كان يجب عليها أن تكون منتمية لحزب الشعب الجمهوري الذي كان بدوره لا يقبل انضمام من يخالفه في فكره ونظرياته إلى صفوفه.[1]

[1]- بدون كاتب، "عصر حكم الحزب الواحد في تركيا 1923_1946" في الرابط:

www.turkpress.co/node/20002 (02/02/2018)

المبحث الرابع : نهاية مرحلة الحزب الكمالي والصعود الإسلامي المتعدد.

إن الفكر الكمالي بقي في أذهان خلفاء أتاتورك والذين يسعون للحفاظ المطلق على السلطة ومتخذين من مبادئه الذريعة في التدخل المباشر لهم في أي أمر يعتقد أنه يؤثر على مصالحهم، لكن مع مرور الزمن كان لا بد من المرونة السياسية لمواكبة المتغيرات السياسية فلا يستطيع أي حاكم لأي دولة كانت عدم الاكتراث لمحيطه السياسي الممثل بالمجتمع الدولي ولمواكبة تلك المتغيرات كن لا بد من تطبيق شيء من الديمقراطية واستغلالا للظرف ارتفعت أصوات من النخبة السياسية التركية في عام 1945م وطالبت بالتغير الديمقراطي المنسجم مع الحداثة بجميع مستوياتها لذلك كان لابد من اقرار مبدأ التعددية الحزبية وظهور أحزاب جديدة على غرار الأحزاب الإسلامية.[1]

المطلب الأول : التعددية الحزبية والصعود الإسلامي.

بعد وفاة أتاتورك تولّى عصمت أينونو رئاسة الجمهورية من عام 1938م إلى 1950م وقد استطاع أينونو أن يدخل العديد من الإصلاحات الديمقراطية حيث سمح بظهور أحزاب المعارضة.[2]

مثلت مرحلة الانفتاح الديمقراطي التي شهدتها تركيا في العام 1946م منعرجا حاسما في بداية صعود الإسلام السياسي ومع إطلاق هذه التعددية الحزبية في البلاد فقد حزب الشعب الجمهوري (الحزب الكمالي) السيطرة على الحياة السياسية، واحتكار السلطة شيئا فشيئا وأصبحت الأحزاب السياسية مضطرة للتنافس على السلطة، ومع هذا التنافس عاد الإسلام عاملا أساسيا في استقطاب الناخبين.[3]

مع هذا التحول السياسي تحول الهامش المنسي إلى دوائر انتخابية تشتد حدة التنافس حولها للفوز بأصوات الناخبين،واضطر الحزب الكمالي الذي حكم منذ 1923م بدون أي منافسة أن يعدّل من خطابه ويتخذ موقفا أكثر تسامحا من الإسلام وهو الحزب الذي قاد مسار علمنة صارمة لسنوات طويلة.

[1]- فادي محمود صبري صيدم، المرجع السابق، ص. 39.

[2]- محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط. 2، 2013) ، ص. 105.

[3]- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية – معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**- (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010)، ص. 41.

انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد إلى ظاهرة التعددية الحزبية في عام 1945م وكان من نتائج ذلك إجراء انتخابات جديدة في عام 1946م ثم انتخابات 1950م والتي فاز بها الحزب الديمقراطي، كان فوز الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس في انتخابات العام 1950محدثا بالغ الأهمية في التاريخ السياسي لتركيا الكمالية فلأول مرة يفقد الحزب الكمالي الأغلبية لصالح حزب هو حزب مندريس.[1]

كان إقرار التعددية الحزبية والديمقراطية مؤشرا مهما على بدأ مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولة والدين في المجتمع التركي في اتجاه تصالحي وقد استفادت القوى الدينية من التعددية الحزبية لتجتمع قدر الإمكان تحت مظلة أحزاب سياسية منافسة لحزب الشعب الجمهوري.[2]

في مرحلة تعدد الأحزاب السياسية تم تخفيف كثر من القيود المفروضة على الدين وأنه قد حصلت عملية انبعاث إسلامي في تركيا ومع هذه بداية المرحلة أصبح دور الإسلام مرة أخرى من الموضوعات الجدلية التي تهم كل الناس وأن دور الإسلام في الحياة السياسية التركية واضح، وذلك بعد الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية وهذه النقطة أصبحت ملموسة بعد انتخابات عام 1950م إذ تم اعتماد بعض الأحزاب اعتمادا كليا على الدين.[3]

ماي1960م قاد كمال جورزيل انقلابا عسكريا واستطاع أن يسيطر على منصب رئيسا الجمهورية ويزيح الحكومة القائمة، وأصدر دستورا جديدا في عام 1961م.[4]

قاد إلى ازدهار المنظمات والجماعات المستقلة وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الجمعيات والمنظمات الدينية، وفي هذه التغيرات تشكلت معالم أول حركة سياسية ذات جذور إسلامية بقيادة أربكان ويبرز كأحد

[1]- المرجع نفسه، ص. 41.

[2]- محمد زاهد جلول، المرجع السابق، ص. 52.

[3]- أحمد نوري النعيمي، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني** (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011)، ص ص. 110، 111.

[4]- محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص. 105.

رواد التنظير للإسلام السياسي بحيث كان نجم أربكان أن ذاك عضوا في حزب العدالة الذي يقوده سليمان ديميريل الذي فاز بالانتخابات التشريعية عام 1965م حتى1971م عندما أجبرها الجيش على الاستقالة. [1]

تميزت الفترة الواقعة بين 1961م-1980م بظاهرة عدم الاستقرار السياسي[2]، ففي الوقت نفسه وسّع دستور 1961م نطاق حريات الجمعيات الذي أدّى إلى تكاثر الجماعات المستقلة ذاتيا بما يكفي في ذلك الجماعات الدينية فانتشرت المنظمات التي عادت إلى الظهور في ستينيات القرن الماضي انتشارا واسعا في سبعينياته وفي هذا المناخ الأقل قيودا استطاعت القوى الدينية أن تنشئ حزبها الخصوصي المستقل وهو حزب النظام الوطني أول حلقة في سلسلة من الأحزاب الدينية التي أسست تحت قيادة نجم الدين أربكان. [3]

حشد حزب الخلاص الوطني بزعامة نجم الدين أربكان حوالي 40 ألف شخصا للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية المتردية رافعين شعارات معادية للكمالية، وكان هذا الحدث كافيا لتحرك المؤسسة العسكرية، وتم حل البرلمان وحظر جميع الأحزاب السياسية ومنعت الإضرابات والتظاهرات في الشوارع وشهدت البلاد اعتقال المعارضين السياسيين من مختلف الانتماءات.

حرم ضمن هذه الإجراءات نجم الدين أربكان وقيادة حزبه من العمل السياسي لمدة عشرة أعوام بيد أن الحزب عاد للعمل سنة 1983م تحت مسمى حزب الرفاه داعيا للعدالة الاجتماعية داخليا والانفتاح على العالم الإسلامي، وقاد حزب الرفاه انتخابات عام 1987م ليحصل على نسبة قليلة من الأصوات ما حرمه من فرصة الدخول للبرلمان ودفع بالكثير من إطاراته للالتحاق بحزب الوطن الأم الذي يتزعمه أوزال.[4]

بعد أن عادت الحياة الحزبية سمح بقيام الأحزاب السياسية وأجريت انتخابات تشريعية في سنة 1983م فاز من خلالها حزب الوطن الأم بمعظم مقاعد البرلمان وشكل رئيسه تورجوت أوزال الحكومة في ديسمبر

[1]- جلال ورغي، المرجع السابق، ص ص. 42، 43.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي التركي**، المرجع السابق، ص. 421.

[3]- أنجيل راباساوإف، ستيفن لارابي، **الصعود الإسلامي في تركيا**، ترجمة : إبراهيم عوض (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط. 1، 2015)، ص. 81.

[4]- جلال ورغي، المرجع السابق، ص. 46.

من ذلك العام وفي نوفمبر1989م تم اختياره رئيسا للجمهورية ليكون أول مدني يتولى هذا المنصب منذ عام 1960م إلى غاية وفاته في 1993م وعندها خلفه سليمان ديميريل في جوان من نفس العام وانتخبت تانسو تشيللر كرئيسة لحزب الطريق القويمDYP وأصبحت رئيسة للوزراء كأول سيدة تتولى هذا المنصب في تركيا.

في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1995م فاز حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان بالمركز الأول، ولكن لم يفز بالأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده ومن ثم كان عليه الدخول في ائتلاف حكومي مع أحزاب أخرى وهو ما رفضته بقية الأحزاب الأخرى حتى تفوت عليه فرصة قيادة الحكومة وتحالف كل من حزبي الطريق القويم والوطن الأم وشكلا حكومة ائتلافية في الفترة من مارس إلى جوان1996م وبانهيار هذا الائتلاف سمح لحزب الرفاه بالمشاركة في الحكم في جوان1996م في ظل ائتلاف مع حزب الطريق القويم بقيادة تانسو تشللر وأصبح نجم الدين أربكان في نهاية جوان أول شخص ذو توجه إسلامي يتولى منصب قيادي في تركيا منذ عام 1923م.[1]

مَارَسَ الجيش بعد صدارة حزب الرفاه في الانتخابات البلدية والقومية ضغوطات على الأحزاب السياسية من أجل عدم الدخول في ائتلاف حكومي معه والحق أن هذه الضغوطات لم يحالفها النجاح وقد دخل حزب الشعب الجمهوري في ائتلاف حكومي مع حزب السلامة الوطني بعد انتخابات 1973موحزب العدالة مع الحزب المذكور بعد انتخابات 1977موحزب الطريق الصحيح مع حزب الرفاه بعد انتخابات 1995م وكان هذا نجاحا بحد ذاته للاتجاه الإسلامي في تركيا.

قبل شهر من غلق حزب الرفاه تأسس حزب الفضيلة في 17ديسمبر 1997ملكن هذا الحزب سرعان ما تعرض للحظر أيضا في عام 2000م.[2]

[1]- محمد صادق إسماعيل، المرجع السابق، ص. 107.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، المرجع السابق، ص. 424.

المطلب الثاني :التجربة السياسية والحزبية عند نجم الدين أربكان

نجم الدين أربكان من أبرز زعماء تيار الإسلام السياسي في تركيا وأخطر من تحدى قواعد العلمانية الكمالية التي حكمت بلاده ومازالت منذ أواسط عشرينيات القرن الماضي.

بدأ نجم الدين أربكان حياته السياسية بعد تخرجه من كلية الهندسة وأصبح رئيسا لاتحاد النقابات التجارية ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة قوينة لكنه منع من المشاركة في الحكومات المختلفة بسبب نشاطه المعادي للعلمانية.[1]

صنع أربكان تيارا سياسيا واسعا أطلق عليه حركة "مللي جوروش "(فكر الأمة) عام 1969فقد أفرزت هذه الحركة كافة الأحزاب التي ألفها أربكان خلال نضاله السياسي بدءاً بحزب النظام الوطني و انتهاء بحزب السعادة.[2]

بعد أن دخل نجم الدين أربكان قبة البرلمان استطاع لمّ شمل النواب الإسلاميين في البرلمان ليقوموا تحت زعامته في عام 1970م بإنشاء حزب جديد باسم "النظام الوطني" يعبر ولأول مرة منذ إسقاط الخلافة عن ارتباطه الصريح بالإسلام حيث لاقى الحزب قبولاً كبيرا من الشعب التركي خاصة من التجار الصغار والحرفيين والرجال المتدينين فتوسع الحزب في مدة قصيرة وبدأ يشكل تهديدا للعلمانية.

لم يحتمل العسكر طويلا مثل هذه المستجدات على الساحة التركية فجاءت ضربة الجيش التركي عن طريق القيام بثاني انقلاب عسكري بعد كمال أتاتورك في 12مارس1970م، وتم إغلاق حزب النظام الوطني بقرار من المحكمة الدستورية بتهمة دعايته للشريعة الإسلامية بما يخالف الدستور العلماني للدولة التركية.

لم ييأس أربكان وعاد بعد 17شهرا من إغلاق حزب النظام ليؤسس حزبا جديدا باسم "حزب السلامة الوطني " في 1972مولكن بزعامة شخص آخر هو رفيقه في حزب النظام سليمان عارف بعد نجاح انتخابات 1973م أعلن سليمان عارف إخلاء موقعه لزعيم حزب السلامة الحقيقي نجم الدين أربكان.[3]

---

[1]- عبد المنعم ممدوح، المرجع السابق، ص. 39.

[2]- طارق عبد الجليل السيد، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة – دراسة في الفكر والممارسة –** (القاهرة : جواد الشرق للنشر والتوزيع، ط. 1، 2001)، ص. 244.

[3]- راغب السرجاني، **قصة أردوغان** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط. 1، 2011)، ص ص. 47 ، 48.

بعدما احتدم الصراع بين الحزبين الرئيسيين في البرلمان (حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري) فاضطرا للائتلاف مع حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان، استطاع من خلالها الحصول على سبع وزارات مهمة منها الداخلية والعدل والتجارة والصناعة.[1]

تقلّد أربكان منصب نائب رئيس الوزراء وفي القضية الفلسطينية ضغط أربكان على الحكومة الائتلافية إذ ما لبث أن صوتت تركيا في الأمم المتحدة لصالح الحق الفلسطيني في استرداد أرضه المغتصبة من قبل الصهاينة.[2]

استطاع نجم الدين أربكان أن يحقق العديد من النجاحات وبقدوم عام 1980م، فقد نفذ صبر جنرالات الجيش التركي وسارعوا إلى الانقلاب و الإستلاء على السلطة في 1980م واتخذ الإنقلابيون قرارا بحظر جميع الأحزاب السياسية وحجز قادتها وتقديمهم إلى المحاكمة وكان من الطبيعي أن يحاكم حزب السلامة الوطني وأن توجه التهم لزعيمه أربكان وزملائه المجاهدين وكانت كل التهم تدور حول حرص حزب السلامة الوطني على إعادة دولة الإسلام لتركيا والتخلص من الأفكار العلمانية والمبادئ الكمالية.

بعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري رفعت معظم القيود عن النشاط السياسي وسمح بتأسيس الأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد وكان من بين هذه الأحزاب حزب الرفاه الإسلامي الذي تقدم المحامي علي توركان بطلب لوزارة الداخلية في 1983م لتأسيسه بتنسيق مع زعماء حزب السلامة وتم قبول الحزب، وما أن رفع الحظر عن السياسيين التابعين لحزب السلامة بزعامة أربكان إلاّ وسارعوا بالانضمام لحزب الرفاه في 1987م ليتم اختيار أربكان رئيسا للحزب.[3]

استطاع حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان تحقيق فوز كبير في الانتخابات البرلمانية لعام 1991مليعود إلى البرلمان التركي ب62نائبا،وتتوالى نجاحاته باستحواذه على نسبة18% من إجمالي أصوات الانتخابات المحلية التي أجريت في 1994 م.[4]

[1]- محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط. 1، 1998)، ص. 89.

[2]- راغب السرجاني، المرجع السابق، ص. 50.

[3]- المرجع نفسه، ص ص. 51، 52.

[4]- المرجع نفسه، ص ص. 54، 55.

كذلك نجاحاته في الانتخابات النيابية عام 1995م بنسبة 21% من إجمالي أصوات الشعب ليبلغ حزب الرفاه ذروة صعوده السياسي ليفرض حزب الرفاه نفسه حجرا للزاوية في أي تشكيلة حكومية جديدة يراد لها الاستقرار، ويفتح المجال أمام وصول أول إسلامي إلى رئاسة الحكومة في تركيا وذلك عن طريق الائتلاف الذي ترأسه زعيم الرفاه نجم الدين أربكان بمشاركة حزب الطريق القويم في 1996م.[1]

عندما تولى نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة طرح برنامجه الحكومي على البرلمان التركي و طالب على ضرورة إقامة العلاقات التركية مع الدول العربية والإسلامية في كافة المجالات.[2]

حقق نجم الدين أربكان واحدا من أهم طموحاته التي عبر عنها في حملاته الانتخابات في اتجاه تطوير علاقات تركيا مع العالم الإسلامي فقد مكن من تأسيس مجموعة الدول الثمانية الاقتصادية التي ضمت (تركيا، إيران، باكستان، بنغلاديش، اندونيسيا، ماليزيا، نيجيريا، مصر).[3]

التي اتخذت شعارا بشكل نجوم ست وهذه النجوم تشير إلى الأسس والمبادئ الرئيسية للمجموعة وهي (لا للحرب بل للسلام – لا للقتال بل للحوار– لا للثنائية وسياسة الوجهين بل للعدالة– لا للتكبر والطغيان بل المساواة– لا للاستعمار بل للتعاون — لا للتضييق والهيمنة بل حقوق الإنسان والديمقراطية) .[4]

شعر الجيش التركي بالخطر على النظام الأتاتوركي فقام بتصعيد ضغوطه على حكومة نجم الدين أربكان من خلال مطالبتها بتنفيذ العديد من الإجراءات بذريعة حماية علمانية الدولة التركية مما وضع أربكان في وضع بالغ الحرج ولم يكن في استطاعة نجم الدين أربكان تجاهل "إملاءات "الجيش التركي مما دفعه للاستقالة ليتم ما أراده الجيش في عام 1997م فيما سميَّ بالانقلاب الأبيض، الذي اكتملت معالمه بحظر حزب الرفاه وتقديم نجم الدين أربكان إلى المحاكمة العسكرية بتهم كثيرة، أهمها انتهاك علمانية تركيا ليصدر قرارها بمنع أربكان من مزاولة النشاط السياسي لمدة خمس سنوات.[5]

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 63.

[2]– يونس عبد الجليل طلال، **قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، دون طبعة، 2007)، ص. 77.

[3]– علي حسين باكير و آخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010)، ص. 86.

[4]– منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969–1997** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1 ،2012)، ص. 278.

[5]– راغب السرجاني، المرجع السابق، ص ص. 65، 66.

لم يكن قرار المحكمة بحل حزب الرفاه مفاجئا للإسلاميين بل كانوا يتوقعونه في أية لحظة وكان نجم الدين أربكان يخطط لمواجهة هذا الموقف عند حدوثه فوضع مشروعا لتأسيس حزب يخلف الرفاه في حالة حله لذلك قاموا تلامذته الذين لم يصدر بحقهم أحكام بإعلان تأسيس حزب الفضيلة الذي انتخب لرئاسته رجائي قوطان في 1998م.

في الوقت نفسه حرص النظام التركي على تشديد الحصار حول نجم الدين أربكان، ولم يكتفوا بمنعه من العمل السياسي، فتم استصدار حكم في سنة 2000م،يقضي بسجن أربكان لمدة عام، وبعدها ترأس أربكان حزب السعادة في عام 2003م.[1]

بالتالي يمثل عقد الثمانينات والتسعينات مرحلة مهمة جدا في مسيرة نجم الدين أربكان والحركة الإسلامية في تركيا بمجملها فقد تعاقبت عليها تطورات خطيرة بدءا بانقلاب 1980م وإلغاء حزب السلامة الوطني، ومنع أربكان من ممارسة النشاط السياسي إلى تأسيس حزب الرفاه وتوليه زعامته والصعود المتواصل للحركة الإسلامية الذي توّج بتوليها السلطة في تركيا في عام 1996م إثر فوز حزب الرفاه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة في ائتلاف حكومي مع حزب الطريق القويم الصحيح.[2]

المطلب الثالث: الظروف السياسية الممهدة لنشأة حزب العدالة والتنمية

بحلول عام 1983م عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال حزب الرفاه خاصة في محافظة اسطنبول حيث ترأس فرع الحزب الجديد ببلدة بايوغلو وسرعان ما سطع نجم اردوغان في حزب الرفاه فأصبح رئيسا لفرع الحزب في ولاية اسطنبول في 1985م، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب بعدها بعام وتم ترشيحه من قبل الحزب للبرلمان التركي ولكنه لم يحالفه الحظ.

[1]- المرجع نفسه، ص.67، 68.

[2]- منال الصالح، المرجع السابق، ص. 139.

عام 1994م حقق الحزب مفاجأة كبيرة بفوزه في الانتخابات المحلية في عدة مدن حيث فاز أردوغان بمركز رئيس بلدية اسطنبول لقد كانت مفاجأة أن يصعد إسلامي إلى رئاسة بلدية إسطنبول وفي منصبه الجديد حقق من الإنجازات ما يشبه المعجزة خلال أربع سنوات (من 1994م إلى 1998م.

استطاع أن ينتشل المدينة من الإفلاس مخلصا إياها من المديونية والقمامة التي كانت تشهدها ليحولها إلى مساحات للمنتزهات العائلية لينال بذلك إعجاب الداخل وتقدير الخارج حيث تم تكريمه من طرف الأمم المتحدة على ما قدم لإسطنبول خلال ولايته وفي 1995م،حدثت مفاجأة فوز حزب الرفاه بأغلب المقاعد في الانتخابات البرلمانية، غير أن الوضع سرعان ما تغير وتم حل حزب الرفاه وقدم أردوغان إلى المحاكمة بتهمة إثارة الفتنة.[1]

أثناء مدة سجنه بدأ أردوغان في التفكير في تغيير المسار بمعية رفيقه عبد الله غول فلقد كان أول لقاء بينهما في الإتحاد التركي لطلاب الفكر الوطني أيام دراستهما الثانوية، وكان أول لقاء سياسي بينهما خلال الانتخابات العامة سنة 1991م التي خاضها حزب الرفاه.[2]

"إنني لم أتغير و لكنني تطورت" بهذه العبارات الموجزة، دشن طيب رجب أردوغان مرحلة جديدة في الإسلام السياسي واختار تيارا وسطيا بين العلمانية و الإسلام حتى عرف بالتيار الأردوغاني.

بعد المدة التي قضاها أردوغان في السجن أفرج عنه بعفو رئاسي مبشرا بمشروعه السياسي الجديد الذي أراد من خلاله تعديل أساليب ومناهج العمل السياسي الإسلامي في تركيا، وأصبحت له بعض التحفظات على طريقة عمل أستاذه أربكان وهو الذي قال لحظة خروجه من السجن" ***لقد غيرت قميصي السياسي"*** ولأن نجم الدين أربكان ممنوع من العمل السياسي فقد أسس حزبا باسم أحد أتباعه وأسماه حزب الفضيلة وإلى هذا الحزب انضم أردوغان وعبد الله غول، وفي نيتهما إحداث تغيير في أسلوب العمل من خلال هذا الحزب في محاولة للاستفادة من الخبرات السابقة فقادا حركة إصلاحية داخل الحزب وترشحا ضد قوطان رئيس حزب الفضيلة في انتخابات الحزب ونجح قوطان لوقوف أربكان إلى جانبه.[3]

[1]- شريف سعد الدين تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان** (دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط. 1، 2011)، ص. 17.

[2]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص. 41.

[3]- المرجع نفسه، ص. 42.

حينما تم حل حزب الفضيلة تأكدت قناعة الجيل الجديد من أمثال أردوغان بضرورة تصويب الخطى فقد قرروا إعادة ترتيب أوراقهم من جديد بما يناسب الحالة التركية، ففي الوقت الذي راحت قاعدة حزب الفضيلة المحظور تؤسس حزب السعادة بنفس أطروحات أربكان السابقة دفع ذلك برجب طيب أردوغان وداود أحمد أوغلو إلى تأسيس حزب جديد وأسموه حزب العدالة والتنمية.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص. 43.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

- استطاع الإنجليز واليهود أن يدفعوا بمصطفى كمال نحو زعامة الدولة العثمانية وقام الأخير بتنفيذ مخطط مرسوم انتهى بتحقيق شروط وهي قطع كل صلة لتركيا بالإسلام وإلغاء الخلافة الإسلامية وإخراج الخليفة من البلاد، ومصادرة أمواله واتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم.
- أسس مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية ذات الطابع القومي والعسكري، وعمل على قلب الموازين بتوجه نحو الغرب من خلال ترسيخ العلمانية وفي نفس الوقت عمل على تصفية البعد الحضاري الإسلامي لتركيا.
- أسس مصطفى كمال أتاتورك سنة1922م حزب الشعب، أما المعارضة التي قامت في داخل المجلس الوطني التركي الكبير فإنها كانت معارضة شكلية، كما انتهت في وقت قصير من جهة أخرى.
- انتقلت تركيا وبصورة سلمية من نظام الحزب الواحد إلى ظاهرة التعددية الحزبية في عام1945م وكان من نتائج ذلك إجراء انتخابات جديدة عام 1946م، ثم إجراء انتخابات 1950م والتي فاز بها الحزب الديمقراطي بزعامة جلال بيار وهزيمة الشعب الجمهوري.
- تميزت الفترة الواقعة بين 1961م-1980م بظاهرة عدم الاستقرار السياسي مع اختبار تجربة الائتلاف الحكومية، والتي أسهمت فيما بعد في قيام انقلاب 12سبتمبر1980م.
- قام الانقلابيون بسن دستور 1982م، وتشريع قانون الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي وتسليم السلطة إلى المدنيين في عام 1983م.
- تعود بداية ظهور الإسلام السياسي كحركة سياسية منظمة في تركيا إلى منتصف سبعينيات القرن الماضي، بقيادة نجم الدين أربكان.
- استطاع حزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان في عام1995م في الانتخابات أن يحصل على المرتبة الأولى.
- استطاع الجيش في عام1998م من ممارسة الضغط على نجم الدين أربكان والذي دخل في ائتلاف حكومي مع زعيمة حزب الطريق القويم، وقيام المحكمة الدستورية أن تقوم بإلغاء حزب الرفاه.

الفصل الثاني:

صعود حزب العدالة والتنمية

إلى الحكم في تركيا

تمهيد:

ركزت في هذا الفصل على أربع مباحث، تأتي في مقدمتها تأسيس ونشأة حزب العدالة والتنمية وما صاحبت هذه الأخيرة من تغييرات وتأثيرات التي كانت دافعا مؤثرا في تأسيسه، لاسيما دائرة الصراع المستديم بين القوى العلمانية والإسلامية، مما جعل هذا الحزب يقوم على أسس وأهداف ذات طابع خاص هذا ما سهل له عملية الوصول إلى السلطة من خلال فوزه في عدة انتخابات وتحقيق أكبر الإنجازات الأمر الذي أدى بالحزب إلى صياغة جملة من الإصلاحات التي مست جميع الجوانب وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي على حد سواء، وبالرغم من ذلك فكانت مجموعة من التحديات في طريق هذا الحزب .

المبحث الأول: وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

إن حزب العدالة والتنمية التركي كبقية الأحزاب الأخرى في العالم، تعمل من أجل قيادة الدولة أو المشاركة في هذه القيادة وخصوصا أن للحزب تطلعات سياسية نحو القيادة في تركيا، وأن حزب العدالة والتنمية بدأ محاولاته وفق إستراتيجية مدروسة قائمة على أساس أنه لم يعلن عن نفسه أنه حزب إسلامي حتى لا يثير حفيظة المؤسسة العسكرية والعلمانيين، لذا فبعد أن تأسس هذا الحزب كانت هنالك عدة مواقف من هذا التأسيس على غرار المؤسسة العسكرية والمواقف السياسية الأخرى وهذا ما سنحاول معالجته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية.

استطاعت الحركة الإسلامية في تركيا أن تقدم نموذج فريدا للتعامل مع الواقع السياسي و الاجتماعي المفروض عليهم، ونلاحظ في العقود الأخيرة تصاعدا ملحوظا للتيار الإسلامي عموما.

يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا وهو الحزب الحاكم حاليا في البلاد، يرأسه رجب طيب أردوغان، حيث وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا في نوفمبر 2002م.

بعد أسبوع من تأسيس حزب السعادة في 14 أوت 2001مقدم رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية اسطنبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه "حزب العدالة والتنمية "، والذي أضحى الحزب رقم 39 في تركيا، حيث اعتبر رجب طيب أردوغان أن حزبه ليس وريثا لأي حزب إسلامي، بقدر ما هو وريث لحزب العدالة الليبرالي الذي كان زعيمه عدنان مند ريس.[1]

[1]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، **دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي- حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001-2015م نموذجا-** ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية(جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات إستراتيجية، 2016/2015)، ص. 66.

أعلن عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في حفل بسيط دعي إليه الصحفيون ومناصرو المجموعة الإصلاحية للفضيلة، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصا لم يكن من بينهم أي عضو من أعضاء حزب الفضيلة، وضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقرب من 13 امرأة، حيث اعتبر أحد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية ويحتضن جميع قطاعات الشعب.[1]

ظهر رجب طيب أردوغان بحزبه الجديد في فترة عرف فيها الشعب التركي حالة من اليأس والإحباط من الحياة السياسية، خصوصا بعد الفضيحة التي شهدها مجلس الأمن التركي في 2001م، حيث ألقى رئيس الحكومة آنذاك بكتيب الدستور في الهواء، مما أفقد ثقة الشعب فيه وفي كافة الأحزاب السياسية.[2]

أعاد أردوغان في تلك الفترة الثقة إلى الشعب التركي في الدولة ومؤسساتها، جاء هذا الأمل الجديد بعد يأس المواطنين من العملية الديمقراطية التي تتوقف كلما ظهر الإسلاميون على الساحة السياسية حيث تم إسقاط حكومة أربكان وإغلاق حزب الرفاه والفضيلة، فقد حافظ على التزامه بأسس النظام السياسي والدستوري في البلاد والذي يقضي بأن تركيا دولة علمانية، يفصل فيها الدين عن السياسة والدولة وأكد في العديد من المناسبات بأن حزبه ليس حزبا إسلاميا متشددا بل إنه حزب معتدل، كما أنه يرفض الدخول في مواجهات مع الأحزاب العلمانية الأخرى.[3]

[1]- هجيرة بن زيطة، **دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا–2002– 2014م**- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، 2017/2016م)، ص. 75.

[2]– شريف سعد الدين تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان...مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**(دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط. 1، 2011)، ص. 29.

[3]– المرجع نفسه، ص. 30.

خرج أردوغان بمصطلح جديد يصف به هوية حزبه بأنه محافظ وديمقراطي وضمن هذا الإطار صرح أردوغان قائلا :"***نحن حزب محافظ وديمقراطي بمعنى إننا نحافظ على عادات وتقاليد الأمة التركية***".[1]

بعد مرور يوم واحد تأسيس الحزب صرّح عبد الله غول الرجل الثاني في الحزب ليؤكد على البعد الشامل للحزب قائلا:" ***إنّ حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا متحجبات وسافرات ملتحين وغير ملتحين، إن السياسيون ليسوا وسيلة تبليغ بل للخدمة، هدفنا التطبيع والعمل على تعميم مفهوم جديد للسياسة، مضيفا نحن حزب أوروبي محافظ وحديث لا نعترض إذا وصفنا بأننا ديمقراطيون مسلمون على غرار الديمقراطيون الأوروبيون المسيحيين في الأقطار الأوروبية الأخرى ولكن هذا لا يعني أننا حركة دينية***".[2]

بالتالي يشكل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية.[3]

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويته الفكرية و السياسية بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية، فهو لا يعرف بنفسه حزبا إسلاميا بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامجا إسلاميا، واعترف بالعلمانية أو النظام العلماني كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرية، وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه من تيار يمين الوسط.

[1]- منال محمد الصالح، "**التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا–حزب العدالة والتنمية–نموذجا**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية، م.5، ع.10، (2010)، ص. 375.

[2]- المرجع نفسه، ص. 376.

[3]- عبد الرحيم علي، **بوابة الحركات الإسلامية:حزب العدالة والتنمية التركي**،على الرابط :

http://www.islamist-movements.com/37892(10/04/2018)

أمّا عن طبيعة الحزب التكوينية فقد انظم إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب" الوطن الأم "وحزب "الطريق القويم" و خريجي الجامعات والبيروقراطيين والمهنيين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء اسطنبول والمدن الكبرى أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسية للإسلاميين، كما انضم إليه أيضا عدد من الممثلين والفنانين والصحافيين والأدباء.[1]

يبدوا لنا حزب العدالة والتنمية تعبيرا عن سياسية واجتماعية جديدة فلا هي علمانية تمثل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم ولا هي كمالية بالمعنى الذي يعبر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي، ولا هي إسلامية بالمعنى الذي عبر عنه حزب الرفاه ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغة جديدة، وقد تبنى مؤسسوه ما أطلق عليه تسمية "الديمقراطية المحافظة "، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر.[2]

زيادة على ذلك فقد كان القانون التأسيس للحزب من الخواص الرئيسية التي ميزت حزب العدالة والتنمية عن باقي الكيانات السياسية الأخرى في ذلك الوقت، حيث نص على تحديد مدة من يقوم بنيابة الشعب بحيث لا تزيد على ثلاث دورات ولا يرأس الحزب شخص أكثر من خمس دورات.[3]

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحشد أنصار معظم الحركات الإسلامية وأتباعها خلف رؤيته وبرنامجه السياسي من خلال**المبادئ التي يدافع عنها:**

- ✓ مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

[1]- معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011)، ص. 11.

[2]- المرجع نفسه، ص.11.

[3]- حسين بسلي، عمر أوزباي، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة: طارق عبد الجليل (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط. 1، 2012)، ص. 313.

- ✓ مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.
- ✓ مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- ✓ مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال.
- ✓ أمّا العلمانية فقد فسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.[1]
- ✓ كما أكّد رجب طيب أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر.

أهم عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية يمكن اختزاله في عاملين رئيسيين الأوّل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت البلاد عام 2001م، دفعت بالناخب التركي لانتخاب الجديد غير المجرب سعيا للنجاة من تلك الأزمة والتي كانت نتاج السياسات الخاطئة للحكومات المتعاقبة قبل فيفري 2002م.

أمّا العامل الثاني الذي ساعد من صعود حزب العدالة والتنمية يكمن في الأزمة السياسية التي بدأت في جويلية عام 2002م فتعمق الأزمة السياسية وتطور تفاقمها كان واضحا وتحديدا عندما حاولت بعض الأحزاب أمثال حزب الوطن الأم وتركيا الجديدة تأجيل الانتخابات، وكان ما أطلقه الرئيس أحمد نجدت سيزار من وعود تشير عن نيته حلّ البرلمان والعودة للموعد الأساسي للانتخابات المقررة عقدها في عام 2004م وعلاوة على ذلك الخلاف الواسع النطاق داخل الائتلاف الحاكم دفع بعجلة المضي بطريق الانتخابات المبكرة بسرعة.

[1]- ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، **دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002م-2016م**،في الرابط:
http://democraticac.de/?p=47216 (10/02/2018)

كل تلك الأسباب وغيرها دفعت وبسرعة إلى عقد الانتخابات البرلمانية المبكرة سنة 2002م مما يوضح لنا أنّ عوامل نجاح العدالة والتنمية كان أهمه ما عايشته تركيا من أزمات متتالية والتي بدورها دفعت بالمواطنين للتوجّه له والابتعاد عن الأحزاب القديمة لفشلها في تحقيق طموح الأتراك.[1]

كما أن اختيار رجب أردوغان لتأسيس حزب العدالة والتنمية جاء لاعتبارات كونه شخصا مقبولا لدى الأوساط السياسية والاجتماعية في تركيا لما حققه من رصيد شعبي من خلال الإنجازات التي قدمها لولاية اسطنبول عندما كان رئيسا لبلديتها، أيضا ركّز حزب العدالة والتنمية في برنامجه على سعيه لحصول تركيا على العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي والتأكيد على ظاهرة التعددية الحزبية في تركيا.[2]

يتميّز خطاب حزب العدالة والتنمية بخصائص مختلفة عن الأحزاب الإسلامية السابقة، فهو بقدر ما يعتبر وريثا شرعيا للحالة السياسية الإسلامية، يمثّل أيضا قطيعة معهم من حيث المقاربة الأكثر واقعية وبراغماتية والهادفة إلى تحقيق وجود يتسم بالاستمرارية والثبات على الساحة السياسية، فقد استطاع رجب طيب أردوغان إبان رئاسته لبلدية اسطنبول من الخطاب الإسلامي وإدماجه في السياق الأوسع للثقافة المحلية التركية، وقد ساعدت هذه الخبرة طيب أردوغان على إعادة صوغ برنامج الحزب لإضفاء طابع محلي عليها بغرض حشد أكبر قدر من التأييد إلى جانب تلافي الحساسية المحتملة مع التيار العلماني والمؤسسة العسكرية.[3]

جاء برنامج الحزب الذي أطلق عليه برنامج التنمية والتحول الديمقراطي بخمسة بنود ليكون خريطة عمل الحزب وقادته لإثبات وجودهم بالوفاء بالوعود التي قطعوها للناخبين لاسيما توفير الرفاهية من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية لتركيا وتحقيق المزيد من الحريات.

---

[1]- فادي محمود صبري صيدم، **المعارضة الإسلامية في تركيا–الإسلاميون نموذجا–** رسالة ماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الأزهر، غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دراسات الشرق الأوسط، 2012)، ص ص.125، 126.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011)، ص. 389.

[3]- عبد الغاني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2013)، ص ص.245، 246.

تبنى طيب أردوغان إيديولوجية مخالفة تماما لتوجهات نجم الدين أربكان فقدم برنامج حزبه الانتخابي ضم مقدمة وخمس بنود وخاتمة تناولت كافة المستويات الداخلية والخارجية، فقد ضم البند الأوّل الحقوق الأساسية والمبادئ التي تضمنت العنصر الأهم للثقة المجتمعية هو الإيمان بأن الأفراد يعيشون في مجتمع يحترم حقوقهم وحرياتهم معلنا أنّ حزبهم سوف يحافظ على أسس النظام الجمهوري والتزامه بمبادئ مصطفى كمال أتاتورك، مبينا أن حزبه سيتبع سياسة واضحة ونشطة من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

من جانب آخر أكّد حزب العدالة والتنمية في برنامجه على المواظبة في بناء العلاقات مع الأحزاب العلمانية سواء كانت بالسلطة أو إلى جانب المعارضة وأنّه سيعمل على تحديد العلاقة مع المراكز المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، ولخلق حالة التغيير تبنى الحزب إيديولوجية قائمة على ضرورة الاستعانة بالدوائر الخارجية لإحداث تغيرات داخلية من خلال التوجه نحو أوروبا.

أكّد برنامج الحزب أنه يحترم الحريات الفكرية والدينية وليس منغلق على العالم ويعتمد أسلوب التسامح والحوار في سياسته كما جاء ضمن بنود برنامج الحزب أن الإيمان بتوزيع الحريات والديمقراطية هو الذي سيضمن إزالة أي عوائق أمام حرية التدين والعبادة لأنّ حرية الدين هي من أهم حقوق الإنسان.[1]

يستخدم حزب العدالة والتنمية مجموعة من الإستراتيجيات من أجل التسويق لمشاريعه وبرامجه وقيادته: منها إستراتيجية الأمل في المستقبل حيث نجد رجب طيب أردوغان يردد طوال الوقت أن تركيا للجميع ويؤكد أنه سيبني مجتمعا تركيا يضم كل الأعراق والإثنيات ويكرر ذلك في المهرجانات الخطابية، كما يستعمل إستراتيجية المواجهة حيث يتم تحديد خصم سياسي معين ويتم مواجهته ويستعمل هذا الأسلوب بالتحديد في مواجهة الحزب الجمهوري التركي وحزب الشعوب الديمقراطي حيث ينسب لهم مجموعة من المشكلات التي كانت تعاني منها تركيا.

[1]- منال محمد الصالح، المرجع السابق، ص.377.

من الإستراتيجيات التي يعتمدها الحزب كذلك جعل الوعود والإصلاحات الاقتصادية في أولوية الناخب بدل أن يفكر في الدين مثل أغلب الأحزاب الأخرى ذات التوجه الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية والقوى السياسية.

من المهم عند دراسة أي ظاهرة حزبية دراسة تفاعلات الحزب في بيئته الاجتماعية و السياسية، ولذلك سوف نتطرق إلى علاقة الحزب بأهم القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة وموقف هذه القوى من تأسيس هذا الحزب وهي المؤسسة العسكرية والقوي العلمانية والقوي الليبرالية والإسلامية.

أولا:موقف المؤسسة العسكرية من تأسيس حزب العدالة والتنمية.

تمتعت المؤسسة العسكرية في تركيا بوضع خاص، ففي جميع الدول تكون رئاسة الأركان العامة مرتبطة بوزارة الدفاع، وتتم جميع الترقيات والتعيينات والإحالة على التقاعد أو الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة غير أن المؤسسة العسكرية التركية لا ترتبط بوزارة الدفاع، بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط.

أطاح الجيش التركي بأربع حكومات مدنية منذ ستينيات القرن الماضي وصولا إلى بلوغ حزب العدالة والتنمية الحكم الشرعي في عام 2002م لكنه كل مرة كان يعود إلى ثكناته بعد أن يترك حكومة على مقاسه ويتحكم من وراء الكواليس.[2]

شهدت تركيا طيلة عقود انقلابات عدّة أضرّت بالحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وأعاد الانقلاب الذي أعلنه الجيش التركي على الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الأذهان تاريخا طويلا من الانقلابات العسكرية بدأ بشكل واضح عام 1960م،كأول انقلاب منذ إعلان الجمهورية التركية.

[1]- زهير عطوف ، **التسويق السياسي: حزب العدالة والتنمية نموذجا** (دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر2017)، ص. 6.

[2]- هجيرة بن زيطة، المرجع السابق، ص.103.

- **انقلاب 1960م:**

يعتبر أوّل انقلاب عسكري في تركيا قام به مجموعة من ضباط القوات المسلحة خارجين عن قيادة رؤساء الأركان، ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لحزب الديمقراطية يوم 27 ماي1960م، ووقع الحادث في وقت من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والمصاعب الاقتصادية.

- **انقلاب 1971م:**

حدث الانقلاب العسكري التركي عام 1971 في 12مارس من ذلك العام ويعد ثاني انقلاب عسكري في جمهورية تركيا بعد أحد عشر عاما من سابقه الذي حدث عام 1960موعُرف باسم "انقلاب المذكرة"، وهي مذكرة عسكرية أرسلها الجيش بدلاً من الدبابات كما فعل في الانقلاب السابق.

- **انقلاب 1980م:**

12 سبتمبر 1980م حدث انقلاب عسكري، تزعمه الجنرال كنعان إيفرين مع مجموعة من الضباط نشأوا على فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها كمال أتاتورك وكان المبدأ الرئيسي فيها الفكر الكمالي واعتقادهم بأن سبب تدهور الإمبراطورية العثمانية واندحارها عسكرياً كان لارتباطها بالأقطار العربية والإسلامية وكان تخوفهم من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي في الانتخابات التركية.[1]

- **انقلاب 1997م:**

كان موجها ضد حكومة نجم الدين أربكان، رئيس حزب الرفاه ذو التوجه الإسلامي الذي فاز بالانتخابات التشريعية وشكل حكومة عام 1996، لكنه استقال بضغط الجيش في 18 جوان1997م ثم أكملت المحكمة الدستورية المهمة بإصدار قرار يمنع أربكان من العمل بالسياسة، كما قررت حل حزب الرفاه الذي اتهمته بمحاولة أسلمة المجتمع التركي.[2]

[1]- بدون كاتب، **تعرف على تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا**، على الرابط:
http://orient-news.net/ar/news_show/117638/0/ (19/03/2018)

[2]_ المرجع نفسه.

مع ظهور حزب العدالة والتنمية فإن الجيش كان محترسا متوجسا من شعارات وأطروحات الحزب ويتهمه بإخفاء أهدافه الإسلامية وإنه يعمل على أسلمة المجتمع التركي ويمتلك قاعدة شعبية تضم تيارا أصوليا يسعى بكل جهده إلى تجسيد مشروعه بتحويل تركيا إلى دولة دينية، مع أن قادة حزب العدالة والتنمية صرحوا في أكثر من مناسبة بأن حزبهم ليس دينيا ويقبل بالتاريخ الأتاتوركي وبقواعد وبتقاليد العلمانية التركية.

يمكن القول أن جذور الصراع بين الحزب الحاكم والمؤسسة العسكرية تعود إلى لحظة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عن طريق صناديق الاقتراع وبدأ قادة المؤسسة العسكرية ومنهم قضاة المحكمة الدستورية وعدد من الأحزاب والمثقفين الأتراك ينظرون بعين الريبة إلى هذا الحزب ، ويرون فيه خطر يهدد أسس العلمانية التركية ويعمل على تقليص دور الجيش وعلى قمع منتقديه، خاصة وسائل الإعلام.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أصدرت حكومة رجب طيب أردوغان حزمة من قوانين جديدة، بهدف إعادة هيكلة المؤسسات ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان نقطة التحول في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يقضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية في تركيا وهما إلغاء هيمنة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجالس التنفيذية.[1]

لا يرغب قادة حزب العدالة والتنمية فتح باب صراع مفتوح مع الجيش التركي، لأنهم يدركون حجم قوته في المؤسسة القضائية وعلاقته القوية بما يعرف بالأحزاب العلمانية، وإزاء كل التعديلات التي جرت على الجيش ثم دوره في الحياة السياسية وبفضل النجاحات التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية رجع الجيش إلى ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة واكتفى بدور المراقب.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن حزب العدالة والتنمية في صراع مستمر مع المؤسسة العسكرية التي حكمت تركيا طول عقود القبضة الحديدية، كما أنها كانت طوال فترات حكمها حامية للتراث العلماني الأتاتوركي في السياسة والثقافة وفي الامتداد الاجتماعي، وسنت لذلك قوانين خاصة تمنحها مشروعية التدخل لحماية القيم الأتاتوركية التي تتخذ أشكالا متعددة ترتبط بحرية التأويل التي يمتلكها العسكر وعلى هذا المستوى يقود الحزب صراعا دستوريا بهدف الحد من السلطات اللاّمحدودة التي يخولها الدستور للمؤسسة العسكرية.[2]

[1]- هجيرة بن زيطة، المرجع السابق، ص. 103.

[2]- المرجع نفسه، ص.104.

- **محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016م ما بين الفشل ونجاح الحزب في إعادة سيطرته على البلاد:**

خلال السنوات الأخيرة عبر معارضون وحكومات أجنبية ومواطنون أتراك عن مخاوفهم من الاتجاه نحو نظام تسلطي في ظل أردوغان.

بدأت محاولة الانقلاب بإغلاق عناصر من الجيش التركي الخط المتجه من الشق الآسيوي إلى الأوروبي على جسر البوسفور، وهنا أعلن بن علي يلدرمأن ما يجري محاولة انقلابية.[1]

كان من دبر الانقلاب فصيل داخل القوات المسلحة التركية وأعلن مدبرو الانقلاب إنشاء مجلس السلم من أجل أن تكون الهيئة الحاكمة في البلد، من خلال بث بيان بعد سيطرتهم على قناة "تي أر تي" الرسمية التركية

أثبت حزب العدالة والتنمية شعبيته بعد ذلك الانقلاب وأثنائه فقد استجاب الشعب استجابة كاملة لخطاب أردوغان وتم حشد الجماهير بالشوارع والميادين خلال وقت قليل، كما أنّ قيادات الحزب أثبتت تأثيرها على الشعب الذي رفض حدوث انقلاب خامس بتركيا بعد خلفيتهم الانقلابية التي شهدوها في تركيا.[2]

ثانيا: علاقة حزب العدالة والتنمية بالقوى الليبرالية الإسلامية .

عندما تسلمت حكومة حزب العدالة والتنمية زمام السلطة في العام 2002م، سعت إلى بناء تحالفات مع مجموعات إسلامية أخرى، ومع الليبراليين والتيارات الدينية، إذ كان أردوغان ورجاله يعلمون جيدا أن رئيس الوزراء الإسلامي الأول، نجم الدين أربكان أطيح من الحكم بواسطة انقلاب ناعم نفّذه الجيش عام 1997م فسعوا إلى توسيع دائرة الحكم بضم أطراف أخرى إليها من أجل التصدي لرد الفعل العلماني.

دخل فتح الله غولن في شراكة مع حزب العدالة والتنمية، فتحولت حركته إلى مركز قوة فعال في تركيا ووسعت إمبراطوريتها الإعلامية وبرنامجها التربوي التي يتضمن آلاف المدارس ومساكن الطلاب وبالفعل استثمر غولن بقوة في قطاع التعليم في إطار إستراتيجيته التي يعمل على تطبيقها منذ عقود وتهدف إلى تكوين نخبة متدينة وقومية ومحافظة تكون لها السيطرة في الدولة والمجتمع التركي.[3]

[1]- ندى إبراهيم وآخرون، المرجع السابق

[2]- المرجع نفسه.

[3]- هجيرة بن زيطة، المرجع السابق ص. 100.

العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة الخدمة كانت في البداية علاقة تكامل وتعاون وقد بدأت هذه العلاقة منذ أن كان أردوغان رئيس بلدية اسطنبول حيث سبق له أن زار الأستاذ فتح الله غولن في مدرسته وجلس إليه أكثر من مرة وكان يعبر عن إعجابه بالعمل الذي تقوم به هذه الخدمة ويمتدحه ولم يترددوا في التصويت لحزبه، ودعمه في أكثر من استحقاق انتخابي على امتداد عشر سنوات تقريبا.

أمّا بالنسبة لعلاقة الحزب بتيار نجم الدين أربكان كما ذكرنا سابقا فإن حزب العدالة والتنمية تأسس بقيادة رجب طيب أردوغان بعد حل حزب الرفاه وقد اختار أربكان وأنصاره حزب السعادة، ولقد ركز الموالون لأربكان في انتقاداتهم الموجهة إلى حزب العدالة والتنمية على أنه مشروع أمريكي يعمل لصالح مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأنه ذو توجه غربي في سياسته الخارجية يدير ظهره إلى العالم الإسلامي، ويهمل قضايا المسلمين في الداخل والخارج، في حين يسعى حزب السعادة بقيادة أربكان الروحية إلى إنشاء تركيا الكبيرة من جديد والتكامل مع العالم الإسلامي.

وصلت هذه الانتقادات في شدتها إلى مستويات استاء منها المنصفون من أعضاء حزب السعادة كقول أربكان في أحد التجمعات الانتخابية باسطنبول مخاطبا جماهير حزبه إنهم أبناء العثمانيين وأما المشاركون في تجمع حزب العدالة والتنمية بميدان آخر في اسطنبول فهم أبناء البيزنطيين.[1]

فإن كان هناك من يظن أن السعادة حزب إسلامي وأن أربكان هو شيخ الإسلاميين في تركيا وأما حزب العدالة والتنمية فهو حزب علماني، فهو متوهم يجهل الواقع التركي، لأن الدستور التركي لا يسمح بتأسيس حزب سياسي على أسس دينية، فكلا الحزبين علماني يعمل في إطار دستور وقوانين النظام العلماني.

إنما الفرق بينهما كما أسلفنا آنفا أن أحدهما حزب وراءه جماعة إسلامية ويستخدم في أدبياته شعارات دينية ولكنه –بلا أدنى شك– لن يطبق الشريعة الإسلامية في حال وصوله إلى الحكم ولا يعد بها أصلا، وأما الآخر فيرفض مبدئيا تسميته بـ"حزب إسلامي" ويرى أن الإسلام لا يمكن أن يمثله حزب سياسي وأن زج الإسلام في التنافس السياسي يسيء إلى الإسلام نفسه، كما يتحاشى استخدام شعارات دينية في خطاباته.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص. 110.

[2]– إسماعيل ياشا، **الإسلاميون في الانتخابات المحلية التركية بين أربكان وأردوغان**، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/23/ (27/03/2018)

المبحث الثاني: أهداف حزب العدالة والتنمية في تركيا والإنجازات التي حققها أردوغان في ظل تسيير الحزب.

منذ أن قاد رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية عام 2002م وفوزه بالحكم في تركيا، أثبت أنه قائد نزيه ومحنك سياسيا، وذو شخصية كاريزمية، متفانيا ومخلصا لبلده ويحترم شعبه، وطالما تمتع القائد بالنزاهة والشرف وعدم استغلال منصبه السياسي ودوره القيادي في ظلم شعبه أو انتهاك حقوقه أو نهب ثروات بلاده كلما نال تقدير شعبه ونال ثقته به، طيب رجب أردوغان أثبت على مدى السنوات بأنه رجل يضع مصلحة بلده وشعبه فوق أي اعتبار من خلال تسطيره لمجموعة الأهداف المختلفة، مما حقق نجاحا ملموسا ومشهودا على المستوى الاقتصادي والسياسي، علاوة على المكانة الدولية التي حققتها تركيا بقيادته.[1]

المطلب الأول: أهداف حزب العدالة والتنمية.

انطلق حزب العدالة والتنمية من مجموعة من المبادئ حيث أقر قادته أن الحزب يدافع عن المبادئ التالية:

- ✓ مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة.
- ✓ مبدأ تحقيق تكافئ الفرص وإقامة علاقات حسنة مع دول الجوار.
- ✓ العلمانية هي حياد الدولة تجاه المعتقدات .

حينما صوت البرلمان على موعد الثالث من نوفمبر 2002م شرع حزب العدالة والتنمية في صياغة برنامجه الانتخابي والذي اشتغل على صياغته فلاسفة أكاديميون ومتخصصون في الرأي العام وأيضا سفراء ومهتمون بالشؤون الدولية والعلاقات الخارجية والعلاقات الخارجية.

قد تضمنت وثيق البرنامج ما يلي :

يرى الحزب أن ميراث التجربة التاريخية للوطن تشكل أساس قوى المستقبل، ويتعهد الحزب بإتاحة الفرصة لقيم المجتمع التركي، بحيث يؤكد الحزب على أهمية التحديث ويعد بانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، وضرورة تحقيق معايير هذه العضوية.[2]

---

[1]- عماد محمود شراب، **أردوغان وبناء دولة تركيا الحديثة**، على الرابط:
http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/4/4/ (10 /04/2018)

[2]- علي الزيقم، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية واستراتيجية، 2017/2016)، ص.46.

يعلن الحزب بأن الديمقراطية ضرورة تخدم الدولة مثلما تخدم الأفراد وتدعم منظمات المجتمع المدني مع عدم انحياز الحزب لأي من هذه المنظمات.

كما يعلن الحزب اعتماد الحوار كوسيلة ديمقراطية والكف عن القرارات الفوقية لأنها دولة القانون لتحقيق العدل الاجتماعي والسياسي، وليست لإرهاب الناس.

وتتجلى أهداف الحزب من خلال السعي إلى ما يلي :

- ✓ تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
- ✓ ضمان المستقبل السياسي للحزب في الشارع التركي .
- ✓ تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب .
- ✓ تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية .[1]

كذلك يؤمن حزب العدالة والتنمية بأن النظام الجمهوري هو أهم مكسب إداري للأمة التركية وأن السيادة أصبحت في يد الشعب بدون قيد أو شرط، ويسلّم بأن الإرادة الوطنية أصبحت القوة الحاسمة الوحيدة، وينادي بضرورة امتثال المؤسسات والأشخاص الذين يستخدمون السلطة السيادية باسم الأمة لمبدأ سيادة القانون، كما يدافع الحزب عن الأمة التركية كوحدة واحدة لا تتجزأ مع وطنها ودولتها.[2]

كما يرفض حزب العدالة والتنمية كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة، ويرى في الدولة مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد

[1]- المرجع نفسه، ص.47.

[2]- رانيا حسناوي، منى رزق الله، **السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية2002-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2016/2015)، ص.24.

كما يؤمن بأن الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكّن الإرادة الوطنية من أن تسود، أما الاستخدام الحر للحقوق السياسية فيمكنه أن يجي في إطار نظام ديمقراطي حر يتصف بالتعددية والمشاركة.

أيضا يعطي حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويهتم بالديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة، كما يقبل حزب العدالة والتنمية الاستفتاء العام كطريقة فعالة من أجل تأمين مساهمة الشعب التركي في عملية الإدارة.[1]

من جهته فقد ركز حزب العدالة والتنمية على أهدافه وفق اللوائح الداخلية على:

- ✓ الحفاظ على الوحدة التركية .
- ✓ الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- ✓ تحقيق الحضارة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى أتاتورك.
- ✓ تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- ✓ تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأكراد العيش بشكل اجتماعي مطلوب .
- ✓ تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي .
- ✓ وضع حد للمشاكل التي يعيشها الشعب التركي لسنوات عدة.
- ✓ حزب العدالة والتنمية لا يوحد ولا يفرق، وهو حزب لجميع الأتراك .[2]

أكد الطيب رجب أردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانون الأحزاب السياسية والانتخابات، بشكل ينسجم مع متطلبات العصر، وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام، فقد عدّ زعيم الحزب أن العلمانية مبدأ أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، وإلى جانب ذلك أكد " عبد الله غول " الرجل الثاني في الحزب في مقابلة له مع جريدة ستار في 2001/07/14م، قائلا:"***أن جميع الأحزاب في تركيا ...هي أحزاب قادة، كلامهم في جميع القضايا نهائي .... ولا مكان في هذه الأحزاب للديمقراطية، أمّا حزبنا فالأمر مختلف والقرار يتخذه الجميع***".[3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 24.

[2]- صادق ريز لطيف، **العلاقات التركية الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2003-2011**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص.45.

[3]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص.69.

إضافة إلى ذلك تبنى الحزب مبدأ الديمقراطية والتنمية، ونشر الوعي القائم على الحقوق والحريات وسيادة القانون المتعارف عليها دوليا.

كذلك إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار السياسي، وإتباع سياسات معاصرة رشيدة وعملية لإفادة الأمة في المجالات الاقتصادية والسياسة الخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة والزراعة، وعليه أخذ الحزب على عاتقه تحقيق أهدافه وفق إستراتيجية واضحة المعالم سهلة التنفيذ وحددت بالتالي :

- ✓ جعل الأولوية للانتخابات التمهيدية التي تشمل مشاركة كافة أعضاء الحزب لتحديد المرشحين لمقاعد النواب.
- ✓ يقوم الحزب بتخصيص جزء كبير من ميزانيته للأبحاث والتطور العلمي.
- ✓ يضمن الحزب لأعضائه التعبير عن أرائهم في إطار لوائح وبرنامج الحزب.
- ✓ القدرة والاستحقاق هما أساس اختيار المناصب، يعني العمل وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب خاصة إذا تعلق الأمر بتشكيل الحكومة.

من خلال تطرقنا إلى أهداف حزب العدالة والتنمية، سواء بما تعلق بالأهداف نلاحظ أن هذا الأخير يؤكّد على أن أي نظام ديمقراطي لا يمكن أن يعيش في مجتمع لا يسوده سيادة القانون والديمقراطية، والتأكيد على سيادة مفهوم دولة القانون بدلا من قانون الدولة.[1]

أمّا على المستوى العالمي والسياسة الخارجية لتركيا، فقد وضع حزب العدالة والتنمية أيضا مجموعة من الأهداف وفق الرؤية للسياسة الخارجية يمكن إجمالها فيما يلي:

[1]- المرجع نفسه، ص.70.

- ✓ تحويل تركيا إلى أحد اللاّعبين المهمين لتوازن القوى العالمية ورفعها إلى موقع دولة حاسمة تعمل على تأسيس السلام والاستقرار في المنطقة، وتموقعها في التحول بين الدول المؤسسة والمحددة للنظام العالمي.
- ✓ تحويل تركيا مركز للجذب الإقليمي وإلى مركز للاهتمام ومركز للعلاقات العامة، بإنشاء لغة جديدة ورؤية عالم جديد بالعمل معا مع جميع اللاّعبين والأطراف والمجموعات الذين يتبنون الموقف الإيجابي في السياسة الإقليمية والسياسة الدولية على حد سواء، وإن تركيا ليست طرف في الخلافات الموجودة في المنطقة، بل هي بلد يلجأ إليه للحصول على وجهات نظره وإن يساهم في الحل ويطلب منه لعب دور الوسيط.[1]
- ✓ وضع هدف استراتيجي وهو العضوية في الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت التحرك فيما يتعلق بتعزيز علاقات التحالف التقليدية كالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، و وتقوية العلاقات وفق المصالح المشتركة والمتبادلة.
- ✓ تأسيس نماذج لسياسات جديدة بالتخلي عن ردة فعل في السياسة الخارجية التي تعتمد على القوالب التقليدية وإدراك الخطر، وإتباع سياسة تعتمد إرشادات المبادئ التالية: صفر مشاكل مع الدول المجاورة، الأمن للجميع، الاندماج الاقتصادي، والعيش بوحدة في ظل الثقافة المتعددة والسلام.
- ✓ تستغل تركيا موضوع الطاقة كعنصر للسلام، ولهذا السبب تحوّلت الطاقة من كونها عبئ على السياسة لتكون فاتحة لقنواتها، فالطاقة قاسم مشترك مع الدول المجاورة والإقليمية ومن المهم تأسيس العلاقات الأساسية في مجال الطاقة بغض النظر عن وضع العلاقات السياسية مع الدول المجاورة.[2]
- ✓ دعم حزب العدالة والتنمية واحتضانه لشعوب المنطقة بكاملها من دون التفرقة بين الدين واللّغة والغرق والطائفة واعتبارهم كشريك وصديق، وأن مبدأ الوحدة في ظل التعددية هو أحد الأركان الأساسية لسياسة تركيا الخارجية في المنطقة، وبذلك تستمر تركيا انطلاقا من هذا المبدأ في وضع جميع

[1]- هجيرة بن زيطة، المرجع السابق، ص.94.

[2]- المرجع نفسه، ص. 95.

مصادرها في خدمة تحويل منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حوض للسلام والاستقرار والثراء والإبداع والثقافة العالمية، وبما أن رؤية حزب العدالة والتنمية هي أن تكون تركيا بلدا رائدا في العالم وهذا يفرض عليها أن يكون دفاعا فعالا ورادعا وعصريا، وإنّه من الضروري تطوير الصناعة الدفاعية لزيادة قابلية وإمكانات القوات المسلحة التركية.

بالتالي إنّ أهداف الحزب كباقي الأحزاب التي تنادي بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، فأهداف الحزب تتمثل في تنشيط دور المجتمع المدني، وضمان الحريات والحق وتوزيع السلطات بين المسئولين.

أهم أهدافه التخفيف من المخاوف التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية، وذلك من خلال التأكيد على أن الحزب لا يعبر عن ثقافة تتعارض مع النظام، أيضا تحقيق التوافق بين طبيعة النظام وبين مطالبه، وهذا حسب تصريح بعض قادة الحزب من بينهم " عبد الله غول " قبل أن يصبح رئيس البلاد، أكد أنّ الحزب لا يتمحور حول مشاعر وعقائد دينية، وإنّما يتمركز بالدرجة الأولى على الديمقراطية والحوار والتعاون، وإنّه يعتمد على أسلوب العمل الجماعي.[1]

المطلب الثاني : الإنجازات التي حققها أردوغان في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية.

فيما يخص إنجازات حزب العدالة والتنمية، فقد أحدثت تغيرات مهمة اعتبرها البعض بمثابة ثورة صامتة وإيجابية لم يحدث أن عاشتها تركيا طوال عهد الجمهورية البالغ ثمانون عاما، حيث أثبتت حكومة العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان قدرتها على جعل تركيا دولة ديمقراطية بعد أن كانت نصف ديمقراطية بحكم تدخلات الجيش في أمور السياسة لتكون نموذجا في محيطها الإقليمي، إذ حققت إنجازات غير مسبوقة على كافة الأصعدة غيرت وجه تركيا.

بحيث نجحت حكومة رجب الطيب أردوغان فيما فشلت به الحكومات السابقة ولعل السبب في ذلك تصميمه على تقديم الأفضل من الوعود التي قطعها للشعب، فقد صرّح الطيب أردوغان قائلا:***"منذ انتخابات 2002م، أكملنا ثلاث سنوات وكانت هذه الفترة جيدة جدا وقمنا فيها بواجباتنا.."***[2]

[1]- غنية شطاب، **التوجهات الجديدة لسياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط2002-2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، 2017/2016)، ص.71.

[2] - منال محمد الصالح، المرجع السابق، ص.384.

انطلاقا من الرؤية الجديدة التي تبناها حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية استطاع حزب العدالة والتنمية أن يحقق شيئا كبيرا لتركيا من خلال إدارته للشأن السياسي كما نجح منطلقا من هدف انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي أن يحدّ كثيرا من تدخلات المؤسسة العسكرية وهذا الأمر لم يكن قد تحقق من ذي قبل لا للأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية ولا لغيرها.

على الصعيد السياسي قامت الحكومة بنشاط مميز من الإصلاحات معظمها عكس ما يسمى معايير كوبنهاغن المطلوبة لنيل عضوية تركيا للإتحاد الأوروبي بالحصول على اقتصاد السوق الحر والمؤسسات الديمقراطية، حرية الأقليات بالإضافة إلى تشريعها إصلاحات قانونية وحقوقية توسع نطاق الحرية الفردية مثل حرية التعبير عن الرأي، إلغاء عقوبة الإعدام، تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو في مخافر الشرطة، كذلك إعطاء الحق للأقليات في تعلم وتعليم لغاتها، وإصدار قرار العفو عن الأكراد الذين سبق وان التحقوا بحزب العمال الكردستاني.[1]

أما على المستوى الاقتصادي فقد اقترنت الأوضاع السياسية في تركيا دوما وعلى التوالي بالاقتصاد الذي ظلّ يعاني من أزمات حادة عجزت الحكومات عن إيجاد الحلول لها، لاسيما أزمة عام 2001م، والتي عرفت بأسوأ أزمة اقتصادية عاشتها تركيا، نتج عنها مشاكل حقيقية تمثلت بتظاهرات عديدة مطالبة باستقالة الحكومة لارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وانهيار العملة التركية.

لعلّ من أهم النجاحات التي سجلت لصالح حكومة حزب العدالة والتنمية وأثبتت بأنها ركيزة الاستقرار في تركيا من خلال تحسين أوضاع الاقتصاد تدريجيا في فترة قصيرة لم تتجاوز تسعة أشهر على الرغم من تراكم الديون الداخلية والخارجية.

فقد نجحت حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة الطيب أردوغان في لملمة الاقتصاد من خلال تخفيض النفقات الحكومية مثل تقليص عدد الوزارات، وعرض السيارات الحكومية والقصور الفاخرة المؤثثة والمخصصة لنواب البرلمان للبيع، ومصادرة أموال أصحاب ومديري البنوك الكبار الذين سرقوا البنوك الحكومية.[2]

[1]- المرجع نفسه ص. 384.

[2]- المرجع نفسه، ص. 385

أثمرت تلك السياسة نتائج جيدة تمثلت بارتفاع النمو الاقتصادي التركي وتراجع معدلات التضخم فيه وبهذا الخصوص علّق اردوغان :" ***عندما تولينا الحكم كانت نسبة التضخم في تركيا 34%،لكن فترة ثلاث سنوات الأخيرة انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 08 %، وآخر نسبة هي 7.52%، وارتفعت قيمة الليرة التركية مقابل الدولار أكثر من 30%، ونشطت البورصة وارتفع مؤشرها، وكذلك هبطت نسبة الفائدة بمقدار 40%، ونتيجة لهذا النشاط الواسع زادت الصادرات بنسبة 34%***، وأضاف الطيب اردوغان أنّ متوسط النمو الاقتصادي خلال الفترة من العام 2003م، لغاية 2006م، كان 7.3% موضحا :***"أنّ دخل الفرد تضاعف في تركيا خلال تلك الفترة "***.

كما صرّح وزير الاقتصاد علي بابا جان قائلا:" هدفنا دخول الإتحاد الأوروبي وقد عملنا بجد على تعزيز سيادة القانون وتوسيع الحريات والديمقراطية وقد أسس ذلك الاستقرار تنمية اقتصادنا فتحولت تركيا إلى دولة جاذبة للاستثمارات "، وذلك من خلال توسيع رقعة الاستثمارات على المستوى الداخلي والخارجي، وممّا لاشك فيه أنّ تحقيق تلك النجاحات استدعت جهودا كبيرة مع توافر مقوّمات تحدّث عنها الطيب أردوغان:" ***لقد تولّينا الحكم كحكومة تتحلّى بالحماس والعزم وكنّا نعرف مشاكل تركيا وقضاياه بحسم، وأهم هذه الأمور البطالة والفقر والفساد*** ".[1]

أمّا على الصعيد الاجتماعي فقد كان لحكومة حزب العدالة والتنمية مبادرات ناجحة في قطاع التعليم والقضاء والإسكان والمواصلات، وعن هذه المبادرات تحدّث الطيب اردوغان :" ***بلغ عدد المساكن الجاهزة التي شرعنا في بنائها منذ ثلاث سنوات وحتى عام 2005م، مائة وخمسون ألف مسكن، وحققنا مائة وستون ألف مسكن، وحققنا ذلك عن طريق مؤسسة تابعة لرئاسة الوزراء "***.

ينسب الطيب اردوغان تحقيق تلك الإنجازات إلى قدرات وزرائه، حيث قال :" ***إنّ وزراء حزب العدالة والتنمية على قدر المسؤولية التي حملها لهم المواطنون في الانتخابات التشريعية في 2002م***"، مضيفا :"***أنّهم حققوا الكثير من الإنجازات في مجالات الصحة والتنمية وحماية الحريات مشيرا إلى أن الرأي العام الداخلي والخارجي قد اعترف بتلك الإنجازات التي كان في مقدّمتها الابتعاد عن شبح الأزمات الاقتصادية والسياسية انطلاقا من قاعدة الديمقراطية "***.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 385.

[2]- المرجع نفسه، ص. 386.

ذكرنا فيما سبق إنجازات حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي، أمّا بالنسبة لإنجازاتها على الصعيد الخارجي فقد تبنت حكومة الطيب أردوغان سياسة خارجية مرنة، بحيث عملت جاهدة على تعزيز علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وكنقيض حاد لأربكان عبّر الطيب أردوغان عن معارضة فكرة تكوين كتلة إسلامية بديلا عن ذلك، ويقول إحسان داغي، وهو أستاذ في جامعة الشرق الأوسط ضمن هذا السياق :"***للوهلة الأولى إنّ ما نراه من مطالب الاتحاد الأوروبي والجماعات الموالية للإسلام قلبت مجرى التاريخ التركي، إذ وجدنا الغرب حليفا للجماعات الإسلامية يحميهم ضد استمرار الدولة الكمالية*** ".

أمّا عن مواقف حكومة حزب العدالة والتنمية من منطقة الشرق الأوسط فقد أحدثت تحوّلا نسبيا منذ تولّيها الحكم عام 2002م، قد لا يكون جذريا كما أراد أربكان لكنه مختلف عما أراده العلمانيون من انسلاخ عن العالم العربي والإسلامي، فقد تابعت الحكومة باهتمام التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وانطلاقا من إيمان الحكومة بقدرة تركيا لتكون حلقة الاتصال بين الغرب والعالم الإسلامي سعت لترويج ذلك في خط المساعي الهادفة إلى تحقيق انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي .[1]

الفترة التي تلت انتخابات 2002م، حتى إعادة انتخابات جويلية 2007م، استطاع الحزب تحقيق نجاحات على مستويات عدّة، فقد نجحت الحكومة التركية بقيادة الطيب أردوغان في تخفيف حدّة الأزمة الاقتصادية نسبيا وحافظت على استقرار الأوضاع، وأعادت ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية ، حتى أصبح الاقتصاد التركي بين أقوى 20 اقتصاد في العالم.

كذلك الفترة التي قضاها الطيب أردوغان في منصبه يمكن أن نقسمها إلى قسمين، فأولا خلال سنوات الإصلاح التي بدأت من عام 2003م إلى عام 2005م، قام أردوغان بإصلاحات في تركيا حيث قام بتحديث القانون الجنائي وتعديل الحقوق المدنية والخفض التدريجي لدور الجيش في السياسة التركية، أمّا الفترة الثانية لطيب اردوغان كانت مشحونة بصراع مستمر من أجل السلطة.[2]

[1]- المرجع نفسه،ص.387.

[2]- غنية شطاب، المرجع السابق، ص ص.72، 73.

بعد عشر سنوات من الحكم حقق رجب طيب أردوغان بقيادة حزب العدالة والتنمية الكثير من الإنجازات فقام بخطوات كبيرة وجبارة في ميدان الصحة والتعليم، إذ فتح أبواب جميع المستشفيات أمام جماهير الشعب حتى المستشفيات الخاصة، حيث يقوم المريض بدفع نسبة قليلة من الأجرة وتتولى الحكومة دفع الباقي.

سنّ العديد من القوانين التي تزيد من ساحة الحرية الفردية وكرامة الإنسان، وسنّ حق الفرد في الحصول على المعلومات وحق الأقليات في التعليم بلغاتها، فأصبح بمقدور الأكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات باللغة الكردية، وكان ذلك محظورا من قبل وأثبت بذلك أنّه أكثر تقدمية وعصرية وأكثر التصاقا بالشعب وبمصالحه الحيوية من جميع الأحزاب الأخرى اليمينية واليسارية بكل تصنيفاتها.[1]

قدّم الحزب ملف الانضمام للاتحاد الأوروبي فكان أكثر كفاءة بكثير من أداء الحكومات العلمانية السابقة، وقد استفاد الحزب من هذا أيضا في تعميق جذوره الديمقراطية، وكفّ يد الجيش عن التدخل في الشأن السياسي، والتصالح مع الأكراد الذين يعاديهم ويضطهدهم القوميون والعلمانيون.

خلال ثلاث سنوات فقط نجح الحزب في تعزيز الحريات والديمقراطية من خلال خطوات عدّة منها إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء محاكم أمن الدولة ووضع حدّ للتعذيب في السجون وتصعيب شروط حظر الأحزاب وهو ما أفسح أمام الاتحاد الأوروبي للموافقة على بدء مفاوضات العضوية مع أنقرة في عام 2005م وفي وقت لاحق نجح الحزب في إنهاء مشكلة الحجاب في الجامعات والسماح للطالبات بارتدائه.[2]

يعدّ أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية في تفكيك بنية الدولة العميقة من خلال خطوات، لعلّ أهمّها تعزيز النزعة المدنية، عبر وضع حدّ للوصاية العسكرية على العملية السياسية المستمرة منذ عام 1960م ثمّ تبع بذلك بتغيير بنية المؤسسات القضائية التي باتت أكثر تأثرا بميول الحكومة. وبهذا استقرت الأوضاع السياسية في تركيا بعد القضاء على رأس الحربة الجيش والقضاء.[3]

[1]- عبد الحكيم منصور، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة** (القاهرة، دمشق: دار الكتاب العربي، ط.1، 2013)، ص ص.179، 180.

[2]- المرجع نفسه، ص.182.

[3]- المرجع نفسه، ص.183.

بالتالي فبعد أن تولى رجب طيب أردوغان منصب رئاسة الوزراء عمل على الاستقرار والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تركيا، وتصالح مع الأرمن بعد عداء تاريخي، وكذلك مع اليونان وفتح جسورا بينه وبين أذربيجان وبقية الجمهوريات السوفييتية السابقة، وأرسى تعاونا مع العراق وسوريا وفتح الحدود مع عدد من الدول العربية ورفع تأشيرة الدخول، وفتح أبوابا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مع عدد من البلدان العالمية.

أصبحت مدينة اسطنبول العاصمة الثقافية الأوروبية عام 2009م، وأعاد لمدن وقرى كردية أسماءها الكردية بعدما كان ذلك محظورا.[1]

شهدت تركيا بدءا من 2003م وما بعدها استقرارا سياسيا داخليا ودعما خارجيا كبيرا نتج عن سياسات الحكومة الجديدة حكومة حزب العدالة والتنمية في مجال استثمارات القطاع الخاص الذي أولته الحكومة اهتماما خاصا، إضافة إلى تراجع دور تراجع المراقبة الحكومية لذات القطاع خاصة في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، مما أسفر عن ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار تجاوز الأربعة أضعاف في ظرف سبع سنوات.[2]

- **إنجازات الانتخابات البرلمانية :**

عام 2002م، خاض حزب العدالة والتنمية أوّل انتخابات برلمانية بدون زعيمه رجب طيب أردوغان الذي منع من الترشح لإدانته القضائية السابقة، وحصل على غالبية الأصوات متقدما على حزب الشعب الجمهوري فقد حصل حزب العدالة والتنمية على 363 مقعد من أصل 550 مقعد نيابي من مقاعد الجمعية الوطنية التركية وحصل حزب الشعب الجمهوري على 178 مقعد.[3]

بالتالي حقق حزب العدالة والتنمية الذي لم يمض على تشكيله سنة واحدة فوزا كبيرا، وذلك بسبب الثقة الشعبية الكبيرة جعلته يحقق فوزا ساحقا بحصوله على 34.2%، أي بأغلبية الثلثين من المقاعد ليصبح أول حزب تركي منذ 11 عام يحصل على الأغلبية المطلقة، ولكن رغم كل ذلك تم منع الطيب أردوغان

[1]- المرجع نفسه، ص.190.

[2]- خالد بقاص، العلاقات **التركية الأفريقية الجديدة–دراسة في الأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، 2018/2017)، ص.79.

[3]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص.97.

من أن يصبح رئيسا للوزراء بسبب قصيدة قرأها عام 1994م، تعتبر موالية للإسلاميين من جانب القضاة فتسلم عبد الله غول رئاسة الوزراء بدلا منه إلى أن رفع الحظر عنه في عام 2003م.[1]

تكرر الأمر نفسه في انتخابات 2007 حيث حصل حزب العدالة والتنمية على 341 مقعد نيابيا وحزب الشعب الجمهوري على 113 مقعد وحزب الحركة القومية على 70 مقعد كما حصل المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي عل 23 مقعد، أمّا المستقلون فكان لهم ثلاثة مقاعد وخلالها ازداد التصويت لحزب العدالة والتنمية من 3.34% عام 2002م،إلى 47% واحتل بذلك المركز الأوّل.

في الاستحقاق التالي للانتخابات النيابية لعام 2011م، استمر نجاح حزب العدالة والتنمية أيضا حيث حصل حزب العدالة والتنمية على83.49 %، والذي يعتبر إنجاز كبير باقتراب هذه السنة من نصف العدد الكلّي للمصوّتين.

في نوفمبر 2015م، فاز حزب العدالة والتنمية الحاكم أيضا في الانتخابات البرلمانية المبكرة التي شهدتها تركيا، وحصل حزب العدالة والتنمية على49.4%، من أصوات الناخبين فيما حصل الحزبان المعارضان الشعب الجمهوري والحركة القومية على 25.4%، و12%، على التوالي ونال حزب الشعب الديمقراطي الموالي للأكراد كذلك 10.5%.[2]

عليه فإنّ هذه القاعدة الشعبية العريضة التي حصل عليها الحزب خلال هذه الانتخابات مكنته من كسب الثقة الكبيرة للمضي قدما في حزمة الإصلاحات والتعديلات الدستورية التي ترنو لتعزيز الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية في تركيا.[3]

- **الانتخابات المحلية(البلديات):**

تعدّ بلدية اسطنبول أكبر بلديات تركيا، إذ تحتوي على 39بلدية صغيرة في حين تعد بلدية بايبورت أصغر البلديات الكبرى، إذ تتكون من ثلاث بلديات صغيرة.

[1]– أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص.75.

[2]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص.98.

[3]– رضا كشان، **المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2012)، ص.191.

لا تختلف الانتخابات المحلية كثيرا عن الانتخابات التشريعية أو الرئاسية من حيث النتائج والوسائل فقد خاض الحزب ثلاث جولات انتخابية محلية كلها في عهد رئاسة رجب طيب أردوغان للحزب، حيث كانت الانتخابات الأولى في 28مارس 2004م، وحصل فيها حزب العدالة والتنمية على 42%، وعلى 12من أصل 16بلدية كبرى، أمّا عن المحافظات ففاز الحزب في 58محافظة من أصل 81محافظة.

تعد فترة 2002-2009م فترة صعود عمودي وتوسع أفقي على خلاف الفترة من 2009-2015م التي اتسمت بالاستواء والتراجع على المستوى العمودي واستمر الحال في التراجع أمام حدّة التنافس حتى انتخابات 2015 الأخيرة التي استعاد الحزب فيها قوته من جديد.

في الانتخابات المحلية الثانية عام 2009م، خسر الحزب بلديتين كبيرين من بين 12بلدية كبرى كان قد حصل عليها سابقا فحصل على 38.39%، وحصل 45محافظة.[1]

في عام 2014م، شهدت تركيا أوّل انتخابات رئاسية مباشرة من قبل الشعب، تنافس ثلاث مرشحين هم: الرئيس التركي الحالي رجب طيب اردوغان، وأكمل الدين إحسان أوغلو المرشح التوافقي لحزبي الحركة القومية والشعب الجمهوري وجماعة غولن، أمّا المرشّح الثالث فكان صلاح الدين ديميرتاش مرشّح حزب الشعوب الديمقراطي.

حصل رجب طيب أردوغان على 51.79%، بما يعادل 21.000.143صوتا، وبهذا يكون قد تجاوز الحد المطلوب للفوز في الجولة الأولى في حين حصل إحسان أوغلو على نسبة38.44%، بما يعادل 15.587.720صوتا أي أنّ الفارق بين المرشحين كان نحو خمس ملايين صوت، أمّا صلاح الدين ديميرتاش فقد حصل على 9.76%، وهي تعادل 3.958.048صوتا.[2]

- **عوامل نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية:**

✓ الصفات القيادية المميزة التي يتمتّع بها قادة الحزب، فرجب طيب أردوغان حينما كان قائدا للحزب كان يتمتّع بشخصية كرزمية جاذبة ومؤثرة تأثيرا إيجابيا، وذلك تعبيرا عن احتكاكه المباشر بالعمل

[1]- محمد الهامي وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي-دراسة في الفكر والتجربة**- (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط.1، 2016)، ص ص.117، 118.

[2]- المرجع نفسه، ص.119.

الخدمي للناس، وتدرّجه السلس من موقع لآخر حتى وصل إلى هرم السلطة، فعمل على الجانب الخدمي، وتجنّب الجانب الإيديولوجي الذي بدوره يوجد الكثير من الحساسيات.

يعدّ عبد الله غول رفيق درب الطيب أردوغان صاحب نظرية التغيير الهادئ والمتزن الذي يتسامى أمام المعضلات التي تقف في طريقه، ويتعامل معها بكلّ عقلانية، فأكسبته الثقة حتى أوصلته إلى سدّة الحكم رئيسا للبلاد، كما أنّ أحمد داود أوغلو هو العقلية السياسية المؤثّرة في السياسة الخارجية للبلاد، التي بدورها أعادت البلاد بشكل تدريجي لأداء دور مواز في المنطقة.

- ✓ سياسة الإصلاح الداخلي التي تنسجم مع تطلّعات البلاد نحو الاتحاد الأوروبي وتجسيد الطّابع الإسلامي المعتدل دون العبث في مقوّمات الطورانية القائمة عليها دعامات الدولة التركية الحديثة.
- ✓ الاتصال المباشر مع الشعب والاهتمام بقضايا المواطنين من خلال دراسة التوجهات الاجتماعية لسكّان منطقة جنوب شرق تركيا، وقيام أفراد الحزب بزيارات ميدانية إلى جميع الطبقات، وهذه الزيارات تركت أثرا في نفوس المواطنين لا يقل عن المهرجانات الخطابية.
- ✓ الاستقرار الاقتصادي والرخاء النسبي منذ عام 2002م، تحت حكومة رجب طيب أردوغان إذ تمتّعت البلاد بمعدلات نمو اقتصادي عال من أعوام 2002م، حتى الآن.
- ✓ ضمّ الحزب الكثير من الرموز الساخطة على التطرف الطوراني الأتاتوركي والراديكالية الأربكانية والعمل معا لمصلحة تركيا.[1]

[1]- شحادة محمد غريب، **تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات 2007–2016**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (جامعة الخليل، فلسطين: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2018)، ص ص.51- 53.

المبحث الثالث : التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية .

حقق حزب العدالة والتنمية بقيادة والتنمية إنجازات في شتى المجالات مما خلق شعبية كبيرة لهذا الحزب لكن رغم كل الإنجازات أو المكاسب التي حققها هذا الحزب إلا أنه واجه تحديات كبيرة سواء الداخلية أو الخارجية قبل تأسيسه حتى بعد وصوله إلى السلطة بعد مرحلة 2002م، لذا سنحاول ذكرها في هذا المبحث.

المطلب الأول : تحديات حزب العدالة والتنمية قبل التأسيس .

- **الرؤية الفكرية.**

تعد الرؤية الفكرية أصعب الأمور في تأسيس الأحزاب والجماعات والكيانات السياسية، إذ تبنى عليها جميع التوجهات والاختيارات، لكن المهمة في حالة حزب العدالة والتنمية كانت أصعب، فالحزب تتنازع فيه جذوره الإسلامية، مع ثوابت الدولة العلمانية التي يحرسها الجيش، في ظل وضع دولي يثير حربا على الإرهاب الإسلامي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، وهذه الحرب على وشك أن تشتعل بالجوار التركي أي في العراق.

أثار أمر الرؤية الفكرية خلافا بين المؤسسين، لكنهم خلصوا إلى هوية ذات مساحات رمادية، فمن أرادهم إسلاميين وجد في أدبياتهم ما يدعم خطّه، ومن أراد رؤيتهم علمانيين وجد ذلك أيضا، ومن أراد إثبات ما خطابهم من ارتباك وتناقض وجد بُغيته.

يبدوا أن رجب طيب أردوغان إسلاميا عثمانيا يطرح نفسه نقيضا للحقبة الجمهورية العلمانية حين يقول في خطاب تأسيس الحزب " تركيا لنا جميعا منذ عام 1299ميلادي إلى عام 1923م كانت دائما تتولد منا نحن"، ولكن يبدو منظر الحزب المفكر التركي أحمد أوزجان ، متناقضا حين يقول في مرحلة التأسيس:***"تركيا يجب أن تتخطى صراع الهيمنة والسيطرة الموجود بين الكتلة المسالمة والكتلة الكمالية، وعلى إنسان الأناضول أيضا أن يفرض على الساحة كادره الذي يمكنه أن يحوي كلا الطرفين بداخله، والذي يخاطب الشعب بأكمله وله هويته الإسلامية الخالصة، والذي ينتج ويعلن تجلياته الحقيقية "***.[1]

[1]- محمد الهامي وآخرون، المرجع السابق، ص ص.53، 54.

- **اتهام الفرقاء في الداخل .**

لم تكن الخطابات ولا البرامج ذات تأثير بطبيعة الحال في فرقاء الداخل وإنما ظلت ردود الأفعال كما هو المتوقع، فأماّ داخل التيار الإسلامي فقد كانت أبرز تهمة لمؤسسي الحزب هي خروجهم عن الزعيم الإسلامي نجم الدين أربكان، وسعيهم إلى شق الصف الإسلامي وتمزيقه، ويجيب عبد الله غل :"***لو كنا نحن السبب في انقسام الأعضاء وتناحرهم، وفي حمل هذا التناحر إلى المستقبل، فهل كنا لنجازف بتحمل المسؤولية على هذا النحو ؟ وهل يستحق الأمر هذا؟ إننا لو بقينا بلا أي رد فعل تجاه أخطاء قائمة بدافع الخوف من تحمل المسؤولية لكان ذلك سيجعلنا في المستقبل أمام مسؤولية أكبر وعناء أكثر***" .

اتهموا كذلك بأنهم تحولوا إلى نسخة علمانية، إذ باعوا تركيا للغرب وطرحوا أنفسهم كنموذج للإسلام المعدّل الذي تريده أمريكا، وصاروا اللّاعب الرئيسي في موجة الليبرالية الجديدة ، وأنهم على الحقيقة ثمرة من ثمرات انقلاب عام 1997م، في كسر التيار الإسلامي وتطويعه .

أمام هذه التهمة قال عبد الله غول :***"إلى أيّ مدى كان مفهوم هذه السياسة التي أغلقت لها ثلاثة أحزاب على مدار ثلاثين عاما سيستمر؟ هذه السياسة التي لم تحصل أبدا على أي دعم انتظره الشعب، والتي لم تستطع أيضا قراءة الاتجاه العام العالمي وبالمناسبة لم تنجح في نقل ذلك إلى تركيا***".[1]

- **تحديات الوضع الإقليمي والدولي .**

كان النظام العالمي الجديد نظام القطب الواحد فيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، يعيش في وقت تأسيس حزب العدالة والتنمية أعظم لحظات قوته وشراسته أيضا بعد 11 سبتمبر2001م، فقد انطلقت الجيوش الأمريكية بتغيير الأنظمة بالقوة المسلحة، كما أن الهيمنة الغربية على السياسة التركية قديمة منذ تأسيسها، وليس بوسع سياسي إلاّ أن يجد طريقة للتعامل معها .[2]

[1]- المرجع نفسه، ص.61.

[2]- المرجع نفسه، ص.62.

كانت الفترة التي تأسس فيها حزب العدالة والتنمية شديدة التعقيد، وكان أبرز أحداثها الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في 28سبتمبر 2000م، واستمرت خمس سنوات والتي أثرت في سجال الانتماء الإسلامي للحزب في مقابل العلاقة التركية المتينة مع إسرائيل، ثم تبعتها أحداث 11سبتمبر2001م وما طرحته من تداعيات الحرب على الإرهاب الإسلامي وما أسفرت عنه من حروب، كالحرب على أفغانستان وكون تركيا عضوا في حلف الناتو، والحرب على العراق المجاورة لتركيا مع تأثيراته الواسعة في تركيا وملف الأكراد، وكان ينتظر من الحزب أن يقدم في كل هذه الملفات مواقف عملية تحظى بالرضا الغربي أولا، ثم تفسير هذه المواقف وترويجها شعبيا أمام جمهور إسلامي وقوى داخلية علمانية.[1]

المطلب الثاني : التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية بعد التأسيس.

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م، خاصة أنه يحمل أيديولوجية مختلفة(إسلامية) عن أيديولوجية الدولة العلمانية التي ترى أنه خرج من عباءة حزب الرفاه المعروف بميوله الإسلامية، ومعاداته للتوجه العلماني الكمالي، فقد وجد نفسه في مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية.

- **تحدي صياغة دستور جديد:**

يؤكّد مسئولون في حزب العدالة والتنمية أنّ الدولة التركية تعيش حالة من الاضطراب والفوضى السياسية والاقتصادية، وهنالك حاجة ماسة لدستور ديمقراطي مدني يساند الحريات وهنالك حاجة لدستور منبثق من إرادة الشعب، ودستور معاصر يساعد على تغيير البنى الاقتصادية بأسلوب معاصر.[2]

- **التحدي الاقتصادي :**

شكلت قضية الاقتصاد التركي التحدي الأكبر والأساسي لحزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة عام 2002م، خاصة في ظل الانهيار التجاري والمالي لهذا حاول قدر المستطاع القيام بإصلاحات جذرية تمس جميع قطاعات الاقتصاد. [3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 62.

[2]- هجيرة بن زيطة، المرجع السابق، ص. 164.

[3]- المرجع نفسه، ص. 144.

- **توتر العلاقة مع جماعة الخدمة:**

أدّى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية وجماعة غولن إلى نشوب أزمة بين الطرفين وصلت إلى طريق مسدود، وتكلل هذا التوتر بقرار حكومة حزب العدالة والتنمية إلغاء المدارس التحضيرية التي أسستها الجماعة وتستخدمها في استقطاب أعضاء جدد وتأمين بعض مصادر التمويل.[1]

- **القضية الكردية:**

حيث تشكّل ملف الاستنزاف الأوّل والأكبر لتركيا منذ عشرات السنين وتعتبر بابا للضغوط والتدخلات الخارجية، بعد سني خاطر فيها حزب العدالة والتنمية التركي بعملية تسوية سياسية داخلية للملف الكردي.

تبدو الحركة السياسية الكردية في تركيا اليوم بشقيها السياسي (حزب الشعب الديمقراطي) والعسكري (حزب العمال الكردستاني) على أبواب مرحلة جديدة عنوانها التدويل والحلول الانفصالية استفادة من المتغيّرات الإقليمية وخاصة الأزمة السورية.[2]

- **العلاقة مع وسائل الإعلام :**

وجهت العديد من التقارير الدولية الكثير من الانتقادات لحكومة حزب العدالة والتنمية بسبب تراجع حرية الصحافة وتحول تركيا لتغدو أكبر سجن للصحفيين على المستوى العالمي، وذلك بسجن عدد كبير من الصحفيين في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وكان رجب طيب أردوغان قد قال أمام اجتماع السفراء الأجانب المعتمدين في تركيا في 2015م :"***أقولها بتحد ليس هناك حرية في الإعلام لا في أوروبا ولا في الدول الغربية الأخرى مثلما لدينا هنا في تركيا "، وذلك ردّا على موجة الانتقادات المتواصلة ضدّه وضدّ حكومة العدالة والتنمية بسبب حملة المداهمات والتضييق على حرية الصحافة***.[3]

[1]- محمد الهامي وآخرون، المرجع السابق، ص.09.

[2]- سعيد الحاج، **التحديات الحقيقة أمام تركيا –العدالة والتنمية–** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ماي2016)، ص. 02.

[3]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص. 122.

- **عملية السلام داخل تركيا:**

شهدت تركيا صراعا عنيفا استمر قرابة العام ونصف العام في الفترة ما بين جوان 2011م حتى ديسمبر2013م، فبعدما باءت مفاوضات "أوسلو" بالفشل ووصلت إلى طريق مسدود تلك المفاوضات التي جرت بين حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب العمال الكردستاني، فقد ارتفعت حدة التوتر السياسي بسبب الاشتباكات العنيفة والاعتقالات الجماعية، نتج عنه غضب شعبي فيما بين قاطني محافظة ديار بكر أو ما يجاورها من المحافظات الأخرى ذات الأغلبية الكردية في المنطقة.[1]

- **التهديد الأمني:**

أصبح حزب العدالة والتنمية أما أخطر التحديات التي تهدد الاستقرار الداخلي للبلد ويتجلّى ذلك من خلال انهيار اتفاق الهدنة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، واستئناف الأخير لعملياته الإرهابية الموجهة ضد الجيش التركي، والتي أدّت إلى قتل مئات الجنود الأتراك، بالإضافة إلى إعلان بما يسمى تنظيم داعش عن تبني العديد من الهجمات الإرهابية على الأراضي التركية، الأمر الذي أدّى إلى تشكل حالة من القلق في الشارع التركي.

حيث تواجه تركيا اليوم تحدد المواجهة المسلحة مع الأكراد في ظروف تعمل في مصلحة الأكراد وتعزز كفاحهم المسلّح أكثر مما تصبّ في مصلحة الجيش التركي، حيث برز التحدي الكردي من بوابة الانتخابات التي حصلوا فيها على مكاسب جيدة خاصة في نسختها الأولى، لكن أيضا من البوابة الأمنية بحيث أثبتوا قدرتهم على التكيف والتحالف مع الدول الناقمة لتركيا، كما أثبتوا قدرتهم على توظيف الإرهاب للحصول على مكاسب إضافية.[2]

- **أعباء الأزمة السورية :**

حيث أصبح الملف السوري يفرز تداعيات عدّة على حكومة حزب العدالة والتنمية، من حيث أنّه رتب أعباء مالية على كاهل تركيا، فعلاوة على الاستنزاف المادي بسبب التكلفة الباهظة لدعم المعارضة المسلحة ولصد طموحات حزب العمال الكردستاني في سورية، تحملت أيضا تكلفة باهظة لإيواء ثلاث ملايين

[1]- المرجع نفسه، ص.123.

[2]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص.107.

من اللاّجئين السوريين ، وهو ما فشل الحزب في تسويق قبول أعداد جديدة من اللاّجئين السوريين، خاصة بعد تزايد أعمال العنف والإرهاب حيث تقدر الأعداد بمئات الآلاف والتي شكّلت ضغطا متزايدا على الأجهزة الأمنية وهي المنشغلة أصلا بمراقبة تحرّك تنظيم الدولة، والتصدي لهجمات الأكراد.[1]

- **تنامي الصراع السني الشيعي:**

في ظلّ التوترات الإقليمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط يبرز تنامي الطائفية بين الشيعة بقيادة إيران التي غرست نفوذها في المنطقة، وبالذات في اليمن والبحرين، والطائفة السنية بقيادة السعودية، ممّا خلق اضطرابا لدى صنّاع القرار التركي على الطائفة السنية، ممّا يعطي تحدّيا آخر للسياسة الخارجية التركية.[2]

يما يتعلق بالعراقيل الخارجية فقد واجه حزب العدالة والتنمية تحديات فمن الممكن اختزالها في الخطوات الواجب عليه إتباعها والتي تكسبه ثقة المجتمع الغربي به، سعيا منه في تبديد هواجس الغرب من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، لأنّه يعد حزب إسلامي التوجه في دولة علمانية النظام، وتحظى على عضوية لها في حلف الشمال الأطلسي، وتسعى للانضمام للإتحاد الأوروبي، ولهذا فرض على حزب العدالة والتنمية أن ينسجم ويتواءم مع المواقف التي يواجهها من خلال إعطاء كل لون مراده.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 108.

[2]- شحادة محمد غريب، المرجع السابق، ص. 106.

[3]- فادي محمود صبري صيدم، المرجع السابق، ص. 128.

المبحث الرابع :دور حزب العدالة والتنمية في تغيير الخارطة السياسية لتركيا .

انطلق حزب العدالة والتنمية من فكرة تتمحور حول إعادة بناء تركيا داخليا واستعادة دورها الفاعل خارجيا، ومن أجل تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع خاض تجربة فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة تختلف في صورتها الكلية عن التجارب التي عرفتها الجمهورية منذ تأسيسها.[1]

المطلب الأول: المسار السياسي الداخلي لتركيا.

استطاعت حكومات حزب العدالة والتنمية أن تطور من أداء الدولة التركية، فقد كانت عند تسلّمه الحكم تعاني الفساد السياسي والإداري، وكان اقتصادها مكبّلا بالعثرات والديون، ويعاني جهازها الإداري الفساد البيروقراطي الكبير، وذلك بفعل الائتلافات الحكومية الهشة التي مرت بها وواجه الحزب جملة من التحديات ومن ثم فقد كانت هناك جملة من القوانين تمثل عقبة كبيرة أمام عملية تحول ديمقراطي وإصلاح سياسي واقتصادي جاد في تركيا.

كانت القوانين تعوق كثيرا من المظاهر الدينية أيضا الدوائر الرسمية والمجال العام، فضلا عن قوانين أخرى كانت تجرّم كلّ من قد يمثل خطرا على الإطار العلماني الذي كان يحكم الجمهورية، وأثّر هذا الأمر على الحقوق والحريات ومؤسسات المجتمع المدني في تركيا، وإلى جانب المشكلات السياسية والدستورية، فإن النظام الاقتصادي كان على وشك الانهيار، كما أنّ الديون الخارجية جعلت تركيا على شفى هاوية، بفعل حجم الاستدانة الكبير الذي قامت به الحكومات الائتلافية من صندوق النقد الدولي، ما هدد بالتدخل في سياسات تركيا.[2]

انطلق حزب العدالة والتنمية من فكرة تتمحور حول إعادة بناء تركيا داخليا، واستعادة دورها الفاعل خارجيا ومن أجل تطبيق هذه الفكرة على أرض الواقع خاض تجربة فكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية جديدة تختلف في صورتها الكلية عن التجارب التي عرفتها الجمهورية منذ تأسيسها ، ولكنّها في الوقت نفسه استفادت من العناصر البارزة في معظم هذه التجارب.[3]

---

[1]- محمد الهامي وآخرون، المرجع السابق، ص.07.

[2]- المرجع نفسه، ص. 154.

[3]- المرجع نفسه، ص. 07.

فمن فكر مصطفى كمال أتاتورك وحزب الشعب الجمهوري استمد حزب العدالة والتنمية مفهوم العلمانية ولكنّه كيّف هذا المفهوم بما يوسّع الحريات ولا يقيّدها، واستفاد من تجربة حزب العدالة بقيادة عدنان مندريس في رفع سلطة الدولة عن الاقتصاد بما يناسب الطبقة الصناعية التي بدأت بالبروز والتشكّل، ورفع سلطتها عن الدين واستفاد من تجربة تورغوت أوزال رئيس حزب الوطن الأم في المجتمع بين المحافظة وبين النمط الاقتصادي الليبرالي الصريح، كما استفاد في جذوره الإسلامية من التجارب الدعوية المتعاقبة ثم من الأحزاب الإسلامية.

رافق وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم منذ عام 2002م، اهتمامه بهياكله المؤسسية الإدارية وأطره التنظيمية وقنوات التواصل بينهما ومراكز وآلية اتخاذ القرار وبناء المؤسسات الإعلامية والاقتصادية والاستشارية ومراكز تجنب تجارب حظر أحزاب سابقة ورغبة في تطويرهما بما يتلاءم مع تطور المجتمع والدولة في القرن الحادي والعشرين.[1]

لأنّ حزب العدالة والتنمية يعدّ أكثر الأحزاب انتشارا على مستوى البلاد ونتيجة للتنوع الفكري والإيديولوجي والسياسي داخله، وقد دفع ذلك قادته إلى مأسسة العمل الداخلي وفق أطر تنظيمية شديدة لتجنيبه حالات الانقسام و التجاذبات الداخلية.

تتكون الإدارة المركزية من أربع دعائم أساسية هي : المؤتمر العام، ورئاسة الحزب والمجلس الأعلى للإدارة وإصدار القرارات والمجلس التنفيذي الأعلى وفضلا عن ذلك هناك ثلاث مجالس رئيسية أخرى، هي : مجلس محكمة الديمقراطية ومجلس الانضباط الأعلى والمجلس الاستشاري الأعلى، ولكل من هذه الهيئات مهمات وسلطات، كما تتكون البنية التنظيمية من المجالس واللجان والكتل والتشكيلات التنظيمية على مستويات البلدة، ثم المنطقة ثم المحافظة ثم المركز العام.[2]

في الواقع لم يكن تطبيق رؤية حزب العدالة والتنمية وبرنامجه وخطابه يسيرا، فقد ورث تركة ثقيلة من الاحتقان السياسي والتدهور الاقتصادي والاستقطاب الاجتماعي، وبالتالي تعيّن عليه القيام بإصلاحات شاملة في كل المجالات ما يعني مواجهة عوائق كثيرة في تغيير الوضع القائم الذي تدعمه الدولة العميقة المتمثلة بالوصاية العسكرية والبيروقراطية الإدارية والقضائية.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 07.

[2]- المرجع نفسه، ص. 08.

[3]- المرجع نفسه، ص. 09.

من الممكن تحديد السياسية الداخلية لحزب العدالة والتنمية، بعد انتقاله من صفوف المعارضة ووصوله للسلطة، اختزلها في نقطتين رئيسيتين : الأولى منها العمل على نزع الشكوك التي تراود المؤسسة العسكرية من نمو التيار الإسلامي في تركيا وتوسعه في المجتمع التركي على المستويين المدني والسياسي من خلال تكرر إعلان قيادة العدالة والتنمية بأنّ حزبهم حزب ديمقراطي محافظ وليس حزبا دينيا، والتأكيد على أن الحزب يرفض إقامة دولة تركية على أساس ديني، وإن المطالبة بالحرية الدينية هي من حق الجميع، استنادا منه على المواثيق الأوروبية القائمة على فكرة أنّ الحريات الدينية هي جزء من الحرية الفردية.

كذلك وصف هذه الخطوة للعدالة والتنمية بأنها دعوية، يدعو من خلالها التيارات المعارضة له فكريا وإيديولوجيا لضرورة التعايش الآمن معه، على اعتبار أن هذا حق الجميع، مستندا بذلك على قاعدة تطبيق المنهج الديمقراطي الحر المقرون بفكرة التعايش ما بين الدولة والكنيسة عند الغرب لما تمثله تلك السياسة من مثالية عليا يطمح أصحاب المنهج العلماني للوصول له، على الرغم من أنّ تطبيق النظام الإسلامي هو الأشمل إذا ما طبق بشكله الحقيقي والسليم، لكن هذا في غاية الصعوبة تطبيقه في العصر الحديث.

أمّا النقطة الثانية والأساسية في سياسة العدالة والتنمية فإنها تتبلور في مدى وفائه بالوعود التي قطعها على نفسه الهادفة لإقناع الناخب التركي به، والتي سببت نجاحه في الانتخابات التي قادته لرئاسة الحكومة وتلك الشعارات قامت بتشخيص أسباب الأزمة الاقتصادية، وأوضحت في الوقت ذاته عن امتلاكه للترياق المناسب لها، وبسبب تلك الظروف القاسية والتي لم يجد أحد من الساسة لها حلولا، في الفترة الواقعة ما قبل وصوله لرئاسة الوزراء.[1]

بدأ حزب العدالة والتنمية بالعمل الجاد لإثبات قدرته على تحقيق ما أطلقه من وعود، وشعارات في شتى الدوائر الانتخابية، والتي أكّد من خلالها قدرته على إنقاذ تركيا والأتراك من واقعهم المرير، ونقلهم لشاطئ الأمان والاستقرار الاقتصادي الذي ينعكس بدوره على جميع مناحي الحياة.

كانت المسؤولية التي ألقيت على عاتق حزب العدالة والتنمية بداية فترة تولية منصب رئاسة الوزراء كبيرة جدا فهو دخل الحكم مستلمنا إرثا كبيرا من الهموم والمشاكل العالقة والمتراكمة منذ سنوات ، والتي كان أهمها الوضع المالي الذي عانى منه معظم المواطنين الأتراك، والتي كانت السبب الرئيسي في تجربته من قبل الناخب التركي أملا في الوصول لحلول.[2]

[1]- فادي محمود صبري صيدم، المرجع السابق، ص. 122.

[2]- المرجع نفسه، ص. 123

استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية، وبعد مواجهة عقبات ملموسة كادت تطيح الحياة السياسية المدنية، تقليم أجنحة المؤسسة العسكرية وإعادة التوازن السياسي في البلاد للمرة الأولى منذ انقلاب 1960م لصالح العملية الانتخابية وإرادة الشعب التركي، ففي علاقتهم بالحكم المدني أصبح الضباط أكثر تواضعا واهتماما بمجال عملهم الخاص بالدفاع عن البلاد وحماية أمنها، وبالرغم من أنّ الجيش لم يزل بطيئا في قيامه بتطهير صفوفه من الضباط الانقلابيين والمعادين للحياة الديمقراطية، فإن تركيا تحررت من شبح الانقلاب العسكري، بيد أن العمل الحثيث والشجاع بلا شك، الذي تعهدت حكومة رجب طيب أردوغان للتعامل الجاد مع الأزمات الداخلية.[1]

وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، سرع الحزب في عملية الإصلاح ففي 2003م، شرع إمكانية التعليم بلغات أخرى غير التركية، ومن خلال حزمة جديدة من التعديلات على الدستور، تعززت حرية الفكر والتعبير وحرية التجمّع، كما حدث تغيّر مهم في مجلس الأمن القومي، إذ أصبح هناك توازن بين الأعضاء المدنيين والعسكريين فيه، ولم يعد قادة أفرع القوات المسلّحة أعضاء في المجلس الذي أصبح يترأسه مدني، وتم إلغاء التمثيل العسكري في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، ووضعت القوات المسلحة تحت الرقابة الكاملة من قبل ديوان المحاسبة.

أسهمت هذه التغيرات في إضعاف دور الجيش في الشؤون السياسية، وتقليص الطابع الأمني للسياسة على المستويين الداخلي والخارجي، كما إنّ التغيرات في فهم الأمن القومي والأنماط الجديدة من العلاقات المدنية العسكرية، والدور الحيوي الجديد للمجتمع المدني في صنع السياسة الخارجية.[2]

المطلب الثاني: المسار السياسي الخارجي لتركيا.

تعبّر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الخارجية، عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تكون في مجموعها صيغ التعاون مع الآخرين.

[1]- إيمان دني، **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2014)، ص. 128.

[2]- عماد يوسف، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2015)، ص. 48.

السياسة الخارجية في هذا الإطار إنّما تجد أساسها وسندها في نظام الحكم القائم في تلك الدولة، وتقاليد عمله على المستوى النظري والتطبيقي مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ فاعلية هذه السياسة ترتبط بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيّرات، ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها.

تمثل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلا للنظر في توجه تركيا نحو العالم من خلال أنماط تفاعلها وسياستها مع مختلف الدول والقوى خاصة الإقليمية منها. [1]

اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال ما يزيد عن 80عام، لاسيما بعد فك الارتباط بالعالم الإسلامي وإلغاء الخلافة في 1924م، بمعلم أساسي يقوم على الانخراط في الفضاء الأوروبي الغربي، وكان من مقتضيات هذا التوجه بناء علاقات وثيقة واستراتيجية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإدارة ظهرها للشرق الأوسط الذي ترى فيه تركيا الحديثة عائقا أمام مشروعها التحديثي الذي أطلقه باني تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.

كانت المقاربة المهيمنة على السياسة الخارجية التركية لحقبة طويلة ترتكز على المبدأ الكمالي" السلام في البلاد، السلام في العالم"، ولئن كان الكثير من الخبراء في العلاقات الدولية يتفقون على أن تركيا مثلت وعلى امتداد نصف القرن الأخير حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، إذ تُحظى تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقات مميزة مع واشنطن.[2]

كما أن تركيا عضو حيوي في الحلف الأطلسي ولها مكانة خاصة في الفضاء الأوروبي، رغم أنّها لما تمنح بعد العضوية الكاملة في اتحاده، فإنّ أنقرة اليوم وبسبب تحولات دولية كبرى جرت عقب نهاية الحرب الباردة لاسيما من خلال تحول المشكل الكردي إلى مشكل دولي، ومخاوف تركيا من دور إقليمي حيوي في آسيا الوسطى، لاسيما فيما يتعلق بالمناطق النفطية هناك، ولعلّ الموقع الجغرافي الحيوي لتركيا، كجسر يربط

[1]- مصعب بن شايطة، **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3: قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 2016/2015)، ص. 02.

[2]- جلال ورغي، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2010)، ص. 67.

بين فضاءات جغرافية وقومية متعددة، أوروبية وروسية وتركفونية وإسلامية وعربية، أكسبها أهمية إستراتيجية خاصة لجميع القوى الدولية، ومنحها فرص لعب أدوار دولية حيوية إن هي رغبت في ذلك.

دفعت هذه التحولات تركيا إلى إعادة رسم سياسة خارجية جديدة قائمة على الموازنة بين الاستمرار في سياسة التعاون والانخراط في المنظومات الدولية، على غرار الأطلسي والأوروبي وحفظ السلم وبين بعد جديد يقوم على تحقيق وتعزيز مصالح تركيا القومية، وما يقتضيه ذلك من دبلوماسية غير انعزالية.[1]

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ إعلان الجمهورية وإنهاء نظام الخلافة العثمانية على يد كمال أتاتورك سنة1924م، العديد من المسارات تأثرا بالتحولات الداخلية والظروف الإقليمية المحيطة بها، ونظرا لطبيعة موقعها الاستراتيجي تجاذبتها العديد من التيارات التي وإن اتفقت على دور أكثر أهمية لتركيا في العلاقات الدولية، إلاّ أنها اختلفت في كيفية تجسيد تلك الأهداف بين الشرق والغرب، وقد رجحت كفة بما يعرف بالتيار الأتاتوركي المندفع باتجاه الغرب متحالفا معه خارجيا وحتى داخليا من خلال محاولة فرض العلمانية وحمايتها دستوريا.

ليحدث من خلال التحول الكبير في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي للسلطة في 2002م، وخاصة بعد تولي داود أحمد أوغلو حقيبة السياسة الخارجية، الذي قدّم رؤية مختلفة لعلاقات تركيا الدولية، انطلاقا من قراءته الجديدة لموقع تركيا الاستراتيجي.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 68.

[2]- يحي بوزيدي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد2002م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي، 2013/2012)، ص. 06.

بحيث ارتبطت أهداف تركيا وتوجّهاتها بالساحة الدولية ذات الطبيعة المتغيّرة، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهم المتغيّرات الخارجية التي أدّت إلى بروز السياسة الخارجية التركية باعتبارها قوّة متوسطة مؤثّرة على الساحة الإقليمية والعالمية :

- ✓ نهاية الحرب الباردة التي نتج عنها تفكّك الاتحاد السوفييتي، ممّا سبب فراغا جيوسياسيا، حتّم على تركيا الوقوع في مناطق تتشكّل من جديد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقد سمّي هذا العالم المنبثق عن الاتحاد السوفييتي بالعالم التركي الذي يقع بين جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، كما أنّ هذه المعطيات الجديدة اكتشفتها تركيا، وهي غير جاهزة من ناحية البنية التحتية والاستعداد اللوجستي، والتكتيكي حيث أعادت تركيا نظرتها بإعادة ترتيب مقاييسها الجغرافية والثقافية والسياسية والاستراتيجية انطلاقا من هذا الوضع.[1]
- ✓ عملية التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي: والتي وجدت فيها تركيا نفسها مجبرة للتوجّه بقوّة نحو الشرق الأوسط أمنيا اقتصاديا وسياسيا، وذلك للبحث عن أمن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت بموجب الموقع الجغرافي المهم وخيارات التوجّه المتاحة لتركيا.
- ✓ حرب الخليج وما خلّفته من تداعيات إقليمية خاصة على تركيا، باعتبار الجوار الجغرافي بينه وبين العراق هذا المتغيّر خلّف تحديات أمنية كبيرة على تركيا.
- ✓ المتغيّر الأمريكي، أسهم التغيّر في استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة في بروز السياسة الخارجية التركية، إذ إن انتقال الولايات المتحدة من استراتيجية الردع إلى سياسة الاحتواء في أثناء الحرب الباردة، إلى الحروب الإستباقية.
- ✓ القضاء على الإرهاب وأحداث 11سبتمبر 2001م، وما خلّفته من تداعيات على الساحة الدولية لذا فرضت الإستراتيجية الأمريكية المنتهجة على الساحة الدولية عودة الدّور التركي باعتباره شريكا استراتيجيا لا يستغني عنه في تسيير الأجندة الدولية.[2]

[1]– أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2010)، ص. 96.

[2]– شحادة محمد غريب، المرجع السابق، ص ص. 24، 25.

عرفت السياسة الخارجية التركية تحوّلا أساسيا على إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم سنة 2002م، حيث شرعت تركيا بقيادة الحزب بتطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع مستجدات الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وبدلت جهود كبيرة لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها الثقافية والتاريخية والجغرافية أمثل توظيف ، لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثمّ فقد تم تحديد مبادئ جديدة تؤطر مسار الخارجية التركية وتوجهاتها.[1]

أحدث وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا تغييرا جذريا في سياسة تركيا الخارجية لم يقتصر على التوجهات التكتيكية وإنما امتد إلى أصول السياسات المتبعة ونبغي الإشارة هنا إلى أنها المرة الأولى في تركيا التي يصل فيها حزب للسلطة وهو يحمل معه مسبقا، رؤية مختلفة لمكانة تركيا وموقعها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث سعى حزب العدالة والتنمية منذ 2002م، لجعل النظام السياسي لتركيا نموذجا لتجربة تتمحور حول ثلاثة قيم أساسية، تتمثل في الديمقراطية والعلمانية والإسلام في مسعى لتسويقها إقليميا خاصة.[2]

من جهته صرح رجب طيب أردوغان في إحدى المناسبات أن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري أو كما قال أن تركيا لا يمكن أن تجلس في مدرجات وتتفرج على اللعبة، بل أن تكون لاعبا على أرض الملعب.[3]

[1]- مصعب بن شايطة، المرجع السابق، ص. 03.

[2]- محفوظي شاكر عبد الرزاق، **العلاقات التركية العربية منذ 2002م دراسة حالة : المشرق العربي**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية، 2016)،ص. 128.

[3]- خليد حاكم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015م**، مذكر شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة مولاي طاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، 2015)، ص. 92 .

فقد وضع حزب العدالة والتنمية رؤية مستقبلية لدور تركيا الإقليمي، وهذا ما أشار إليه أحمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي الذي وضع أسس ومبادئ السياسة الخارجية التركية، منها:

- ✓ **التوازن السليم بين الحرية والأمن:** وهذا يساعد الدولة على التأثير على محيطها، لأن قدرة الدولة على توفير الأمن لشعبها دون المساس بحياته هو دليل على مشروعية النظام، عكس الأنظمة التسلطية التي تسعى لتوفير الأمن في ظل غياب تام للحريات، أو غياب الأمن بحجة منع الحريات وهذا ما يؤدي إلى اضطراب في النظام .
- ✓ **تصفير المشكلات مع دول الجوار:** لقد حسنت تركيا علاقاتها مع دول الجوار مقارنة بما كانت عليه في السابق، فقد حسنت علاقاتها مع سوريا خاصة الاقتصادية والعراق، وتحسينها مع روسيا، كذلك حسنت علاقاتها مع جورجيا وبلغاريا، أمّا إيران فقد حافظت على علاقاتها في ظل التوتر الدولي بشأن الملف النووي .
- ✓ **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:** إن تركيا تؤثر في كل من البلقان، القوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهذا ما يظهر في سياستها الخارجية.
- ✓ **سياسة خارجية متعددة الأبعاد:** بمعنى أن تكون العلاقة مع اللاعبين الدوليين علاقة متكاملة وليست بديلة عن بعضها البعض، فهي لا تركز على جهة ولا تترك جهة أخرى، وتركز على دولة وتترك دولة أخرى.
- ✓ **الدبلوماسية المتناغمة:** بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، لقد زاد نشاطها الدبلوماسي وهذا ما يظهر من خلال عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات الدولية.
- ✓ **مبدأ أسلوب دبلوماسي جديد:** إنّ تركيا تسعى بلعب دور دبلوماسي متعدد الأطراف، فهي دولة شرقية وغربية في نفس الوقت.
- ✓ **فالأبعاد التاريخية والحضارية** كلها تساعد في جعل الدولة تلعب دورا فعالاّ إقليميا ودوليا، وفي إدارة العلاقات الدولية بشكل جيد يكمن في مراعاة التوازن بين قوة الأمر الواقع وقسوة الحق، وهي المؤهلات التي تملكها تركيا لتصبح دولة نموذجية في المنطقة.[1]

[1]- غنية شطاب، المرجع السابق، ص. 71.

ركز حزب العدالة والتنمية إستراتيجية جديدة قامت على برنامج إصلاحي وتنموي من أجل إعادة تشكيل النظام السياسي بعد وصوله إلى الحكم، تسعى تركيا إلى العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي، جعلها تعتمد على العديد من القوانين التي حوّلتها إلى بلد أكثر ديمقراطية وهذا ما جعل الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني تميل إلى المشاركة في النظام السياسي بطريقة علمية.

فسياسة تركيا الجديدة تجاه الشرق الأوسط لا تعني بأية حال أن تقطع علاقاتها بأوروبا، وإنّما تعيد تشكيل سياستها الخارجية على نحو يخدم مصالحها الآخذة في الاتساع إقليميا ودوليا، ولا يجب إغفال حقيقة جوهرية هي أن محاولة تركيا إعادة تشكيل سياستها الخارجية لتصبح متعددة الأبعاد والمحاور تعود إلى ثمانينات القرن الماضي في عهد تورجوت أوزول و حزب الوطن الأم، ووعيا بحساسية الموضوع فقد تطرق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان سابقا إلى مسألة ابتعاد تركيا عن الغرب، نافيا حدوث تحولات جذرية في سياسة تركيا الخارجية، حيث أكّد أنّ "موضوع انحراف محور السياسة الخارجية التركية ليس واردا، فنحن في نفس النقطة التي كنا عليها في الفترة الأولى لاستلامنا الحكم وسنستمر على نفس الطريقة".

وأوضح أوغلو بأنّه لا بد أن تراعي السياسة الخارجية التركية نحو منطقة الشرق الأوسط القيود التاريخية والقيود الجغرافية، وأنّه من الضروري أخذ بعين الاعتبار هذين العاملين عند وضع السياسة الخارجية فتركيا يجب أن تطور علاقاتها مع دول المنطقة خاصة سوريا والعراق، وينظر أوغلو على هذه العلاقات على أنّها علاقات تكاملية ليست تنافسية، ويرى أنّه من الجيد أن يكون هناك تعاون على حساب ما يفرضه التاريخ والجغرافية على المستوى التجاري والاقتصادي.[1]

بعد المتغيرات الدولية أي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، توصلت تركيا على أنها يجب أن تحدث توازنا بعلاقاتها ومصالحها وبين كل الاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين بحيث تكون تركيا بلدا محوريا لهذا.

[1]- المرجع نفسه، ص. 95.

كان من أبرز مظاهر الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق، ففي هذه الفترة قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة بحيث استضافت اسطنبول قمة موسّعة ضمّت سوريا والأردن و إيران و مصر والسعودية، للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية على العراق.

في ذات السياق يمكن فهم نقاط الاختلاف في مواقف تركيا اتجاه السياسات الأمريكية بشأن العراق خلال الحرب وبعد الاحتلال، وفي المواقف اتجاه سوريا قبل ثورات الربيع العربي التي عرفت تحسنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة، وإنشاء ما يعرف "مجلس التعاون الإستراتيجي العالي المستوى السوري التركي" والذي جرى في إطاره التوقيع الرسمي عن إلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية.

في الأخير يمكن أن نقول عن السياسات الإقليمية للدول تبنى على عدة ركائز، مثل التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، ومدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، وتعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول.[1]

تأتي الأهمية الجيوسياسية للدول المغربية بالنسبة لتركيا باعتبارها الواجهة المقابلة التي تكمل المركزية الجيوسياسية لتركيا في القارة الأوروآسياإفريقية، فهي المدخل إلى القارة السمراء عامة وغربها خاصة، كما تشكل منطقة البحر المتوسط أهّم منطقة لتفاعل السياسيتين التركية والمغاربية في العلاقات الدولية وخاصة مع أوروبا وأولوية منطقة شرق المتوسط التي تنتمي إليها تركيا عن غربه التي تنتمي إليه الدول المغاربية يستثني منها ليبيا التي قريبة من تركيا في هذا الجانب.

بحكم التباعد الجغرافي لا تشكل الدول المغاربية تهديدا للأمن القومي التركي، بحيث تعد ليبيا الشريك الاقتصادي الأوّل لتركيا وتليها الجزائر حيث يزوّدها البلدان بالنفط والغاز، ثم تونس والمغرب، أمّا موريتانيا فهي الحلقة الأضعف، كما تحاول تركيا التنسيق مع هاته الدول لولوج السوق الإفريقية التي قفز التبادل التجاري معها إلى أضعاف ما كان عليه قبل عقد، وتوليها السياسة الخارجية التركية اهتمام متزايد، وأمام المنافسة الدولية من جهة والمعوقات والمشاكل التي تواجه الاستثمارات التركية في القارة السمراء.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص.96.

[2]- يحي بوزيدي، المرجع السابق، ص ص. 182، 183.

أمّا العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية فمنذ أن رفض البرلمان التركي في الأول من مارس 2003م، على مذكرة نشر قوات أمريكية في الأراضي التركية وفتح الجهة الشمالية من أجل ضرب العراق منذ ذلك الحين والتوتر هو السمة الواضحة في ما يخص العلاقات الثنائية التركية-الأمريكية.

رغم التصريحات التي صدرت من المسئولين الأتراك لترطيب الأجواء إلاّ أن التصريحات القوية المتعاقبة من واشنطن ولدت حقيقة للغاية وهي أنّه من الصعب جدّا عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه سابقا.

على الرغم من تردي العلاقات التركية الأمريكية بسبب أزمة العراق إلاّ أنّ وزير الخارجية التركي آنذاك عبد الله غول أكّد أنّ علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية تمضي بقوّة لأنّها على قيم مشتركة وهي الديمقراطية والحريّة والاقتصاد الحر.

كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تستغني عن تركيا حيث تعتبر تركيا الدولة الأولى التي فاتحت الولايات المتحدة بشأن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وقد وصف وزير الخارجية التركي آنذاك الشرق الأوسط الجديد بأنّه كل الشرق الأوسط مع شرق المتوسط وجنوب أوراسيا، وبالتالي إنّ تركيا تسير ضمن السياسات الإقليمية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية وإن حكومة حزب العدالة والتنمية نجحت في تثبيت طريقها وتدعم علاقاتها مع أمريكا وذلك لكي يأخذوا دورهم في الشرق الأوسط الكبير.[1]

أمّا العلاقات التركية الأوروبية من العلاقات الهامة جدا وذات الأولوية في السياسة الخارجية التركية لما يعطيه من أهمية قصوى لتحقيق هدفها المتمثّل بانضمامها للإتحاد الأوروبي.[2]

[1]- رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي- حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، عمان: كلية الآداب والعلوم، 2010)، ص ص. 108- 110.

[2]- طارق زياد الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط.1، 2014)، ص. 221.

كذلك شهدت العلاقات التركية الإيرانية تحولا كبيرا بحيث يمكن القول إنّ تركيا خرجت من الموقف التقليدي لدول الناتو الذي تعتب إيران أحد أبرز أعداء الغرب، ويصنفها كعضو بارز ضمن ما يعرف بمحور الشر، غير أنّ الأتراك صار لهم موقفهم الاستقلالي الذي يعتبر إيران دولة مسلمة من جهة ودولة جوار لا غنى عن تطوير العلاقات معها من جهة أخرى، وفي هذا السياق وقعت الدولتان في عام 2004م، اتفاق تعاون أمنيا يقضي باعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية.

فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني والجدل الدائر حوله، فقد اتخذت تركيا موقفا مغايرا لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الأخريات في حلف الناتو، إذ جاء هذا الموقف على المستوى الدبلوماسي متناغما مع التوجه الجديد للسياسة التركية ومساندا إلى حد كبير للموقف الإيراني، أكّد الأتراك تمسّكهم بالحل السلمي للمسألة معتبرين أنّ المفاوضات هي السبيل الوحيد المقبول في هذا الصدد.[1]

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، لم تخفي روسيا مخاوفها من أن تتجه الحكومة التركية الجديدة ذات المرجعية الإسلامية إلى دعم المقاتلين الشيشان بكل الوسائل ضد الحكومة الروسية، ولطمأنة روسيا صرح رئيس الوزراء آنذاك عبد الله غول لصحيفة ديلي نيوز التركية في 15نوفمبر 2002م بأنهم دولة ذات شعب مسلم يستطيع أن يكون ديمقراطيا شفافا، يتعاون مع الجماعة الدولية.[2]

لتأكيد هذا التوجه قام رئيس حزب العدالة والتنمية رجب أردوغان بزيارة روسيا في ديسمبر2002م وأكد على ضرورة وقوف تركيا مع روسيا في محاربة الإرهاب، كما أعرب الرئيس الروسي بوتين برضاه عن مستوى العلاقات التركية، ولعل زيارة الرئيس الروسي إلى تركيا نهاية العام 2004م هي التي وضعت حجر الأساس في العلاقات الثنائية، ثم تكررت الزيارات المماثلة وكانت زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى روسيا2009م اتسمت ببرنامج يدل على عمق الصداقات والتعاون الإستراتيجي.

تميزت أيضا في المرحلة الأخيرة وعلى الرغم من التقارب إلا أنه هناك وجود تباين واضح في القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك، منها مايصل إلى مستوى التناقض كما في الأزمة السورية.[3]

---

[1]- أحمد محمد وهبان، **السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير (جامعة الملك سعود، السعودية: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013)، ص. 28.

[2]- فيصل معمر خولي، **العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، 2014)، ص. 40.

[3]- صوفيا بوعلي، وفاء طوالبية، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة2010-2015م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،تخصص: دراسات استراتيجية، 2016)، ص ص.49- 51.

بالنسبة للعالم العربي فتركيا من أهم دول الجوار العربي، ولها علاقة وطيدة فيما يعرف بالأمن القومي العربي، وقد شهدت السنوات الماضية تناميا واسعا ومتزايدا لقوة السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بشكل مستقل، وقد شمل ذلك تنامي الدور على صعيد دعم القضية العربية الأولى وهي القضية الفلسطينية.[1]

سعى حزب العدالة والتنمية إلى تعميق الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية ولعب دور فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، وفي توظيف الرأي العام التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية، والنابع من المنطلق الديني والقضايا الإنسانية.

تميّزت العلاقات التركية الفلسطينية بعد 2002م بمزيد من التقدم والاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية وبشتى المجالات لتحتل مكانة هامة في السياسة الخارجية.[2]

كذلك الحال بالنسبة للعلاقات التركية الإسرائيلية بعد فترة 2002م، فقد اتسمت بعدم الاستقرار ولم تعد كما كانت في السابق، فكثيرا ما كانت تتأزم هذه العلاقات نتيجة بعض المواقف، حتى وصل الأمر إلى أن أصبحت هشة إلى درجة كبيرة، بحيث يمكن وصف العلاقات بعد حرب غزة 2008م، بالمعقّدة بعض الشيء نتيجة المواقف التي حدّدتها تركيا من هذه الحرب وصولا إلى حادثة سفينة مرمره التي أثرت بشكل كبير في علاقتهما بعد أن هاجمت إسرائيل هذه السفينة.[3]

على صعيد العلاقات التركية السورية فبعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية وتقلده زمام الحكم في تركيا منذ ذلك الحين شهدت العلاقات التركية السورية تقاربا كبيرا، وصل إلى حدّ عالي من التنسيق والتعاون، وبعد احتلال العراق عام 2003م، رأى الطرفان السوري والتركي أنّه من الضرورة بمكان تغيير سياستها تجاه بعضهما وتنسيق مواقفهما لمواجه الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق وأكّدوا على ضرورة وحدة العراق .[4]

---

[1]- بولنت آراس وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط.1، 2012)،ص. 35.

[2]- طارق زياد الشرطي، المرجع السابق، ص. 221.

[3]- محمد ياس خضير الفريري، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي1993-2010م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2010)، ص. 128.

[4]- إيمان دني، المرجع السابق، ص. 164.

غير أنّه مع قيام الثورة السورية في مارس 2011م، تأثرت العلاقات إلى حد كبير وعلى نحو سلبي في علاقات تركيا بنظام بشار الأسد الحاكم في سوريا، وجاء ذلك على إثر فشل كافة المحاولات المضنية التي قام بها الأتراك لحثّ الرئيس السوري على إصلاحات ديمقراطية حقيقية ترضي طموحات شعبه في هذا الخصوص وفي ظل فشل كل الجهود المبذولة أخذت العلاقات بين الدولتين تتجه شيئا فشيئا نحو التدهور، وأعلن الأتراك صراحة تأييدهم للثورة السورية .[1]

بالتالي فقد شهدت العلاقات التركية العربية بعد العام 2002م، تحولا كبيرا تمثل بالمزيد من التقارب والتعاون، بحيث عمل زعيم الحزب رجب طيب أردوغان على تغيير الدور التركي الإقليمي بشكل لافت وبترحيب عربي و إسلامي.[2]

نستخلص مما سبق أن علاقات تركيا بجوارها الإقليمي اختلفت باختلاف الدول، ففي ظل سياسة العمق الإستراتيجي ومن خلال سياستها الخارجية القائمة على تعدد الأطراف أصبح وضعها كدولة أكثر مركزية، وحاولت استغلال امتيازاتها الجيوسياسية وفق ما تراه ما يحقق مصالحها القومية وحل جميع مشاكلها مع دول الجوار من خلال سياسة تصفير المشكلات وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات العالقة حتى تتفرغ لتتمكن من أن تكون دولة محورية ومركزية ضمن الأحداث الإقليمية والدولية، خاصة مع رغبتها في لعب دور محوري في المنطقة ومحاولة تقديم نفسها كبديل مناسب ووسيط مستقل ونزيه لحل الخلافات والصراعات.[3]

[1]- أحمد محمد وهبان، المرجع السابق، ص.32.

[2]- طارق زياد الشرطي، المرجع السابق، ص.157.

[3]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص.68.

استنتاجات الفصل الثاني:

- تأسس حزب العدالة على يد مجموعة من المناضلين المنشقين عن حزب الفضيلة بقيادة رجب طيب أردوغان وعبد الله غول وداود أوغلو، بعد مجموعة من الظروف التي أدت بظهور هذا الحزب.
- اختلفت مواقف القوى السياسية والعسكرية من تأسيس حزب العدالة والتنمية.
- إن نجاح حزب العدالة والتنمية بكل ما ذهب إليه يعود إلى التجربة الشخصية للقائمين عليه، والتي استفادت من كل محاولات الأحزاب الإسلامية السابقة على مجيء حزب العدالة والتنمية.
- إن حزب العدالة والتنمية وعلى رأسه رجب طيب أردوغان يمتاز بمرونة عالية قل نظيرها أو تكون معدومة في أغلب الأحزاب والكتل والحركات الإسلامية في الشرق الأوسط وخاصة في العالم العربي.
- إن الحزب حزب العدالة والتنمية وفق بين رغبات الشعب والنهج الإيديولوجي العلماني الذي رسمه الزعماء الأوائل لتركيا الحديثة.
- حقق حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان مجموعة من الإنجازات على كافة الأصعدة وتحقيقه نتائج بنسبة عالية في كل الانتخابات منذ وصوله سواء البرلمانية أو المحلية، من خلال الأهداف والبرامج التي سطرها لبلوغ أهدافه سواء الداخلية أو الخارجية.
- إن الإصلاحات التي قامت بها حزب العدالة والتنمية كانت بمثابة إعداد تركيا للدخول في الإتحاد الأوروبي نتيجة طبيعية لعملية التحديث، وتلبية معايير انضمامها خطوة مهمة وأساسية للمجتمع التركي.
- إن الدعاوى التآمرية التي ألحقت بالحزب باءت بالفشل، كما أن تخطي الحزب للعقبات التي يثيرها العلمانيون بين حين وآخر دليل على النهج الذي ينتهجه الحزب.
- استطاع حزب العدالة والتنمية أن يقوم بعدة إصلاحات من شأنها أن تغير المسار السياسي التركي على المستوى الداخلي من خلال تقليص دور المؤسسة العسكرية والنهوض بالاقتصاد، من جهة ومن جهة أخرى ساهم دور حزب العدالة والتنمية في إعادة قلب موازين السياسة الخارجية من خلال تسطيره لمبادئ تعمل لصالح التقارب وتصفير المشكلات مع دول الجوار والعمل على التوجه نحو نهج يتماشى و مصالحها، في سياسة خارجية متعددة الأبعاد بمعنى أن تكون العلاقة مع اللاعبين الدوليين علاقة متكاملة وليست بديلة عن بعضها البعض، فهي لا تركز على جهة ولا تترك جهة أخرى، وتركز على دولة وتترك دولة أخرى.

الفصل الثالث:

دور حزب العدالة والتنمية

في تحقيق التحول

الديمقراطي في تركيا.

تمهيد:

منذ اللحظة الأولى لقيام حزب العدالة والتنمية وهو ينظر إلى القيام بدور التغيير في السياسة التركية فقد بعد تسلمه السلطة بعد 2002م بتغييرات جذرية سياسيا ودستورية، أدت إلى انقلابات في الخارطة السياسية التركية.

حيث في هذا الفصل حاولت تقسيمه إلى أربع مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى العدالة والتنمية والتحول الديمقراطي في تركيا من خلال العمل السياسي في الحزب والديمقراطية الداخلية وكذلك التجربة الديمقراطية لحزب العدالة والتنمية في السلطة.

وفي المبحث الثاني دور حزب العدالة والتنمية في رسم الإصلاحات السياسية في الداخل التركي والوقوف الإصلاحات السياسية والدستورية وكذا الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

أما المبحث الثالث جهود حزب العدالة والتنمية ودعم التحول الديمقراطي في تركيا والتركيز على مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.

أما في الأخير مستقبل السياسة التركية في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية.

المبحث الأول: العدالة والتنمية والعملية الديمقراطية في تركيا.

في هذا المبحث تم التطرق إلى مطلبين الأول تناول العمل السياسي الداخلي لحزب العدالة والتنمية وتفعيله للعملية الديمقراطية الداخلية بين أعضاء ومؤسسي الحزب.

أما المطلب الثاني فقد ركز على العملية الديمقراطية لحزب العدالة والتنمية في السلطة وبروزه على الساحة السياسية، والجانب التطبيقي والعملي وآليات هذا الحزب في بلورة العمل الديمقراطي في السلطة.

المطلب الأول: العمل السياسي في الحزب والديمقراطية الداخلية.

يملك رجب طيب أردوغان من السمات الشخصية والصفات القيادية والمهارات المختلفة ما جعله أكثر من رئيس لحزب حاكم وقائد لحركة سياسية، ليصبح صانع التغيير ورمز «تركيا الجديدة»، وقد راكم مع حزبه وحكوماته خلال السنوات الماضية إنجازات كثيرة كان له فيها فضل كبير.

اليوم تبدو زعامة أردوغان بلا مهدد أو منافس، ليقود الحزب والحكومة والدولة خصوصًا بعد إقرار التعديل الدستوري المشتمل على الانتقال للنظام الرئاسي ثم عودته لرئاسة حزب العدالة والتنمية بعد أن تركه اضطرارًا واستجابةً للدستور إثر انتخابه رئيسًا في 2014.

بيد أن المركزية التي يدير بها أردوغان الحزب والحكومة، والتي كان لها فوائدها في عدد من القضايا والأزمات تحرم تركيا والحزب من بعض الكفاءات، بحيث بات أردوغان اليوم الوحيد المتبقي في دوائر الحزب القيادية من بين القيادات المؤسِّسة بعد ابتعاد عبد الله غول وأرنيتش وباباجان وداود أوغلو وآخرين[1].

يبلغ أعضاء حزب العدالة في البرلمان الحالي 326 عضوا من 550 عضوا هم إجمالي أعضاء البرلمان التركي، مما يجعلهم يمثلون الأغلبية المريحة، حسب بعض الأرقام فان أعضاء حزب العدالة يصلون إلى 8.5 مليون عضو، من بينهم 3.5 مليون امرأة.

[1] – سعيد الحاج، **في ذكرى تأسيسه: 16 عامًا من تجربة العدالة والتنمية**، على الرابط:

https://www.ida2at.com/on-its-anniversary-16-years-of-experience-of-justice-and-/development(23/05/2018)

بالرغم من مضي سنوات على حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا، فإن الحزب لم يدفع بأي امرأة محجبة من عضواته إلى عضوية البرلمان، على الرغم من المئات من عضوات الحزب محجبات، وفضل أن يدفع بغير المحجبات من عضواته إلى البرلمان.[1]

12 سبتمبر 2015 أقام حزب العدالة والتنمية مؤتمره الخامس وأعلن عن تشكيل قيادة مركزية جديدة بعد إعادة انتخاب أحمد داود أوغلو رئيساً للحزب، وتم استبعاد قيادات مؤسسة للحزب من القيادة المركزية الصحافة التركية تحدثت عن محاولات قام بها رئيس الوزراء أحمد داود أوغلو لتشكيل قيادة مركزية موالية له إلا أن الرئيس أردوغان أطلق يد مستشاره السياسي بنالي يلدرم وزير الاتصالات السابق الذي جمع تواقيع ما يقارب من ألف عضو من أعضاء الحزب ليضمن فوزه فيما إذا ترشح لرئاسة الحزب.

كان حسين شيليك قال لصحيفة (حُرييت) بأنه تم تهميش وإبعاد 98 % من قياديي حزب العدالة والتنمية بشكل مدروس خلال السنوات الأربع الماضية وأن القيادات الحالية هي وصولية ومنتفعة. وبالنظر إلى الأمور الخلافية داخل الحزب الحاكم التي كانت خفية عن الإعلام ثم ظهرت علنا في تصريحات متبادلة بين القيادات الحالية والقيادات المقالة، فإنه يمكن القول أن أهم ادعاءات المعارضة داخل العدالة والتنمية هي هيمنة أردوغان على قرارات الحزب والحكومة.

يقول المراقبون أن السبب الرئيسي لتأسيس حزب العدالة والتنمية هو نفور القيادات المؤسسة من تسلط القيادات الكبيرة في حزب الفضيلة مما جعلها تلجأ إلى تأسيس حزب جديد لإفساح المجال للقيادات الشابة من المشاركة في القيادة السياسية. ويبدو أن القيادات نفسها تشتكي من انفراد الرئيس أردوغان بقرارات الحزب واستبعاد الرفاق المؤسسين، مؤيدو أردوغان يقولون أنه يمتلك كاريزما قوية تجعله يفرض قراراته على الحزب والدولة وبنفس الوقت يمتلك شعبية كبيرة وهو ما لا يمتلكه الآخرون، الآخرون يرون أن الحزب صار مقترنا بشخص أردوغان بعد إقصاء القيادات الأخرى مع أن الدستور التركي يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية مستقلا عن أي حزب سياسي.[2]

---

[1]- جابر الحرمي، **تركيا الجديدة (1): حزب العدالة والتنمية.. 10 سنوات من إدارة الصراع بذكاء**، على الرابط:

https://www.al-sharq.com/opinion/13/05/2013 (20/05/2018)

[2]- أحمد حسن علي ، **الأزمة الداخلية في حزب العدالة والتنمية التركي**،على الرابط:

http://www.bayancenter.org/2016/04/1919/ (15/05/2018)

رئيس الجمهورية في الدستور التركي لا يمتلك أي صلاحيات تنفيذية، وتعطى كل السلطات إلى رئيس الوزراء، لكن ما يحصل أن هناك تداخل ادوار بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وازداد التداخل شدة عندما أصبح انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب وليس من مجلس النواب كما كان في السابق، فصار رئيس الجمهورية يحضر جلسة مجلس الوزراء بل ويديرها ويخرج بقرارات حكومية. كل ذلك انعكس على الحزب الحاكم وسط رفض قيادات التيار المؤسس[1].

المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية لحزب العدالة والتنمية في السلطة.

يشكّل الاستفتاء التركي على التعديل الدستوري تطوراً مهماً في سياق التجربة الديمقراطية التركية من ناحيتين: قناعة الشعب التركي بمصداقية الانتخابات، ما جعله يحتكم إلى صناديق الاقتراع لحل الخلافات وأن الانتقال من نظام برلماني إلى رئاسي يعتبر نقلة في تطور التجربة الديمقراطية، لن تعرف نتائجها حال تطبيق التعديل بعد سنتين. ونتحدث هنا عن ديمقراطية ناشئة استطاعت تركيا فيها المحافظة على العملية الديمقراطية مع وجود دولة عميقة ومؤسسة عسكرية، طالما اخترقت المجال السياسي المؤسساتي التداولي.[2]

إن أساس النظرة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية أن تركيا اليوم قائمة على تحول تاريخي، تتكوّن فيه تركيا دولة حرة ومدنية وديمقراطية، أكثر من قبل، ودولة كبرى في المقاييس العالمية اقتصاديًا وسياسيًا، ولم يمر عقد على بداية التحول التركي نحو المدنية والديمقراطية حتى بدأ التحول العربي بالإعلان عن مشروعه وثوراته نحو التغيير، وإسقاط الاستبداد، وإعلاء الديمقراطية أيضًا، وكما كان الحال في تركيا في عدم ادّعاء العهود السابقة محاربة الديمقراطية، كذلك كان الحال في الدول العربية التي شهدت الثورات في بلدانها وإسقاط الأنظمة، فقد ادعت جميعها الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، ولم تكن تمارس إلّا الاستبداد والقمع والفساد، أي إن هذه القيم كانت تُدّعى في العقود السابقة، ولكن الواقع كان بخلاف ذلك.[3]

لقد كان الاستبداد الدستوري هو المهيمن في تركيا، عندما كانت تركيا تحت سيطرة العسكر وحلف الناتو، وبعد أن تغيّر الوضع الدولي في عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، أخذت تركيا طريقها في التحرر الداخلي

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- حسين عبد العزيز، **تركيا والتحول الديمقراطي الثاني**، على الرابط:

www.alaraby.co.uk/opinion/2017/4/24/-1 (24/05/2018)

[3]- أحمد حسن علي، المرجع السابق.

والتحرر الخارجي معًا، وأخذت بإقامة علاقاتها الدولية على أساس مصالحه، ومع من تختارهم، ولذلك بدأت بالانفتاح الداخلي مع القوميات العرقية والإثنية التركية جميعها، على مبدأ المواطنة في الحقوق والواجبات وقبول التعددية الحزبية السياسية والانفتاح على القوميات التركية جميعها، وبدأت في عصر المصالحة مع ذاتها فهي عضو في العالم الإسلامي قبل أن تكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي، وهويتها الدينية والثقافية هوية إسلامية، وهي جزء من المشرق في النشأة والتكوين والعلاقات التاريخية، وكل محاولة لإخراجها من هويتها الأصلية تمثل ضعفًا داخليًا، من دون أن يضيف لها قوة في الخارج إطلاقًا.

لم يكن المسار الديمقراطي في تركيا مفروشًا بالورود، بل قُدِّمت التضحيات تلو التضحيات، وتعرض كثير من القادة للإعدام والسجن من جانب المؤسسة العسكرية والاستبداد السياسي، وتعرضت الحكومات الديمقراطية المنتخبة من الشعب لانقلابات عسكرية كما وقع في عام 1980م، وتعرضت الأحزاب السياسية المدنية للاستقالة والحل من جانب محاكم أمن الدولة الدستورية التركية، وحرم أعضاؤها من العمل السياسي لسنوات عدة، وما تزال معركة الديمقراطية قائمة في تركيا حتى اليوم.[1]

كانت الانتخابات الأخيرة مشهدًا ديمقراطيًا عظيمًا، أفرزت التمثيل الحقيقي والكامل لأصوات الشعب التركي، وما مشروع صوغ الدستور الجديد إلا الخطوة الأساس والأخيرة في تمكين الديمقراطية دستوريًّا فالديمقراطية ليست ثقافة اجتماعية، ولا وعيًا سياسيًّا، ولا احترامًا للآخر فحسب، إنما ذلك جميعه، وصوغ قانوني دستوري، يجمع المواطنين كلّهم، والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية والدولة وسلطات النظام كافة على احترامه والالتزام به، وإلا كانت عرضة للأهواء والتفسيرات المختلفة والتلاعب.[2]

قبل قيام الثورات العربية المعاصرة كان التطلع إلى التجربة الديمقراطية التركية يحمل نوعًا من الإعجاب والتقدير، وخصوصًا بعد أن اقترب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان من مشاعر المواطن العربي وقلبه

[1] – المرجع نفسه.

[2] – محمد زاهد جلول، **الإسلام والتجربة الديمقراطية في تركيا**، في الموقع:

https://harmoon.org/archives/3970 (12/05/2018)

وعقله، بل مآسيه أيضًا، ومصدر هذا الإعجاب قدرة حزب العدالة والتنمية على إحداث تقدم اجتماعي واقتصادي وسياسي، داخلي وخارجي، وهو في السلطة السياسية الديمقراطية، مع ما يوصف به حزب العدالة والتنمية إعلاميًا بأنه حزب إسلامي أو حزب ذو مرجعية دينية في أصوله وجذوره، أو إن أعضاءه بصفتهم الفردية هم أناس متدينون، فأعطى بذلك الأحزاب العربية الليبرالية والحركات القومية والإسلامية أملًا و أنموذجًا في إمكان تولي السلطة، ومنحها عزيمة في قدرتها على النهوض بأوطانها ودولها وفق النموذج التركي أو غيره المهم أنّ في إمكانها بعد التجربة التركية المعاصرة أن تتولى السلطة بطريق الديمقراطية وصناديق الاقتراع وأن تنفذ خططها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من دون خوف، ولا تخوف من إقصاء.[1]

[1]– محمد زاهد جلول، المرجع السابق.

المبحث الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في رسم الإصلاحات السياسية في الداخل التركي.

سطّر حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان سياسة داخلية تعتمد على تطوير الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، وهذا من خلال تشريعات دستورية وقانونية واقتصادية استطاعت النهوض بالاقتصاد التركي والحفاظ على الاستقرار السياسي الذي عانت منه السياسة التركية لعقود طويلة بحيث تضمنت الإصلاحات المجالات التالية:[1]

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية والدستورية

سعى حزب وحكومة العدالة والتنمية إلى إجراء عدّة إصلاحات بنيوية وتغييرات وتعديلات دستورية وقانونية، وقد أخذ بكل وسائل التحديث وفي كل ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على هوية المجتمع التركي مما جعله مقبولا في تركيا ، وإعادة انتخابه أكثر من مرة وانتخاب الرئيس عبد الله غول رغم المعارضة الكبيرة من قبل العلمانية، وقيادات الجيش التركي التي وقفت ضد ترشحه، لكن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب مكّنه من الحصول على المنصب.[2]

استطاع حزب العدالة والتنمية إطلاق مشروع سياسي ديمقراطي يقترب من مقاييس الديمقراطية كما استطاع أن يرسخ صورة ناجحة إلى حدّ كبير من الممارسات الديمقراطية وفقا للمعايير الأوروبية.

---

[1]- نعيمة بغداد باي، **استراتيجية التغيير السياسي عند الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية– دراسة مقارنة بين مصر وتركيا**– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014/2013)، ص.241.

[2]- زياد عبد الوهاب النعيمي، **الاستفتاء الدستوري في تركيا –ثقة جديدة يمنحها أردوغان للشعب**–، على الرابط:

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=11561 (02/05/2018)

من أهم الإصلاحات السياسية الداخلية استصدار حكومة رجب طيب أردوغان في بدايات 2003م، حزما قانونية صادق عليها البرلمان في 2003/07/30م وجاءت متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات، وقد أعطت هذه التعديلات الدستورية دفعة قوية للحياة السياسية للبلاد ولقد انطلق الحزب في معركته للتعديل الدستوري من قضيتين أولهما تعزيز فرص الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي عبر تحقيق معايير كوبنهاجن والثانية التطلع إلى ترتيب البيت الداخلي في إطار مسيرة إصلاح سياسي.[1]

إن حزمة الإصلاحات الدستورية التي باشرتها حكومة رجب طيب أردوغان كان لها أثرا كبيرا في تعزيز الديمقراطية بتركيا ، وهذا ما جعل ستيفان فولي مفوض التوسع بالإتحاد الأوربي كما أسلفنا الذكر سابقا التأكيد في أعقاب الإعلان عن نتائج الاستفتاء أن انتصار الاستفتاء يظهر استمرار التزام المواطنين الأتراك بالإصلاحات في ضوء تعزيزهم حقوقهم وحرياتهم وأنها تسير في الاتجاه الصحيح الذي يهدف إلى ترسيخ الديمقراطية كما حث أنقرة على تطبيق المزيد من التعديلات الدستورية .

نذكر الآن أهم المواد التي تم تعديلها من قبل حزب العدالة والتنمية، مع الإشارة أن هناك مواد أخرى تم تعديلها، لكن سنحاول هنا الوقوف على أبرزها وأهمها.

- ✓ المادة (04):من قانون مجلس الأمن القومي لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي و أمانته العامة قد تحولا إلى مجرد جهاز استشاري وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية.[2]
- ✓ المادة (05):تم تعديل هذه المادة من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر.
- ✓ المادة (13):من قانون مجلس الأمن القومي لتفذ أمانته العامة ودورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرار مجلس الأمن القومي، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات لتصبح مهمة أمانته تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

[1]- نعيمة بغداد باي، المرجع السابق، ص.247.

[2]- رضا كشان، **المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، مذكر ماجستير في العلوم السياسية(جامعة جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة،2013/2012)، ص.194.

- ✓ المادة (15):من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية 17 مدنيا منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين محمد البوجان، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي .[1]
- ✓ المادة (30): من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تخفي الكوادر العسكرية من الخضوع الرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
- ✓ المادة (54):نصت هذه المادة على أنه يتاح أمام العمال والموظفين فرصة للقيام بكافة أنواع الضرائب والاحتجاج على فرض الضرائب والقرارات الصادرة من الحكومة التي تمس أعمالهم ومداخلهم وسيمنح دور أكثر فاعلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ المادة (125) :ووفقا لهذه المادة لم يعد بإمكان أي مؤسسة تقويض وتحجيم حقوق السلطة ولا تتغير قراراتها بحجة المحاكمة في مكان الاختصاص .
- ✓ المادة (131):الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم ،كما ألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسسين مدنيين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري .
- ✓ المادة (145):نصت هذه المادة على حصر مهام المحاكم العسكرية بالنظر في العمليات العسكرية والعسكريين فقط ومقاضاة المتهمين بتهديد وحدة البلاد واستهداف الدستور التركي أمام المحاكم المدنية.
- ✓ وقد شملت هذه التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم في الجرائم التي ارتكبوها وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط وتحت إشراف السلطة المدنية.

ضمنت التعديلات قيام لجان المجلس الوطني الكبير التركي (البرلمان) ووزارة مالية برقابة نفقات المؤسسة العسكرية وهو ما لم يكن مسموحا به من قبل، إلى جانب التعديلات المتعلقة باختصاص المحاكم المدنية بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صفوف القوات المسلحة.[2]

[1]- معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011)، ص.26.

[2]- رضا كشان، المرجع السابق، ص ص.195، 196.

إن هذه التعديلات الدستورية وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية في مكان لا يمكن أن يتواصل تقدمه دون تلك التعديلات سواء في مستوى الداخل والخارج داخليا لما حققه الحزب من إنجازات بحاجة إلى تعزيزها، وخارجيا لأن ثمة قناعة بأن بعض مواد الدستور الحالي لم يعد يتناسب وصعود النفوذ التركي إقليميا ودوليا، ثم إن النتائج الإيجابية التي حققتها الحكومة داخليا وخارجيا مكنها في وقت سابق من إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي وتقليص سلطاته التنفيذية مما أدى إلى الحد من الدور الكبير للجيش لصالح الحكومة المدنية بعد ما كان طوال العقود الماضية هو من يعطي الأوامر للحكومة على شكل توصيات ملزمة التنفيذ عبر مجلس الأمن القومي.[1]

بدأ حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان في مطلع سنة 2011 م بإثارة الحديث مجددا عن الدستور الجديد وطرح البرلمان مشروع إصلاحات دستورية رافقتها حملة إعلامية دعائية كبيرة في الإعلام التركي والعربي والعالمي على أن تركيا مصممة على سن دستور مدني ديمقراطي جديد، حيث أن الدستور المعمول به قبل تعديل الدستور والذي صاغه قادة الانقلاب سنة 1982م الذي تضمن 177 مادة أساسية لم تطال التعديلات الأردوغانية للدستور سوى 26 مادة فقط، وإلى جانب المواد التي تم تعديلها التي ذكرناها آنفا نجد المواد 144و159 فيما يتعلق بتأطير دور وزير العدل في حالات التحقيق والتفتيش التي تطال موظفي الوزارة والمحاكم والتفتيش .[2]

وصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي فعدلت بعض مواد الدستور لتوطيد أمنها ولتعزيز دعائم الديمقراطية على النحو التالي:

- ✓ تجري انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.

[1]- عبد الله القفاري، **"الديمقراطية التركية هل تجاوزت الطور الأتاتوركي؟"** ، الرياض، السعودية، ع.15428، 2010/09/20.

[2]- رضا كشان، المرجع السابق، ص.197.

- ✓ ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين لانتخاب النيابية.
- ✓ تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر.
- ✓ رفع أعضاء المحكمة الدستورية من 11إلى 17عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
- ✓ رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7أعضاء22 عضوا، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.[1]

فجرت معركة التعديل الدستوري جدلا متفاقما بين حزب العدالة والتنمية وبين القوى العلمانية فهذا التعديل ليس مجرّد تعديل بعض المواد وإنما يعتبر قضية مصيرية لطرفي الصراع ، إذ يتعلق الأمر بنظريتين مختلفتين إيديولوجيا للدولة والمجتمع وآليات إدارة البلاد وخياراتها السياسية، فالمعارضة العلمانية ترى فيها بمثابة انقلاب أبيض على آلي إدارة البلاد مؤسسات البلاد والإرث السياسي لمصطفى كمال أتاتورك.[2]

كانت الإصلاحات الدستورية التي جرت في 12سبتمبر2010م هي الأكثر أهمية، وكانت تخص المحكمة الدستورية على وجه التحديد، إذ أُجريت حزمة الإصلاحات التي اقترحها مجلس النواب على المحكمة الدستورية ما عدا مادة واحدة، وتمت الموافقة على تحويل هذه المواد إلى الاستفتاء الشعبي ، وقد احتوت حزمة الإصلاحات على 26مادة تمسّ المحكمة الدستورية والهيئة العليا للقضاة والمحامين، كما احتوت على مواد تهدف إلى رفع الحصانة عن قادة الانقلاب العسكري عام 1980م.

يمكن تقسيم هذه المواد التي احتوتها حزمة الإصلاحات إلى قسمين :قسم يخص إصلاح المحكمة الدستورية، وقسم آخر يخص الجيش والمؤسسة العسكرية ، وكانت حزم الإصلاحات هذه كفيلة بتغيير الخارطة السياسية لتركيا.[3]

---

[1]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، **دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي–حزب العدالة والتنمية في تركيا2001–2015 نموذجا**–مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2016/2015)، ص. 91.

[2]- نعيمة بغداد باي، المرجع السابق، ص. 248.

[3]- محمد الهامي وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي : دراسة في الفكر والتجربة** (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط. 1، 2016)، ص. 162.

✓ **الإصلاحات في مجال الحريات :**

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وهي تسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها:

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا، والسماح للقوميات التركية بتعلم لغتها وتعليمها، فأصبح بإمكان بث برامج تليفزيونية باللغة الكردية .
- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السجون أو مراكز الشرطة، وتوسيع حرية التجمعات والمظاهرات وسن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات والسماح بالتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.
- عدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالة الحرب، وإلغاء عقوبة الإعدام وإلغاء محاكم أمن الدولة.
- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي، وتخفيف القيود على حق الإضراب كشكل من أشكال الحقوق الاقتصادية.
- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية.[1]

في إطار الانفتاح على الأقليات تبرز القضية الكردية التي أولاها حزب العدالة والتنمية أهمية خاصة بالنظر لتأثيرها في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع ووحدة الأراضي التركية دون إغفال امتدادها الخارجي لطبيعة العلاقة مع الدول الإقليمية (العراق –سوريا –إيران –روسيا) ولأجل حل المعضلة

[1]– أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص. 92.

الكردية انتهج حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة تختلف عن رؤية الحل الأمني التي أثبتت فشلها وهي المقاربة التي بنيت على :

- **محور التسوية السياسية** : وهو ما شرعت فيه حكومة حزب العدالة والتنمية علنا في عام 2005 م حيث صرح رجب طيب أردوغان خلال زيارته لديار بكر أن المسألة الكردية مشكلته وانه تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى، حيث أبدى عزم الحزب على الإشكال ديمقراطيا من أجل توفير حقوق المواطنة والرفاه الاقتصادي، وفي العام 2009مأطلق مبادرة الانفتاح الديمقراطي وتمثلت هذه الجهود في محادثات غير مباشرة بين الحكومة وعبد الله أوجلان منذ فيفري 2013م.[1]

أيضا وفي مجال الإصلاحات الحقوقية والقانونية فقد سن الحزب العديد من القوانين التي تتيح للفرد هامشا من الحرية يتلاءم مع كرامته، وبالتالي يمكننا أن نثبت هنا أن هذه النزعة التصالحية وذلك الانفتاح الذي خاضه حزب العدالة والتنمية الذي طالما اتهمت من خصموها العلمانيين بالرجعية أنها أقرب إلى الحداثة والمدنية المعاصرة من الأحزاب الأخرى سواء الكمالية أو اليسارية أو اليمينية ، وهو ما أثبته الواقع العملي لهذه الحكومة وترجم ذلك واقعيا من خلال شعبية حكومة حزب العدالة والتنمية .

✓ **الإصلاحات في المؤسسة العسكرية:**

حينما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا كان محملا بذكريات مؤلمة تمثلت في زلزال الانقلابات العسكرية المتوالية التي قادتها حامية المؤسسة العلمانية والمتمثلة في قادة الجيش، والتي قضت على حلم الاستقرار السياسي في تركيا، ولذلك أصبح من أولويات حكومة حزب العدالة والتنمية إحداث تغييرات دستورية من شأنها الحد من هيمنة المؤسسة العسكرية.[2]

من بين أهم القوانين التي تصب في هذا الهدف، القانون الذي ينزع الصفة التنفيذية عن مجلس الأمن القومي ويجعل له الصفة الاستشارية فقط، حيث كان مجلس الأمن القومي يتخذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش من التعيين إلى الترقية إلى العزل دون استشارة لا وزير الدفاع ولا رئيس الوزراء، وأيضا لم تكن أي جهة رسمية

[1]- علي الزيقم، التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2003-2016، مذكرة شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية،2017/2016)، ص.90.

[2]- المرجع نفسه، ص.91.

لها القدرة على متابعة نفقات الجيش، مما فتح الباب أما النهب وسوء الاستغلال، كما قامت هذه المؤسسة بطرد ما يقارب 871ضابط وضابط صف، وكان المبرر المباشر عدم الانضباط، غير أن السبب الحقيقي هو أنهم متدينون وزوجاتهم يرتدين الحجاب، ولذلك قام الحزب بإجراء تغييرات جذرية داخل هذه المؤسسة عن طريق إصلاحات دستورية بموجبها لم يعد لرئيس الأركان الحق في تعيين أمين عام هذه المؤسسة وجعلته بيد رئيس الوزراء ويترشح لهذا المنصب مدنيون لأول مرّة في تاريخ هذه المؤسسة.

كما تم تعديل 37مادة دستورية، من أهمها المادة 118الخاصة بمجلس الأمن القومي بترسيم عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، في ترجيح واضح لكفة الصفة المدنية داخل المجلس، وشملت التعديلات قرارات المجلس التي أصبحت تحت تقييم مجلس الوزراء.[1]

لم تتوقف التعديلات عند هذا الحد بل تم تعديل المادة15 من قانون مجلس الأمن القومي التي كانت تنص على أن يتولى أمانة المجلس شخصية عسكرية، لتنص بعد التعديل على إمكانية أن يتم تعيين شخصية مدنية لمهمة الأمين العام للمجلس وهو ما تم بالفعل حيث بمجرد انتهاء ولاية الأمين العام السابق تم تعيين محمد البوجان في 17أوت 2004م ليصبح أول مدني يتولى هذا المنصب، بالإضافة إلى إلغاء مجموعة من المواد التي قلّصت من نفوذ هذا المجلس، كما تم تعديل المادة 30من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية، وأيضا تم إلغاء المواد التي كانت تعطي الحق لأمانة المجلس في الحصول على الوثائق والمعلومات السرية عند طلبها من الوزارات والمؤسسات الرسمية، كما تم تعديل العديد من المواد التي كانت تلزم بعضوية بعض الجنرالات في بعض المؤسسات كالمجلس الأعلى للتعليم العالي، واتحاد الإذاعة والتلفزيون وغيرهما.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 93.

[2]- المرجع نفسه، ص. 94.

هذه التعديلات الخاصة بالجيش والمؤسسة القضائية هي التي استأثرت بالاهتمام وثار حولها الخلاف من بين 26تعديلا التي جرى عليها الاستفتاء، وفي هذا دليل على أن الاستفتاء الحقيقي كان على الاختيار بين حكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة وبين حكومة العسكر وعصبة القضاة الموازية.

لا ريب أن التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي العام في استفتاء 12 سبتمبر 2010م كانت بمثابة نهاية لنظام الوصاية العسكرية في تركيا، حيث شلت قدرته على التدخل في الحياة السياسية وجردته من الحصانة القضائية فأصبح بالإمكان محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية ،كما فتحت الطريق أمام مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذي جرى عام 1980م على ما اقترفوه من جرائم وتجاوزات تتنافى مع القانون والتي راح ضحيتها الآلاف من الأتراك .[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

رغم أن تركيا دولة غير منتجة للنفط، بل وتشكّل الطاقة عبئا كبيرا عليها، خاصة عندما تكون الأسعار في ارتفاع، لأن معظم موارد الطاقة التي تحتاجها إنّما تأتي من الخارج ولكن على الرغم من ذلك فإن العنصر الاقتصادي يعد الركيزة الأولى في انطلاقة تركيا الخارجية وصعودها الإقليمي، كان الانهيار التجاري والمالي يشكل تحديا أساسيا للحزب والحكومة ، لكن الحزب عمل على تطوير المنظومة الاقتصادية في تركيا ، واستطاع النهوض بالاقتصاد التركي بنا يشبه المعجزة ، حيث استطاع في عدة أعوام أن يخرج تركيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة، وأن يحقق نموا اقتصاديا كبيرا كان متوقفا من سنين طويلة.

بشّر رجب طيب أردوغان بأن تركيا ستكون من الدول العشر الأولى على مستوى العالم بحلول عام 2023م، كما أنّ سلسلة الإصلاحات التي بدأتها تركيا في اتجاه اقتصاد السوق في سنة1999م، برعاية صندوق النقد الدولي قد انتهت بأزمة عميقة سنة2001م أدّت إلى انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات الفقر وارتفاع العجز في خزينة الدولة، كما كانت تركيا مثقلة بالديون إذ كانت مدينة لصندوق النقد الدولي بأكثر من 23مليار دولار.[2]

[1]- طارق عبد الجليل، **الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات** (مركز الجزيرة للدراسات) على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/2011815702489398.html (13/05/2018)

[2]- نعيمة بغداد باي، المرجع السابق، ص. 241.

ارتكزت السياسة الاقتصادية لرجب طيب أردوغان على التطبيق الصارم للوصفات النيولبيرالية التي تقوم على جلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتركيا، وقد قام بتغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، ثم التزويد باحتياطي خارجي بلغ ما يقرب 25مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج.

من هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاحات تجتاح القطاعات المالية والإدارية، مثل الدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية، بحيث حققت نموا ملحوظا في جميع القطاعات، كما امتدت زيادة معدلات النمو في تركيا على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة برؤوس الأموال والإنتاج والبيع.....الخ، وذلك ما زاد من حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف، وارتفع حجم الإنتاج ضعفين ومعدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى80%.[1]

شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية عقب توليها السلطة في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتي استطاعت من خلالها الصعود بتركيا إلى مصاف الدول المحترمة اقتصاديا، حيث اتخذت تدابير للإصلاحات الاقتصادية الجديدة وفي مقدمتها:

- ✓ تغيير بعض المبادئ التي وصفها صندوق النقد الدولي لعلاج التدهور الاقتصادي ومنها على سبيل المثال اعتماد استثمارات القطاع الخاص الذي أولته الحكومة عناية كبيرة واضعة هدف تجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30%من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ للتخفيف من وطأة الأزمة بالإسراع في التخلص من آثارها من خلال خفض النفقات واعتماد أسلوب تقشفي، محاربة الفساد وتخفيف الإنفاق الحكومي بتقليص الحقائب الوزارية وتعاقب المسئولين الفاسدين واسترجاع الأموال المنهوبة، [2] حيث باعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة المخصصة للنواب، واهتمت بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي وفتح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج التصدير، وهو ما وفر فرص عمل ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حد كبير.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 242.

[2]- علي الزيقم ، المرجع السابق، ص ص. 77، 78.

[3]- أميرة طاهر، فاطمة الزهراء عماري، المرجع السابق، ص. 96.

- ✓ جلب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر والعمل على تأمين الطاقة، ومباشرة إصلاح التعليم المهني لأجل تحسين بيئة العمل وحل مشكلة نقص اليد العاملة، وإحداث إصلاحات بالجهاز الإداري لضمان الشفافية.
- ✓ تشجيع الاستثمار لمعالجة البطالة حيث فسح المجال لإقامة المصانع والشركات التي تنتج وتصدر.

وعليه فإن حكومة حزب العدالة والتنمية قد درست فيما يبدو مسببات أزمة 2001م التي ورثتها وهكذا خلص مهندسو السياسات الاقتصادية في هذه الحكومات إلى ثلاث مستلزمات رئيسية من أجل بناء سوق اقتصادية تنتشل تركيا من هذه الأزمة وهي كما يلي:

أوّلا: القيام بإصلاحات تتعلق بالسوق من أجل الحرية المالية والتجارية ، وفتح السوق عن طريق عمليات الخصخصة، والعمل على التقليل من دور الدولة في هذا المجال.

ثانيا: ضرورة إيجاد المؤسسات البديلة وتفعيل المنافسة بينها، والعمل على فاعلية البنك المركزي مع إيجاد مؤسسات تضمن شفافية وعدالة نفقات الدولة ومعاملاتها.

ثالثا: نشر وتشجيع ثقافة اقتصاد السوق من خلال العمل المتدرج ليتم التكيف مع نتائج السياسات الاقتصادية.[1]

[1]- علي الزيقم، المرجع السابق، ص.78.

المبحث الثالث : حزب العدالة والتنمية ودعم التحول الديمقراطي في تركيا.

إن التحول الديمقراطي في تركيا ارتبط بصعود الإسلام السياسي خاصة في الفترة التي تولى الحكم فيها حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي تجاوز الفرضية الكمالية بتأزم التعايش بين الإسلام والحداثة، وقد تمثل هذا في عدة مظاهر إيجابية أبرزها إنهاء الوصاية العسكرية على الحياة السياسية الذي شكل العائق أمام التحول الديمقراطي.

على الرغم من كل المعيقات إلا أنه يسعى إلى ترسيخ عملية التحول الديمقراطي وتكريس الديمقراطية في الداخل التركي، من خلال الجهود المبذولة ودعمه لهذا التحول وتوسيع حرية الإصلاحات في كل المجالات.

المطلب الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا:

شهدت تركيا في نهاية التسعينيات من القرن العشرين تحولا سياسيا ومدنيا، فبعدما كانت الانقلابات العسكرية هي الحلول النهائية والحاسمة للمشاكل العالقة في تركيا، لم يعد للانقلابات العسكرية مسموح بها ولقد تزامن ذلك مع رغبة تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي الذي شدد عليها وفرض عليها المزيد من الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ومختلف الحريات السياسية المدنية.

من ثم أصبح على تركيا المضي قدما نحو المزيد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة، وهذا استجابة للمطالب التي حدّدت لها من أجل الانضمام إلى هذا الإتحاد الأوروبي الذي يعد قوة اقتصادية تتحكم في السوق الاقتصادية العالمية .

أمّا النقطة الثانية التي كان لها أثرا كبيرا على الساحة السياسية في تركيا هي وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002م، والذي مثّل زلزالا سياسيا حسب بعض المتتبعين للشأن التركي.[1]

الذي نجح ثلاث مرّات متتالية (2002-2007-2011م) أثبت الناخب التركي خلالها أنّه يملك الحس الصحيح في اختيار ممثليه في الحكومة والبرلمان، وبامتلاك النائب التركي لمثل هذه البوصلة المنظورة الواعية

[1]- ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.1، 2006)، ص.219.

تكون تركيا قد دخلت إلى عالم الديمقراطية من بابها الواسع، والانتخابات التشريعية الأخيرة في تركيا تعتبر بحق مفصلا حاسما في انتقال تركيا من مرحلة شبه الديمقراطية إلى صلب العملية الديمقراطية، والسبب ببساطة يكمن في الوعي الذي يرهن الناخب التركي أنّه يمتلكه، بحيث يشكل النائب الضمانة الأساسية للعملية الديمقراطية للمجتمع التركي.

النتائج التي أفرزتها هذه الانتخابات تثبت كذلك مما لا يدع مجالا للشك في إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية على الطريقة الغربية، لذلك يذهب بعض المحللين للشأن التركي أنّ رجب الطيب أردوغان كان محقاّ بقوله أنّ فوز حزبه هو نصر للديمقراطية في تركيا، حيث اختار الناخب التركي النهج الديمقراطي الذي يمثله حزب العدالة والتنمية التركي، ولم يصوّت للأحزاب التركية الحليفة، والداعية لإبقاء على نفوذ الجيش وهيمنته على الحياة السياسية، كما اختار الناخب النزاهة والكفاءة التي تميز بها رجب طيب أردوغان وحزبه وفضلهم.

في الواقع إذا كان حزب العدالة والتنمية حقق هذه النجاحات الكبيرة خلال فترة قصيرة، فإنّ ذلك يرجع إلى نهجه المعتدل وخطابه المرن وقدرته على وضع التكتيك في خدمة الإستراتيجية، فضلا عن برامجه القريبة من حياة الطبقات الشعبية الفقيرة وهويّتها الحضارية ومسألة الديمقراطية في تركيا مسألة شائكة بسبب طبيعة تركيبة النظام السياسي في البلاد والتي تمزج بين الحكم العسكري المباشر (الجيش)، وبين الحكم المدني (البرلمان) بنموذجه الديمقراطي الغربي، وكذلك في تحديد دور الجيش وعلاقته بالعملية السياسية الجارية في تركيا.

من بين النقاط الأساسية الذي أكّد عليها حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان هي دعم حقوق المواطنين الأتراك ذوي الأصول الكردية، وغيرها من القضايا العالقة ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، كقضية الحجاب والتعليم الديني وحق تعلم اللغة الأم الكردية والعربية وغيرها.[1]

أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في تركيا فضلا عمّا سبق هو حصول تركيا على الدعم الغربي للتعديلات الدستورية لاسيما أنّ حزب العدالة والتنمية يتخذ من تأهيل تركيا للعضوية الإتحاد الأوروبي مبررا لتلك التعديلات توخيا لانتزاع تأييد الشعب لها، حيث رحّب الإتحاد الأوروبي وبارك حزمة التعديلات التي قامت بها حكومة العدالة والتنمية، معتبرا إيّاها بأنّها خطوة في الاتجاه الصحيح .[2]

[1]- رضا كشان، المرجع السابق،ص ص. 93، 94.

[2]- المرجع نفسه، ص.95.

إلى جانب ذلك بلغت نسبة المشاركة السياسية في هذا الاستفتاء أعلى مستوياتها منذ تاريخ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923م، حيث بلغت نسبة المشاركة السياسة78% إذ شهدت مراكز الاقتراع إقبالا كثيفا، حيث توجه الناخبون منذ ساعات الصباح الأولى للإدلاء بأصواتهم على غير مكان معتادا في الانتخابات والاستفتاءات السابقة، حتى أنّ كثيرا من الأكراد لم يتجاوبوا مع دعوات المقاطعة، وذهب أكثر من ثلث ناخبيهم للمشاركة ، بحيث وصلت نسبة مشاركتهم 35%، الأمر الذي يؤشّر بأنّ الشعب التركي بدأ يتحرر من براثن الإرث الأتاتوركي ليمضي بذلك نحو حقبة سياسية جديدة تقوم على أسس ديمقراطية.

من جهة أخرى كان للتداول السلمي للسلطة (من خلال المنافسة السياسية)، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية تكوين الجمعيات النقابية والانتخابات الحرة والصحافة المستقلة ، هي أبرز مظاهر وملامح التحول الديمقراطي في تركيا في هذه الحقبة ، وهو ما لم يكن مسموحا به في وقت سابق وإن وجدت (هذه الملامح والمظاهر) فهي تخضع للرقابة المشددة والمتابعة اللصيقة من قبل المؤسسة العسكرية، وكانت هذه المظاهر والملامح انعكاسا لتأثّر الشعب التركي بالنموذج الديمقراطي الغربي ورغبة هذا الشعب في ممارسة كل حقوقه السياسية والمدنية التي سلبت منه في السنوات العجاف التي كانت حينها البلاد تخضع تحت سيطرة الجيش التركي على كل مقاليد الحكم في البلاد.

حتى نوضّح مظاهر وملامح التحول الديمقراطي في تركيا بصورة جليّة خلال فترة وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، نحاول الآن أن نجملها في النقاط التالية:

- ✓ إشادة الإتحاد الأوروبي بالتحول السياسي والديمقراطي في تركيا من خلال سعي حكومة حزب العدالة والتنمية لتطبيق كافة الإصلاحات السياسية، والتعديلات الدستورية التي اشترطها الإتحاد الأوروبي على تركيا من أجل انضمامها للإتحاد الأوروبي ، وهو ما جاء على لسان مفوض التوسع بالإتحاد الأوروبي ستيفان فولي، أنّ تركيا قد قطعت شوطا مهما في الإصلاحات الديمقراطية وأنّ هذه الإصلاحات خطوة في الاتجاه الصحيح،وهو ما شجّع حكومة العدالة والتنمية للمضي في المزيد من الإصلاحات السياسية والدستورية التي تؤدّي لمزيد من الحريات السياسية والمدنية ، وتدعم حقوق الإنسان ومساعي الديمقراطية أكثر في تركيا .[1]

[1]- المرجع نفسه، ص.96.

- ✓ تأكيد حزب العدالة والتنمية على دعمه واحترامه لحقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية ومختلف الحريات السياسية والمدنية.
- ✓ إلى جانب تأكيد حزب العدالة والتنمية على دعمه لحقوق المواطنين الأتراك ذوي الأصول الكردية والسماح بتعلم اللغة الكردية واللغة العربية في مراكز التعليم المختلفة.
- ✓ بلوغ نسبة المشاركة السياسية أعلى مستوياتها في تركيا، وهذا منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923م، إذ فاقت نسبة المشاركة السياسية 70%، في عملية الاستفتاء على الإصلاحات الدستورية التي وضعتها حكومة العدالة والتنمية، ممّا يؤكّد على تنامي الحسّ السياسي والثقافة السياسية لدى الشعب التركي الذي يمتاز بتواصله ومطالعته لمختلف المجريات السياسية التي تطرأ على الساحة السياسية التركية .
- ✓ فوز حزب العدالة والتنمية لثلاثة مرّات متتالية في الانتخابات التشريعية وهو ما لم يحصل مع أيّ حزب سياسي تركي آخر في تركيا، وفي هذا دلالة قوية على حدوث تحولا سياسيا وديمقراطيا في تركيا يسمح بالتداول السلمي على السلطة وعلى احترام حقوق المواطنين السياسية في اختيار لمن يمثلهم في المجالس النيابية دون ضغوط نفسية أو توجيه من أحد الجهات السياسية، وهنا أصبح للمواطن الحرية المطلقة في ممارسة حقّه الانتخابي وهو ما حصل فعلا في تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وهذا سيؤدّي بطبيعة الحال إلى مزيد من تكريس الحقوق المدنية والسياسية في تركيا.

بالتالي مهما قيل في التجربة الديمقراطية الحالية التي ينعم بها المجتمع التركي في المرحلة الراهنة، فإنّه يتوجّب علينا أن نقول أنّ هذه التجربة ما كانت لتنجح هذا النجاح الرائع إلاّ بفضل هذا الوعي الديمقراطي الذي تشكّل على مدار ستّين عاما، والذي صمد أمام عواصف الديكتاتورية المتمثّلة في المؤسسة العسكرية التي حاولت القضاء عليه عدّة مرّات، ولقد وصل الشعب التركي إلى حالة من النضج السياسي والديمقراطي أهله إلى اختيار ما يحكمه بوعي وبكل حرية، وكان فوز حزب العدالة والتنمية انتصارا للديمقراطية التركية عبر وعي سياسي ونضج كبيرين.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص.97.

المطلب الثاني: جهود حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا.

استطاع حزب العدالة والتنمية أن يعلن تفوقه في تركيا و ليس فقط لأنه صاحب الإسهام الأكبر من عملية التحول الديمقراطي، و لكن لأنه أيضا استطاع أن يصلح ما أفسده حزب الرفاه والفضيلة وغيرهم التي أدخلت البلاد في الحروب الأهلية، حيث نجد أن مبادئ وأهداف الحزب تعبر عن رؤية جديدة تختلف عن أفكار الأحزاب الإسلامية السابقة وعن الأيديولوجية العلمانية المتطرفة وتؤكد العلاقة بين المجتمع والدولة وكذلك احترام الآخر، وذلك يعكس مدي تأثره بالقيم الموروثة من الإمبراطورية العثمانية.

انضم إليه عدد من التيارات السياسية المختلفة سواء كان تيار يميني قومي أو تيار علماني ليبرالي أو تيار إسلامي منشق، واجتمعت التيارات الثلاثة واتفقت على قيم ومبادئ مشتركة، فكان خطاب رجب طيب أردوغان التأسيسي مختلف عما سبقه فهو لم يذكر الإسلام ولكنه ركز فقط علي حماية حقوق الإنسان ومرجعه كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكانت تأتي على قمة المبادئ التي دعا إليها الحزب قيم العدالة والعيش والحرية، وأن المبدأ الرئيسي للجمهورية هو الديمقراطية والعلمانية وحكم القانون، كما اعتبر أن الحريات والحقوق الأساسية حق مكفول للجميع وحرية الفرد حق ثابت وهذا ما جعله تجربه فريدة من نوعها استطاعت أن تفوز بثقة الشعب ومن ثم النهوض بتركيا و تحقيق التحول الديمقراطي المنشود.

اتخذ حزب العدالة والتنمية خطوات ذكيه ومناهج مدروسة للتمهيد نحو التحول الديمقراطي، حيث نجح في استخدام مفهوم الديمقراطية المحافظة ومفهومها الغامض حينما قرر إعادة تشكيل منظومة القيم في تركيا وفقا لمنظور سياسي محافظ، كما أكد الحزب على عدم التزامه بالأيديولوجية الإسلامية و التزامه بالإطار السياسي العلماني، و بذلك يعد حزب العدالة والتنمية نموذجا ناجحا أثبت أن المشاركة السياسية والفرص المتاحة للأحزاب الإسلامية يمكن أن تحدث تغير أساسيا من الإسلامية إلى اللاإسلامية.[1]

يمكننا القول أن نظام الديمقراطية المحافظة التي استحدثها حزب العدالة و التنمية جعل الديمقراطية تتعدى في نظر الحزب الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقدسيتها إلي تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة وتوزيع السلطات، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التي يسعي

[1]– ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، **دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2016**،(المركز الديمقراطي، 2017) على الرابط:

http://democraticac.de/?p=47216 (17/04/2018)

الحزب إلي تحقيقها فقد رأوا أن الواقع القائم يحتاج إلى التكيف والتوافق والعمل على إصلاحه، ولذا استطاع العدالة والتنمية أن يغالب العسكر وينازعهم عبر تبنيه لإستراتيجية دخول الإتحاد الأوروبي وإستراتيجية إصلاح اقتصادي قريبة من الليبرالية الجديدة.

بالتالي ومع تصويت البرلمان التركي علي موعد 3نوفمبر 2002م لإجراء الانتخابات بدأ العمل داخل الحزب لصياغة برنامجه الانتخابي وساهم عدد من المتخصصين في وضع وثيقة الحزب وصدرت باسم كل شيء من أجل تركيا، فيها تم شرح ما وصل إليه حال البلاد وأيضا ما قدم رؤية الحزب لتفسير ذلك وطرح تصورات للحلول التي يراها مناسبة لمشكلات المواطنين.

- **الجهود المبذولة في المجال السياسي :**

✓ اعتمد الحزب على سياسة التغيير الشامل وبرنامج التغريب للأعراف والتقاليد التركية وقاموا بتغيير المفاهيم الأساسية، مثل مفهوم الدين ونمط الحياة والثقافة والتعليم والحياة الاجتماعية.

✓ قد استطاع حزب العدالة والتنمية تصفية الهيمنة العسكرية والمدنية والسياسية والاقتصادية، وتحطيم بنيتها بعد مجيئها للحكم في 2002 وجعل السلطة في يد الشعب، وقطع مسافة كبيرة في طريق إقرار الديمقراطية والمشاركة وكان الهدف الأساسي الذي حققه هذا الحزب يكمن في إيجاد تنظيمات اقتصادية وسياسية وتشريعية ومؤسسية داعمة للتحول الديمقراطي، وذلك إلي جانب دعم الحراك المجتمعي والارتقاء بالكتل السكانية التي لم تحظ بالرعاية وإشراكها في القرارات الاقتصادية والسياسية.

✓ أنهى حالة الفساد السياسي والمالي والانعزال الوجداني من العمل الاجتماعي فلم يكن هناك حزب يستطيع الحصول علي ثقة غالبيه الأتراك وتشكيل الحكومة بمفرده، لكن العدالة والتنمية استطاع أن يملأ الفراغ الذي كان موجود قبله ومنذ توليه الحكم في عام 2002 إلا أن استطاع تحقيق الاستقرار السياسي لأن قاعدته الشعبية ونجاحاته البرلمانية والرئاسية وفرت له ذلك، ويشمل التحول السياسي التحول الدستوري والتشريعي والمؤسسي حيث يلزم لتحقيق التحول السياسي إلغاء كافة الوصايا التي ألحقها انقلاب الثاني عشر من سبتمبر 1980م،وجميع الانقلابات التي سبقت النظام وعلى رأسها يأتي جميع عناصر الوصاية المعادية للديمقراطية التي تمت في التشريعية والمؤسسية في مقدمتها الدستور والقانون ونظام الانتخاب واللائحة الداخلية لمجلس الأمة.[1]

[1]– المرجع نفسه.

- ✓ حيث شهد دستور 1982 أربعة عشر تعديلا منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة تركزت في غالبها علي تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد وفيما يلي عرض لأهم التعديلات الدستورية.
- ✓ في 7ماي 2004م تم إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم أمن الدولة كما تم الحكم بعدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية، ومنع تداولها لضمان حرية الصحافة، وأيضا أصبحت أولوية للاتفاقيات الدولية المبرمة عند تنازعها مع التشريعات الوطنية وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان أولي بالتنفيذ وتعلو على التشريعات الوطنية.
- ✓ في 29 أكتوبر 2005م تمت زيادة سلطات المجلس الوطني الكبير وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه علي الميزانية.
- ✓ في 13 أكتوبر 2006م تم إجراء تعديل في الدستور بشأن تخفيض السن الذي يؤهل للترشيح للنيابة من 30عام إلى 25عام.
- ✓ ماي 2007م تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.
- ✓ في 31 مايو 2007م تم الموافقة علي إجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربع سنوات. وتمثل انتخابات 2007م تأكيدا لصحة النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية ومباركة الشعب التركي للمسار السياسي الذي يقوده الحزب والذي من خلاله استعادت تركيا دورها وقوتها التاريخية.[1]

[1] – المرجع نفسه.

- **إصلاحات في مجال العلاقات المدنية العسكرية:**

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، هدفت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة من خلال إجراء تغيرات قانونية ومؤسسية، وكان بدايتها إصلاحات الاتحاد الأوروبي التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية أفقدت الجيش آلياته الرسمية.

التعديلات الدستورية لعام 2010م، التي حدت من اختصاص المحاكم العسكرية، وألغت حق الجيش في القيام بعمليات أمنية داخلية من دون الحصول على موافقة من السلطات المدنية والإشراف المدني على النفقات العسكرية، بالإضافة إلى ذلك، عدلت الحكومة مؤخرًا المادة 35 من قانون الخدمة الداخلية التي تمنح القوات المسلحة الحق في التدخل في مواجهة التهديدات الداخلية كالإرهاب.

✓ **الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات:**

حدثت تغيرات مهمة علي الساحة الداخلية التركية فرجب طيب أردوغان الذي تم انتخابه لما يقرب من 12 عام كرئيس للوزراء تم انتخابه إلى مقعد الرئاسة ليكون الرئيس الثاني عشر في تاريخ الجمهورية، والأول الذي يتم انتخابه باقتراع مباشر بعد أن كان رئيس الجمهورية يتم انتخابه من البرلمان ويري بعض المحللين أن هذه الخطوة تمهيد لتغير شكل النظام السياسي في تركيا ليتحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي حيث شهدت تركيا خلال 2014م، أول انتخابات رئاسية شارك فيها المواطنين لاختيار رئيس الجمهورية بشكل مباشر منذ إعلان الجمهورية عام 1923م.

حدد دستور حزب العدالة والتنمية مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية والتي تضمن تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين، التصديق على الاتفاقيات الدولية، ترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء التوقيع على القرارات والمراسيم الدولية، طرح التعديلات الدستورية للاستفتاء عليها .

أما بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء يتم تعينه من قبل رئيس الجمهورية غالبا يكون من الأغلبية البرلمانية.[1]

[1]– المرجع نفسه.

✓ **فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية:**

قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعديل بعض مواد الدستور لتوطيد دعائم الديمقراطية حيث نصت على:

- ✓ إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربعة سنوات بدلا من خمس سنوات. انتخابات رئيس الجمهورية تتم مباشرة من قبل الشعب ومن بين أعضاء المجلس الوطني التركي ويكون حاصل علي شهادة جامعية ولا يقل عمره عن أربعين عام.
- ✓ تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدل من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر
- ✓ زيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 عضو إلى 17 عضو ويتم اختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي ورئيس الجمهورية بدلا من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
- ✓ زيادة أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضو ويتم اختيارهم بنفس طريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية.

ومن هنا تتضح جهود حزب العدالة والتنمية حول دعم التحول الديمقراطي من اتخاذ عدة إصلاحات في البرامج المختلفة سواء كانت تشريعية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها، مما ينعكس جلياً في وضع تركيا الآن حيث يعيش الأتراك حالا أفضل بكثير مما كانوا عليه سابقا في ظل دولة قوية ذات سيادة و ديمقراطية في آن واحد و يترك حزب العدالة و التنمية مثالا بارزا في كيفية الإدارة الناجحة والعمل المثمر والنهوض بالبلاد.[1]

[1]- المرجع نفسه.

المبحث الرابع: مستقبل السياسة التركية في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية.

تعد الفترة التي جاء فيها حزب العدالة والتنمية فترة زمنية شديدة الاستثناء في تاريخ تركيا من حيث تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحقيقة أنه خلال السنوات الأخيرة أي بعد وصول حزب العدالة والتنمية تم اتخاذ خطوات مهمة للغاية اتجاه إرساء الديمقراطية في تركيا إلى أرضية سليمة ودائمة ومن أجل استفادة المواطن التركي من مختلف القطاعات في الحقوق الأساسية والحريات على أوسع نطاق ويمكن القول أن هذه الخطوات قد قلّصت المسافة الموجودة بين الدولة والمجتمع، وبتعبير آخر أكّدت ثقة الشعب التركي في دولته بحيث أصغت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى صوت شعبها، ومن هذا المنظور فقد حرصت حكومة حزب العدالة والتنمية على إحداث توازن وبذلت مجهودا من أجل تلبية المطالب المشروعة للمواطنين على أوسع نطاق دون تمييز بينهم. [1]

المطلب الأول: الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان

نظرا لتأثير عمليات العولمة وتنوع وسائل الاتصال الجماهيري والتطورات الجارية على تقنيات الاتصال و التواصل، فقد بدأ الناس يتابعون عن كثب التطورات الجارية سواء داخل الدولة أو في الساحة الدولية وأخذوا يشعرون باهتمام أكثر تجاه التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة وأن الأفراد الذين أدركوا إجراءات حقوق الإنسان في الدول الأخرى وأصبح لديهم القدرة على مقارنتها بالأوضاع في تركيا قد أخذوا يطالبون بالأفضل دائما ويوجهون المزيد من الانتقادات للإجراءات الخاطئة التي تحدث داخل الدولة، وقد أدى هذا الوضع إلى فرض مزيد من الضغوط على السلطة السياسية من أجل إزالة العوائق أمام حقوق الإنسان و الديمقراطية و دولة القانون.[2]

في هذا الصدد يمكننا أن ننظر إلى فترة 2001_2002م على وجه الخصوص باعتبارها فترة بالغة الأهمية من حيث ظهور المشكلات، وإجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية في إطار البحث عن حلول لها وكانت هناك مقاومة من أنصار الإبقاء على الوضع القائم ضد الإصلاحات التي سعت السلطة السياسية

[1]- مجموعة باحثين، **الثورة الصامتة: حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا 20026-2012**، ترجمة: طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي (إصدارات مستشارية النظام العام والأمن، ط.2، نوفمبر2013)، ص. 11.

[2]- المرجع نفسه، ص.29.

خلال تلك الفترة لتحقيقها في مجالات التحول الديمقراطي والتحول المدني والاقتصاد والسياسة الاجتماعية وحقوق الإنسان والقانون وما شابه ذلك من مجالات، وقد جرت هذه المقاومة أمام أعين المجتمع كله بسبب انتشار وتنوع وسائل الاتصال الجماهيري على وجه الخصوص، وبغية تجاوز هذه المقاومة تم إجراء تعديلات دستورية في عامي 2007م، 2010م في عملية تابعها الجميع على ذات الشاكلة أيضا.

جرى خلال الفترة المذكورة تعديلان دستوريان مهمان ضد المقاومة الوصائية التي تواجهها السلطة السياسية، الأول جرى عام 2007م حيث تم الإقرار بأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الشعبي وذلك بواسطة التعديل الدستوري الذي تمت الموافقة عليه بعد قرار 367 الصادر عن المحكمة الدستورية ومع الإقرار بأن الشعب هو الذي سينتخب رئيس الجمهورية الذي يحتل وضعية شديدة الفاعلية داخل النموذج الوصائي الذي نص عليه دستور 1982م، سيكون قد تم القضاء أيضا على الضغوط والتهديدات ومخالفة القوانين والأزمات و السلبيات المشابهة التي كانت تشهدها عملية انتخاب رئيس الجمهورية في الفترات المختلفة منذ عام 1961م.

أما بالنسبة لنقطة انكسار النظام الوصائي فقد كان للتعديلات المتعلقة بالوصايا القضائية ثقلها البالغ في التعديلات الدستورية التي تحققت عام 2010م، لاسيما من خلال التعديلات التي جرت على تشكيل المجلس الأعلى للقضاة والنواب العامين، حيث تم كسر وصاية مجلس الدولة ومحكمة القضاء العليا الموجودة داخل القضاء العدلي والإداري، ومن ناحية أخرى فقد أصبح تشكيل المحكمة الدستورية أكثر تعددية، إضافة إلى ذلك فإن التطوير المتعلق بنظام القضاء العسكري سيكون من شأنه الإسهام الإيجابي في مسألة كسر الوصاية بشكل جزئي.[1]

لقد أُجريت تعديلات مهمة على القوانين واللّوائح في تركيا منذ 2002م، وخاصة بهدف تنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي هي المفتش القضائي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتم إحراز تقدم جاد في مجال حماية حقوق الإنسان وتطورها.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص. 29.

[2]- المرجع نفسه، ص. 54.

في هذا الإطار تم بنجاح تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه التعذيب، واستبعدت الجرائم مجهولة الجاني وانتهاكات الحق في الحياة من القضايا اليومية بالدولة، وتحسّنت شروط الاحتجاز وجرى تحديث مراكز الشرطة، وأُتيح حق إعادة المحاكمة استنادا لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ، وأصبحت المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية ذات وضعية سيادية في النظام القانوني الداخلي.

تم تأسيس مجموعة متابعة الإصلاحات بهدف دعم تنفيذ الإصلاحات المنفذة خلال عملية التقدم في المسار نحو الانضمام للإتحاد الأوروبي، الاعتراف بحق امتلاك المعلومات من أجل إدارة شفافة، وتم التصديق على الاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة المعروفتان باتفاقيات التوأمة وهما من أهم الاتفاقيات العالمية في مجال حقوق الإنسان، كما أُلغيت عقوبة الإعدام وتم التوسع في حدود حرية المطالبة بالحقوق وإقامة الجمعيات العاملة في المجال السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وذلك من خلال بعض الإجراءات مثل تسهيل إقامة الجمعيات والتمليك للأوقاف، حق إقامة الاجتماعات والمظاهرات.

أيضا تم استصدار قانون جديد للصحافة، وألغيت الإجراءات التي تؤدي إلى غلق دور النشر ومصادرة آلات الطباعة وتمت حماية حقوق مصادر الخبر للصحافيين، وبهذه الإجراءات القانونية أقيمت البنية التحتية لنظام عدالة العقوبة المعاصرة .

صدر حق رفع الدعوة الفردية أمام المحكمة الدستورية، كما تم التوسع في حقوق موظفي الدولة في رفع الدعاوى أما القضاء وإلغاء القيود على التفتيش القضائي، واتسعت الحقوق النقابية للموظفين وتم السماح لموظفي الدولة بإبرام الاتفاقيات الجماعية، كما تعزيز حقوق الأطفال وتقرر محاكمة جميع الأطفال تحت 18 عاما في محاكم الأطفال، وجرى تأمين حرية الأحزاب السياسية وتأسست هيئة الرقابة العامة ومؤسسة حقوق الإنسان التركية.[1]

اتسعت الحريات المتعلقة بدور العبادة لجميع المواطنين المنتسبين للمجموعات العقائدية المختلفة، وتوفر لهم حق إقامة مختلف دور العبادة، تم تيسير عملية التملك لأوقاف الجماعات الخاصة بالأقليات وسجّلت العديد من العقارات التي صودرت من قبل باسم أوقاف الجماعات بناءا على طلبهم، وتم السماح للصحف

[1]- المرجع نفسه، ص.54.

الخاصة بالأقليات أن تقوم بنشر الإعلانات الرسمية، كما تم توسيع حرية السفر مع تقليص إجراءات المنع من السفر، وأصبح مبدأ حماية البيانات الشخصية مكفولا بالدستور وفي إطار الإجراءات القانونية الرامية إلى تعزيز حرية التعبير تمّ رهن فتح التحقيقات بإذن وزير العدل وتم أيضا تقليص الحدّ الأقصى للعقوبة وذلك بإجراء تعديل على المادة 301 من قانون العقوبات التركي.

كما تم التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة واتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب وبدأ إغلاق السجون التي لا تتماشى مع معايير الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي وتم السماح للمعتقلين والمسجونين بحضور تشيّع جنازة أقاربهم وزيارة من يعاني منهم الأمراض الخطيرة كما تم توفير إمكانية دراسة الطلاب الأجانب في المؤسسات التعليمية الخاصة وجرى تعزيز حقوق المرأة وتم تفعيل قانون حماية المرأة ومناهضة العنف ضدّها كما تم الانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضدّ المرأة والعنف المنزلي واتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي وقد أسست لجنة متابعة وتقييم حقوق الأطفال ومراكز متابعة الأطفال بهدف منع استغلال الأطفال والتدخل الفعّال والواعي لإنقاذ الأطفال المستغلّين.[1]

المطلب الثاني: التغيير في المجال الأمني والإصلاح القضائي.

✓ **المجال الأمني**

بينما كان العالم بعد أحداث 11سبتمبر 2001 يشهد تقليصا في مجال الحريات وانغلاقا على ذاته، كانت تركيا تمر بعملية مغايرة تماما لذلك، حيث دخلت فترة من التوسعة والراحة في مجال التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، وتوجهت إلى تغيير جذري في منظورها لمفهوم الأمن المستقر من خلال السياسات التي انتهجتها في السنوات الأخيرة، حيث تخلصت من مقاربة النظر إلى الشعب والمواطنين باعتبارهم تهديدا في سياستها الأمنية .[2]

[1]- المرجع نفسه، ص.55.

[2]- المرجع نفسه، ص.35.

تبنت مفهوما يثق في الفكر الرشيد المنبثق عن العمق التاريخي للأمة وتبنت استراتيجية لا تعتمد فقط على المحور الأمني، بل تتسم بتعدد الأبعاد فيما يتعلق بالإرهاب الذي يأتي على رأس المشكلات التي تهدد الدولة، وهو ما يعد انعكاسا للانتقال من مفهوم الدولة السلطاوية إلى الدولة الديمقراطية، وقد تم اتخاذ خطوات بالغة الأهمية نحو التطبيع في الموضوعات الأمنية، والتي يأتي على رأسها مكافحة الإرهاب وذلك من خلال التخلي عن الطوارئ والمعالجات والمناهج التي تعد استثنائية في دولة القانون الديمقراطية.[1]

في هذا النطاق تم إلغاء حالة الطوارئ وألغيت محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة وتم تدشين مشروع الوحدة الوطنية والأخوة بهدف القضاء على الإرهاب وتحقيق السلام الاجتماعي والأخوة وتم تأسيس مستشارية النظام والأمن العام بغية تطوير السياسات و الإستراتجيات في مجال مكافحة الإرهاب وتم تغيير قانون المواطنة وبدأت جهود متعلقة بإعادة الأسماء القديمة إلى الوحدات السكنية.

- ✓ **إلغاء حالة الطوارئ** : وتتمثل أول خطوة كبيرة من خطوات التحول الديمقراطي في قيام الحكومة بإلغاء تطبيق حالة الطوارئ بتاريخ 30 نوفمبر 2002مأي بعد 12 يوما من تشكيلها وذلك بعدم استصدار قرار بتمديد حالة الطوارئ، وعند الأخذ في الاعتبار المدة الطويلة التي طبقت فيها الأحكام العرفية وحالة الطوارئ خلال فترتي 1961و1982م، نجد أن عودة الإدارة الطبيعية في كل تركيا عام 2002م يمثل تطورا بالغ الأهمية.
- ✓ **إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة** :ومن ناحية أخرى فقد كانت بنية محاكم أمن الدولة سببا في تصنيف تركيا من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتبارها مخالفة لحقوق القضاء العادل المنصوص عليه بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ولهذا السبب فقد بدأت تركيا بموجب التعديلات الدستورية التي جرت عام 1999م،بإلغاء مقعد القاضي العسكري داخل محاكم أمن الدولة، ثم في عام 2004 م ألغيت هذه المحاكم تماما، وبإلغاء محاكم أمن الدولة تأسست مكانها محاكم العقوبات المشددة ذات السلطات الخاصة .[2]
- ✓ **إطلاق مشروع الوحدة الوطنية والأخوة** :تم إطلاق مشروع الوحدة الوطنية والأخوة في شهر جويلية عام2009م، بهدف القضاء على الإرهاب وتحقيق السلام الاجتماعي والأخوة وقد استهدف

[1]- المرجع نفسه، ص. 35.

[2]- المرجع نفسه، ص. 37.

هذا المشروع تطوير سياسة حل متعددة الأبعاد إزاء مشكلة الإرهاب التي أخذت في التضخم منذ أعوام طويلة، وقد استهدفت تركيا في هذا الإطار القضاء على الإرهاب أو النزول به إلى أدنى المستويات من خلال رفع المعايير الديمقراطية في تركيا .

- ✓ **تأسيس مستشارية النظام العام والأمن:** تم تأسيسها بتاريخ 2010/06/17م إيمانا بضرورة معالجة المشكلة بشكل كلّي ومتعدد الأبعاد، ومن ثمّ تعمل المستشارية على إجراء المزيد من التحليلات من خلال استخدام المناهج العلمية والمعطيات في مجال مكافحة الإرهاب وتطوير مقترحات الحلول والسياسات والاستراتيجيات، وكذلك تحقيق التنسيق بين الهيئات والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع.[1]
- ✓ **الإصلاح القضائي.**

تعد التعديلات التي أُقرّت في استفتاء 2010م مهمة إلى حدّ كبير من هذه الزاوية، حيث ضمنت هذه التعديلات تشكيل بنية ديمقراطية وتعددية في مجال القضاء العالي، وانتهت بصفة خاصة الهيمنة الوصائية للقضاء العالي في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين .

في هذا الإطار أصبحت بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين تتماشى مع الديمقراطية وخضعت قراراته للتفتيش القضائي، كما أصبحت المحكمة الديمقراطية أيضا بنية أكثر ديمقراطية وتعددية، وصدر قانون تأسيس محاكم الاستئناف بهدف تخفيف عبء العمل في القضاء وتطوير معايير القضاء العادل، واتسع نطاق تطبيق الحرية الرقابية وأُنشئت محاكم الأسرة وأُجريت تحسينات تهدف إلى عمل محاكمات عادلة، وازدادت حرية التعبير وحرية الصحافة والنشر، واستحدث قاضي الحريات من أجل تعزيز حق في حرية الفرد وأمنه وفيما يلي نذكر الجهود التي وردت :

- ✓ **إضفاء الطابع الديمقراطي على بنية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين:**

يعد هذا المجلس ذات سلطة أحادية يختص بجميع الحقوق الشخصية منذ بداية التعيين وحتى التقاعد لجميع القضاة والمدعين العامين العاملين في محاكم الدرجة الأولى من القضاء العدلي والإداري، قد نصت التعديلات الدستورية في عام 2010م ، على أن يتكون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين من22 عضو أصليا و17 عضو احتياطيا .[2]

[1]- المرجع نفسه، ص.39.

[2]- المرجع نفسه، ص ص.69، 70.

✓ **تحول المحاكم الدستورية إلى بنية أكثر ديمقراطية وتعددية:**

استطاعت التعديلات الدستورية التي أجريت عام 2010 م، تعديل هذا التشكيل بشكل واضح حيث تغيرت بنية المحكمة الدستورية التي كانت تتكون من 11 عضوا أصليا و4 أعضاء احتياطيين إلى تشكيل يتكون من 17عضوا أصليا وأُلغيت العضوية الاحتياطية.

✓ **تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة والنشر:**

لقد استحدثت إجراءات مهمة عمقت وطورت بدورها حقوق الإنسان وذلك بموجب القانون الصادر في عام 2010م والمعروف في الرأي العام بالحزمة القضائية الثالثة.

بموجب هذا التعديل تم إلغاء عقوبات وقف النشر في المستقبل وذلك في إطار حرية التعبير وحرية الصحافة والنشر، وإضافة لذلك تم إلغاء قرارات المصادرة بشأن الصحف المطبوع حتى31ديسمبر2010م وكذلك تم تأجيل الدعاوي والعقوبات المتعلقة بالجرائم المرتكبة عن طريق الصحافة والنشر حتى هذا التاريخ.[1]

✓ **استحداث قاضي للحريات من أجل تعزيز حق حرية الشخص وأمنه:** طبقا للقوانين السابقة كان قضاة المحاكم ذات السلطات الخاصة يصدرون قرارات للقيام بإجراءات مثل الاعتقال والتحري والتنصت على المكالمات ثم بعد ذلك الاطلاع على أساس الدعوى.

✓ **تأسيس محاكم الأسرة:** تأسست محاكم الأسرة في عام 2003م،بغية التمكن من تحقيق الإجراءات الواجب القيام بها بشأن الموضوعات التي تتعلق بالقضاء لحل المشكلات داخل الأسرة، وقد توفرت لمحاكم الأسرة التي زودت في تشكيلها بأخصائي نفسي وتربوي واجتماعي سلطة اتخاذ التدابير الوقائية والتربوية والاجتماعية من أجل حماية الأسرة، وذلك بجانب سلطتها القضائية، وقد هدفت هذه المحاكم إلى حل المشكلات القانونية الناجمة عن قانون الأسرة التي يكون الأزواج والأطفال طرفا فيها.[2]

[1]- المرجع نفسه، ص ص.70، 71.

[2]- المرجع نفسه، ص.72.

- ✓ **توسيع نطاق تطبيق الحرية المراقبة:** إن الحرية المراقبة هي نظام بديل للعقوبة والتنفيذ يتضمن تطبيق العقوبات والتدابير البديلة التي تصدرها المحاكم بدلا من عقوبة الحبس بشأن المتهمين والمجرمين والمدانين.[1]

المطلب الثالث: التغيير في المجال الاجتماعي والاقتصادي

كان عدم القدرة على تحقيق تنمية متوازنة بين المناطق والمحافظات من ناحية التطور الاقتصادي والاجتماعي واحدة من أهم المشكلات التي واجهت تركيا على امتداد تاريخها وبالرغم من القيام بخطط لتقليل فروق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمحافظات والمناطق عن طريق خطط التنمية التي بدأ تطبيقها اعتبارا من الستينات فلم يتم إحراز تطورات تستحق التقدير في هذه المجالات.[2]

بالتالي دفع عجلة الاستثمارات الاقتصادية بشكل أساسي، في مناطق شرق وجنوب شرق الأناضول وذلك بالتزامن مع مراحل إرساء الديمقراطية في العشر سنوات الأخيرة، كما تحققت استثمارات كثيفة في العديد من المجالات بداية من الاقتصاد وصولا إلى الحياة الاجتماعية.

في هذا الإطار تحققت التنمية الاقتصادية وأجريت الإصلاحات جذرية في مجال الصحة والضمان الاجتماعي وازداد عدد المطارات والرحلات الجوية وأعداد المسافرين، كما ازداد عدد الطرق الفرعية وتم تخفيف الضغط على الطرق الرئيسية، وانتشرت مشروعات الإسكان الجماعي كما بدأ تنفيذ مشروع "دعم البنية التحتية للقرى ومشروع دعم البنية التحتية للبلديات " بهدف حصول المواطنين المقيمين في المناطق الريفية على الخدمات الأساسية مثل الطرق ومياه الشرب ومن أجل إنعاش المناطق اجتماعيا واقتصاديا.[3]

[1]- المرجع نفسه، ص. 73.

[2]- المرجع نفسه، ص. 91.

[3]- المرجع نفسه، ص. 92.

كما تم تفعيل وكالات التنمية بهدف تطوير التعاون بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني وحشد الطاقات المحلية، وطوّرت برامج الدعم الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية الشاملة والمبتكرة الموجهة للمحتاجين في المنازل، أيضا زادت بنسبة كبيرة مصادر المساعدة الاجتماعية المستخدمة بشكل خاص من أجل المواطنين الفقراء والمحتاجين ومن لا عائل له، وطبقت إجراءات السياسة الاجتماعية الهادفة لتيسير حياة المعاقين وأهالي الشهداء والمحاربين، وتم توسيع نطاق التمييز الإيجابي المطبق حيال الفئات المحرومة وازدادت الرفاهية في المنطقة بسبب خطة عمل مشروع جنوب شرق الأناضول، كما تم البدء في مشروع العودة إلى القرى وإعادة التأهيل بهدف تسكين الراغبين في العودة من الأسر التي تركت القرى لأي سبب من الأسباب، وبدأ تقديم التعويضات لضحايا الإرهاب.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص.92.

استنتاجات الفصل الثالث:

- قد تمكنت تركيا من تعزيز المؤسسة السياسية وخوض غمار مرحلة انتقالية عملت على تسريع التحول الديمقراطي والمدني للنظام، من خلال مشاريع الانفتاح التي كانت بمثابة كلمة سر للعبور إلى وجدان المجتمع، والتي طرحت العديد من القضايا على جدول أعمال الرأي العام.
- تمكن حزب العدالة والتنمية، من تحويل تركيا التي كانت بلدًا يرزح تحت وطأة الوصاية العسكرية والبيروقراطية إلى بلدٍ يتمتع بنظام ديمقراطي حقيقي، تتجلى فيه إرادة الشعب بأبهى صورها، والتخلص من جميع الأيديولوجيات والأفكار التي تعيق عملية التحول الديمقراطي.
- كما تمكن حزب العدالة والتنمية أيضًا في عهد رجب طيب أردوغان من إنهاء مرحلة الانقلابات وتصفية الوصاية العسكرية بشكل تام.
- كما تمكن العدالة والتنمية بفضل الشجاعة التي اكتسبها من التزامه بعدالة السلطة القضائية من المساهمة بشكل إيجابي في دفع مسيرة القضاء الرامية لملاحقة التنظيمات الانقلابية والخارجة عن القانون قدمًا نحو الأمام.
- تمكنت حكومة حزب العدالة والتنمية من تصفية جميع المفاهيم المتعلقة بالوصاية من خلال استفتاء 12 سبتمبر 2010، الذي أجري على حزمة تعديلات دستورية ولقي قبولًا بنسبة 58%، وهكذا فقد القضاء المسيَّس الذي طالما شكَّل التحدي الأكبر أمام الإرادة الشعبية، تأثيره الذي خيَّم من خلاله على حياة المواطن منذ عام 1960.
- قام حزب العدالة والتنمية بعد توليه السلطة في تركيا بتغييرات جذرية بدءا من الإصلاحات السياسية والدستورية، فالعسكرية والاقتصادية إلى غاية الإصلاحات في مجالي الحريات والخدمات الاجتماعية.
- تمكنت البلاد من جعل المراحل التي شهدت فيها عملية التحول الديمقراطي تقطعًا وتدخلاتٍ ووصاية من قبل العسكر شيئًا من الماضي لتسجل بعدها قفزات نوعية كبيرة نحو الأمام في مجالات عديدة على رأسها مجالات حقوق الإنسان وحرياته، ومجالات التعليم والحياة الاجتماعية ومجالات أخرى عديدة.

خلاصة

خلاصة:

- لقد استقطب موضوع التحول الديمقراطي في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم اهتمامات العديد من الباحثين والدارسين على مختلف الأصعدة، نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من مكانة علمية في الفكر السياسي، ومن خلال تناولنا لدور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا على المستوى الكلي و على المستوى الجزئي توصلنا إلى:
- بعد الانحطاط والضعف والتراجع التي عاشته الإمبراطورية العثمانية، قامت الجمهورية التركية على أنقاض هذه الأخيرة، حيث لم تتأسس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لها، إنما تأسست على مبادئ العلمانية التي تطمح إلى إزالة الرموز الدينية في المجال العام والخاص.
- تقوم الجمهورية التركية الأتاتوركية على قيم أساسية منها مبدأ القومية التي أدت من خلاله إلى وحدة الشعب التركي وجعله أمة عظيمة تتبوأ مكانها بين الأمم، كما حرص مصطفى كمال أتاتورك في كل خطواته التي أخذها للوصول إلى غايته وهي تأسيس دولة تركية قومية تكون بديلة للخلافة الإسلامية، وتكون هذه الدولة حديثة وعصرية ترتقي إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة، وقد نص على هذا الدستور الذي صدر في عام 1937م.
- تبرز أهمية النظام السياسي في تركيا في البحث عن مجموعة العوامل الاجتماعية والتاريخية والحزبية والعلاقة بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إنتاج الشكل الحالي لنظام الحكم في تركيا.
- تؤدي الأحزاب دورا كبيرا في العملية السياسية، لكون هذه الأخيرة تهدف في نهاية المطاف إلى الوصول إلى السلطة وتنفيذ أجندتها وبرنامجها السياسي، حيث أخذت الجمهورية التركية منذ نشوئها العمل بمبدأ الحزب الواحد الذي سيطر على الحياة السياسية لعقود وسنوات عديدة، ونظرا لتطور مجموعة من الأحداث توقف النظام السياسي على حقيقة مفادها ضرورة الانتقال بتركيا إلى التعددية الحزبية.
- شهدت تركيا قبل 2002م العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية كان أبرزها الأزمة الاقتصادية الفراغ السياسي، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ذو التوجه الإسلامي المعتدل أدى إلى إحداث مجموعة من التغيرات والتحديثات.

- يعتبر حزب العدالة والتنمية الذي ينتمي إلى الأحزاب التركية الإسلامية تجربة ناجحة وذلك بجعل النظام السياسي التركي نموذجا يقتدى به ليس لما ينص عليه نظريا، إنما للتفاعلات التي تنتج منه وذلك من خلال حرص هذا الأخير على تحقيق أهدافه وفق مبدأ الديمقراطية وسيادة القانون.
- مثلت إيديولوجية حزب العدالة والتنمية على احترام مبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية وهويته الإسلامية التي تتركز على مبدأ التسامح واحترام الحريات الدينية، هذا ما جعل وسمح للناخبين أن يصوتوا لصالحه وفقا لحله مشكلات حقوق وحريات متراكمة، وتحقيق التنمية الاقتصادية مع التحقيق العادل للثروات.
- إضافة إلى التدخل في العديد من التفاعلات والقضايا السياسية مثل القضية الكردية والأقليات الإسلامية محاولة إيجاد حلا، ما أتاح لتركيا خلال فترة وجيزة أن يكون طرفا مؤثرا على الصعيد الداخلي والخارجي.
- واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية عدة تحديات هذا ما جعل قادته يقومون بعدة إجراءات من أجل توسيع صلاحياته وخلق نوع من التكيف، هذا ما ولد العديد من الدراسات الإستشرافية التي تؤكد على كيفية تأثير حزب العدالة والتنمية على حيثيات النظام السياسي التركي وتحويله من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي.
- أنجزت حكومة حزب العدالة والتنمية الكثير من الخدمات في كافة المجالات، وحققت استثمارات ضخمة وإصلاحات جذرية، ولاشك أن الإصلاحات الديمقراطية تحتل مكانة خاصة ومتميزة بين الخدمات التي قدمتها الحكومة خلال فترة حكمها.
- خطت حكومة حزب العدالة والتنمية خطوات غيّرت وجه تركيا ترنو إلى دولة أكثر ديمقراطية وحرية ورفاهية وأمنا واستقرارا، بحيث ساهمت خطوات التحول الديمقراطي في نمو الدولة وازدهارها بشكل قوي في كافة المجالات.
- استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية أن تقوم بعدة إصلاحات داخلية سياسية وعسكرية واقتصادية.
- قام حزب العدالة والتنمية بدعم عملية التحول الديمقراطي وتكريس الديمقراطية الداخلية.

في الأخير وبناءا على الاستنتاجات المقدمة نستخلص مجموعة من النقاط:

- قوة حزب العدالة والتنمية في تركيا.
- التركيز على الخطاب التاريخي ورغبة تحقيق حلم العثمانية الجديدة.
- رغبة رجب طيب أردوغان تأسيس تركيا جديدة بمفهوم الدولة الأردوغانية بعد ما كانت تركيا تحت وصاية الدولة السلجوقية العثمانية الأتاتوركية وصولا للدولة الأردوغانية من خلال حزب العدالة والتنمية.

الملاحق

خريطة تبين موقع الجمهورية التركية

خريطة تمثل محافظات الانتخابات الرئاسية في تركيا عام 2014

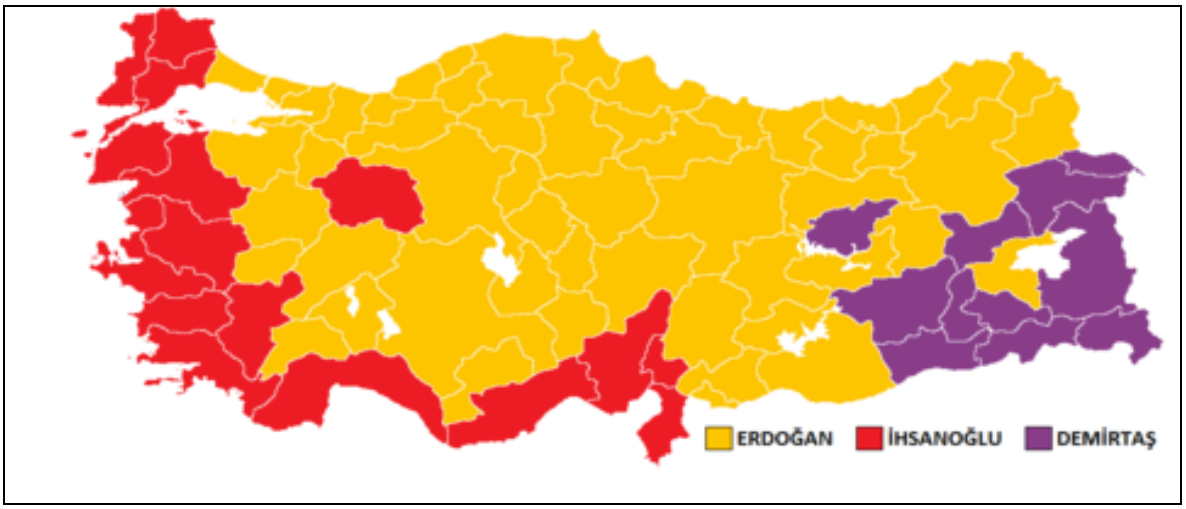

اللون الأصفر يُظهر المحافظات التي فاز بها رجب طيب أردوغان، واللون الأحمر يُظهر المحافظات التي فاز بها أكمل الدين إحسان أوغلو، واللون الأرجواني يُظهر المحافظات التي فاز بها صلاح الدين دمرطاش.

النتائج التي حققها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية والعامة (2002-2014)

نوع الانتخابات	السنة	الحزب الفائز	النسبة*
الانتخابات العامة	2002	حزب العدالة والتنمية	%34
الانتخابات المحلية	2004	حزب العدالة والتنمية	%42
الانتخابات العامة	2007	حزب العدالة والتنمية	%47
الانتخابات المحلية	2009	حزب العدالة والتنمية	%39
الانتخابات العامة	2011	حزب العدالة والتنمية	50%
الانتخابات المحلية	2014	حزب العدالة والتنمية	%45.5
* مدورة إلى الأقرب			

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أنجيل راباساوإف، ستيفن لارابي، **الصعود الإسلامي في تركيا**، ترجمة: إبراهيم عوض (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط. 1، 2015).
2. أوغلو أحمد داود، **العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل (الدوحة، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010).
3. اينالجيك خليل، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، ترجمة: الأرناؤوط محمد (بيروت: دار المدار الإسلامي،ط.1،2002).
4. باكير علي حسين و آخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010).
5. برنارد لويس، **ظهور تركيا الحديثة**، ترجمة: قاسم عبده قاسم، سامية محمد(القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط. 1، 2016).
6. بسلي حسين، أوزباي عمر، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**، ترجمة: طارق عبد الجليل(مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط. 1، 2012).
7. بولنت آراس وآخرون، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط. 1، 2012).
8. تغيان شريف سعد الدين، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان...مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**(دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط. 1 ،2011).
9. توفيق محمد، **كمال أتاتورك** (مصر: دار الهلال، ط. 1، 1936).
10. جلال عبد الله، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات التركية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 1998).

11. الحاج سعيد، **التحديات الحقيقة أمام تركيا – العدالة والتنمية**- (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ماي2016).

12. الحسن عيسى، **تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية** (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2008).

13. حسنين إبراهيم، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، ط. 1، 2014).

14. حلمي مصطفى، **الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية** (لبنان: دار الكتب العلمية، ط. 1، 2004).

15. خولي فيصل معمر، **العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط. 1، 2014).

16. خولي معمر، **الإصلاح الداخلي في تركيا** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2011).

17. دني إيمان، **الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** (الإسكندرية، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، ط. 1، 2014).

18. ذياب اسبيتان سمير، **تركيا في عهد اردوغان** (الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط. 1، 2012).

19. زاهد جلول محمد، **التجربة النهضوية التركية** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط. 1 ، 2013).

20. السرجاني راغب، **قصة أردوغان** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط. 1، 2011).

21. سعد تامر الحميدي، **الصراع بين القومية العربية والتركية وأثره في انهيار الدولة العثمانية في القرن العشرين** (قطر: دار الكتب القطرية، 2011).

22. السيد طارق عبد الجليل، **الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة –دراسة في الفكر والممارسة–** (القاهرة: جواد الشرق للنشر والتوزيع، ط. 1، 2001).

23. الشرطي طارق زياد، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية** (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط. 1، 2014).

24. صادق إسماعيل محمد، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان** (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط. 2، 2013).

25. الصالح منال، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2012).

26. الصلابي علي محمد محمد، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط** (ليبيا: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط. 1، 2001).

27. طلال يونس عبد الجليل، **قراءة في أفكار النخبة السياسية في تركيا** (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، دون طبعة، 2007).

28. عبد الحكيم منصور، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة- تركيا من أتاتورك إلى أردوغان-** (دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي، ط. 1، 2013).

29. عماد عبد الغاني، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2013).

30. قدورة عماد، **الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية** (الدوحة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

31. مجموعة باحثين، **الثورة الصامتة: حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا 20026-2012**، ترجمة: طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي (إصدارات مستشارية النظام العام والأمن، ط. 2، نوفمبر2013).

32. محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة** (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط. 1، 1998).

33. ممدوح عبد المنعم، **تركيا والبحث عن الذات** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط. 1، 2012).

34. نوري النعيمي أحمد ، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني** (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011).

35. نوري النعيمي أحمد، **النظام السياسي في تركيا** (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011).

36. الهامي محمد وآخرون، **حزب العدالة والتنمية التركي– دراسة في الفكر والتجربة**- (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، ط. 1، 2016).

37. هاينتس كرام، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة: جتكر فاضل (الرياض: مكتبة العبيكان، ط. 1، 2011).

38. هلال رضا، **السيف والهلال – تركيا من أتاتورك إلى أربكان** (القاهرة: دار الشروق، 1990).

39. ورغي جلال، **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط. 1، 2010).

40. ياس خضير الفريري محمد، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي1993–2010م** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2010).

41. ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط. 1، 2006).

42. يوسف عماد، **تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط. 1، 2015).

المجلات العلمية والدوريات:

43. زهير عطوف، **التسويق السياسي: حزب العدالة والتنمية نموذجا**، (دراسة صادرة عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر2017).

44. عبد الله القفاري، " **الديمقراطية التركية هل تجاوزت الطور الأتاتوركي؟**"، الرياض، السعودية، ع. 15428، 2010/09/20م.

45. منال محمد الصالح، " **التجربة البرلمانية للأحزاب الإسلامية في تركيا– حزب العدالة والتنمية– نموذجا"**، مجلة كلية العلوم الإسلامية، م. 5، ع. 10، (2010).

46. هزبر حسن شالوخ، " **انقلاب 27آيار1960العسكري في تركيا" دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها"**، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، م. 1، ع. 4، (2008).

- **الرسائل والمذكرات الجامعية:**

47. أبو نحل هديل محمود، **تطور العلاقات التركية المصرية في ضوء المتغيرات المصرية2011– 2016م**، رسالة ماجستير(جامعة الأزهر، غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دراسات الشرق الأوسط، 2015).

48. بغداد باي نعيمة، **استراتيجية التغيير السياسي عند الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية– دراسة مقارنة بين مصر وتركيا**– أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2014/2013).

49. بقاص خالد، **العلاقات التركية الأفريقية الجديدة– دراسة في الأبعاد والأهداف والنتائج**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إفريقية، 2018/2017).

50. بن زيطة هجيرة، **دور حزب العدالة والتنمية في صنع السياسة العامة في تركيا– 2002– 2014م–** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، 2017/2016م).

51. بن شايطة مصعب، **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، جامعة الجزائر3: قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، 2016/2015).

52. بوزيدي يحي، **السياسة الخارجية التركية تجاه الدول المغاربية بعد2002م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والأمن الدولي، 2013/2012).

53. بوعلي صوفيا ، طوالبية وفاء، **الدور الإقليمي التركي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة 2010-2015م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2016).

54. جريبي نسيبة، مانع عائشة، **مصطفى كمال أتاتورك ودوره في الحركة الوطنية التركية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام(جامعة 8ماي1945- قالمة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2017/2016).

55. حاكم خليد، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001- 2015م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة مولاي طاهر، سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، 2015).

56. حسناوي رانيا، رزق الله منى، **السياسة الأمنية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية2002-2015**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: دراسات استراتيجية، 2016/2015).

57. رواء جاسم لطيف السعدي، **الإسلام السياسي- حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(جامعة الشرق الأوسط، عمان: كلية الآداب والعلوم، 2010).

58. الزيقم علي، **التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002- 2016**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

59. شحادة محمد غريب، **تحولات السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية في مرحلة ما بعد الثورات 2007-2016**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(جامعة الخليل، فلسطين: كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، 2018).

60. شطاب غنية، **التوجهات الجديدة لسياسة تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط2002– 2016**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات إقليمية، 2017/2016).

61. صادق ريز لطيف، **العلاقات التركية الأمريكية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2003– 2011**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية(جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2016/2015).

62. صفرة إلهام، **تركيا بين الإسلام والعلمانية**، أطروحة ماجستير(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص علاقات دولية، 2007م).

63. طاهر أميرة، عماري فاطمة الزهراء، **دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي– حزب العدالة والتنمية في تركيا نموذجا–** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر(جامعة العربي التبسي، تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

64. علوش فايزة، **مصطفى كمال أتاتورك وموقفه من الخلافة العثمانية 1881– 1938**، مذكرة لنيل شهادة الماستر(جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2015/2014).

65. فادي محمود صبري صيدم، **المعارضة السياسية في تركيا– الإسلاميون نموذجا– في فترة: 1996–2008**، أطروحة ماجستير(جامعة الأزهر، غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012).

66. كشان رضا، **المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة جيجل: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013/2012).

67. محفوظي شاكر عبد الرزاق، **العلاقات التركية العربية منذ 2002م دراسة حالة: المشرق العربي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات آسيوية، 2016).

68. مرزوقي خالد، الإستراتيجية **الأمنية التركية في ظل المتغيرات الإقليمية2002– 2016م دراسة في انقلاب2016م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية(جامعة زيان عاشور، الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص: تحليل السياسية الخارجية، 2017/2016).

69. هنية خالد كمال، **السياسة الخارجية التركية تجاه المملكة العربية السعودية 2002– 2015**، أطروحة ماجستير(جامعة الأقصى: 2015).

70. وهبان أحمد محمد، **السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير(جامعة الملك سعود، السعودية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

- **المواقع الالكترونية:**

71. بدون كاتب، **تعرف على تاريخ الانقلابات العسكرية في تركيا**، على الرابط:

http://orient-news.net/ar/news_show/117638/0/

72. بدون كاتب، **عصر حكم الحزب الواحد في تركيا 1923–1946**، على الرابط:

www.turkpress.co/node/20002

73. الحاج سعيد، **في ذكرى تأسيسه: 16 عامًا من تجربة العدالة والتنمية**، على الرابط:

https://www.ida2at.com/on-its-anniversary-16-years-of-experience-of-justice-and-development

74. الحرمي جابر، تركيا **الجديدة: حزب العدالة والتنمية.. 10 سنوات من إدارة الصراع بذكاء**، على الرابط:

https://www.al-sharq.com/opinion/13/05/2013

75. حسين عبد العزيز، **تركيا والتحول الديمقراطي الثاني**، على الرابط:

www.alaraby.co.uk/opinion/2017/4/24/-1

76. زاهد جلول محمد، **الإسلام والتجربة الديمقراطية في تركيا**، على الرابط:

https://harmoon.org/archives/3970

77. شراب عماد محمود، **أردوغان وبناء دولة تركيا الحديثة**، على الرابط:

http://blogs.aljazeera.net/blogs/2017/4/4/

78. عبد الجليل طارق، **الاستقالات في القيادة العسكرية التركية: الدلالات والتداعيات** (مركز الجزيرة للدراسات) على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/08/2011815702489398.html

79. علي أحمد حسن، **الأزمة الداخلية في حزب العدالة والتنمية التركي**، على الرابط:
http://www.bayancenter.org/2016/04/1919/

80. علي عبد الرحيم، **بوابة الحركات الإسلامية:حزب العدالة والتنمية التركي**، على الرابط :
http://www.islamist-movements.com/37892

81. محمد صلاح مصطفى، " **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان**" على الرابط:
http://democraticac.de/?p=48886

82. ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، "**دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2016**" (المركز العربي الديمقراطي، 2017) على الرابط:
http://democraticac.de/%3fp:47216samp=1

83. النعيمي زياد عبد الوهاب، **الاستفتاء الدستوري في تركيا – ثقة جديدة يمنحها أردوغان للشعب**، على الرابط :
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=11561

84. ودعان الدعجة هايل، **مفهوم التحول الديمقراطي**، على الرابط:
http://alrai.com/article/27564.html

85. ياشا إسماعيل، **الإسلاميون في الانتخابات المحلية التركية بين أربكان وأردوغان**، في الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/3/23/

الفهرس

- **الفهرس:**

- شكر.....//
- إهداء.....//
- ملخص الدراسة.....//
- مقدمة. .....أ.
- **الفصل الأول: من نشأة الدولة العثمانية إلى الجمهورية التركية**.....ص.08.
- **المبحث الأول: تأسيس الدولة العثمانية**.....ص.10.
- المطلب الأول: نشأة الدولة العثمانية.....ص.10.
- المطلب الثاني:عوامل وأسباب سقوط الدولة العثمانية.....ص.14.
- **المبحث الثاني: نهاية العثمانية وبداية الأتاتوركية**.....ص.19.
- المطلب الأول: تأسيس الجمهورية التركية.....ص.19.
- المطلب الثاني: الحياة السياسية عند أتاتورك.....ص.25.
- **المبحث الثالث:النظام السياسي التركي، و الحياة الحزبية في فترة أتاتورك**.....ص.27.
- المطلب الأول: النظام السياسي التركي.....ص.27.
- المطلب الثاني: الحياة الحزبية عند أتاتورك.....ص.29.
- **المبحث الرابع: نهاية الأتاتوركية الأحادية والصعود الإسلامي المتعدد الحزبي**.....ص.35.
- المطلب الأول: التعددية الحزبية والصعود الإسلامي.....ص.35.
- المطلب الثاني:التجربة السياسية عند نجم الدين أربكان.....ص.39.
- المطلب الثالث:الظروف السياسية الممهدة لحزب العدالة والتنمية.....ص.42.

- استنتاج الفصل الأول.....ص.45.

- **الفصل الثاني:صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة**.....ص.46.
- **المبحث الأول:وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم**.....ص.48.
- المطلب الأول:نشأة حزب العدالة والتنمية.....ص.48.
- المطلب الثاني:موقف المؤسسة العسكرية والقوى السياسية من حزب العدالة والتنمية.....ص.54.
- **المبحث الثاني: أهداف حزب العدالة والتنمية في تركيا والإنجازات السياسية والاقتصادية التي حققها**.....ص.60.
- المطلب الأول:أهداف حزب العدالة والتنمية في تركيا.....ص.60.
- المطلب الثاني:الإنجازات التي حققها رجب طيب أردوغان في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية..ص.65.
- **المبحث الثالث: التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية التركي**.....ص.74.
- المطلب الأول:التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية قبل الوصول للحكم.....ص.74.
- المطلب الثاني:التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية بعد الوصول إلى السلطة.....ص.76.
- **المبحث الرابع :دور حزب العدالة والتنمية في تغيير الخارطة السياسية لتركيا**.....ص.80.
- المطلب الأول: المسار السياسي الداخلي لتركيا.....ص.80.
- المطلب الثاني:المسار السياسي الخارجي لتركيا.....ص.84.
- استنتاج الفصل الثاني.....ص.95.
- **الفصل الثالث: دور حزب العدالة والتنمية في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا**.....ص.96.

المبحث الأول:العدالة والتنمية والتحول الديمقراطي في تركيا.....ص.98.

- المطلب الأول: العمل السياسي في الحزب والديمقراطية الداخلية.....ص.98.
- المطلب الثاني: التجربة الديمقراطية لحزب العدالة والتنمية في السلطة.....ص.100.
- **المبحث الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في رسم الإصلاحات السياسية في الداخل التركي**.....ص.103.
- المطلب الأول:الإصلاحات السياسية والدستورية.....ص.103.
- المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.....ص.111.
- **المبحث الثالث: حزب العدالة والتنمية ودعم التحول الديمقراطي في تركيا**.....ص.113.
- المطلب الأول: مظاهر التحول الديمقراطي في تركيا.....ص.113.
- المطلب الثاني: جهود حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي.....ص.118.
- **المبحث الرابع: مستقبل السياسة التركية في ظل تسيير حزب العدالة والتنمية**.....ص.123.
- المطلب الأول: الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.....ص.123.
- **المطلب الثاني:** التغيير في المجال الأمني والإصلاح القضائي.....ص.126.
- المطلب الثالث: التغيير في المجال الاجتماعي والاقتصادي.....ص.130.
- استنتاج الفصل الثالث.....ص.132.
- **خلاصة**.....ص.133.
- **الملاحق**.....ص.137.
- **قائمة المراجع**.....ص.140.
- **الفهرس**.....ص.150.